

بيارجوج

جُغرافيَّة السُّكَّان

91

ترجمة
الدكتور سمحي فوق العادة

جُغرافيَّة السُّكَّان

بيارجوج

جُغرافيَّة السُّكَّان

ترجمة
الدكتور سموي فوق العادة



طبعة خاصة بالسوشرس

منشورات عويدات
بيروت - باريس

جميع حقوق الطبعة العربية في العالم محفوظة لدار
منشورات عويدات
بيروت - باريس
بموجب اتفاق خاص مع المطبوعات الجامعية الفرنسية
Presses Universitaires de France

الطبعة الثالثة ١٩٨٥

مقدمة

٢٥٠ مليون نسمة على وجه البسيطة في العهد القديم الكلاسيكي ، ونصف مليار نسمة في منتصف القرن السابع عشر ، ومليار نسمة عام ١٨٥٠ ، وملياران عام ١٩٤٠ ، وسيصبحون أكثر من أربعة مليارات قبل عام ١٩٨٠ ، وثمانية مليارات بلا ريب قبل نهاية هذا القرن . إن سكان العالم قد تضاعفوا أولاً في ألفي عام ، ثم بين العهد القديم والعهد الحديث ، ثم خلال قرنين ، أي بين عام ١٦٥٠ و ١٨٥٠ ، وفي أقل من نصف قرن أي من عام ١٨٥٠ حتى ١٩٤٠ ، وأخيراً خلال جيل واحد . ولسنا نبالغ إذا تكلمنا عن الدوار الديموغرافي .

ورغم ان عبارة « سكان العالم » حقيقة حسابية ، دائمة التغير ، فهي أيضاً فكرة مجردة جغرافية واقتصادية واجتماعية . إن الولادة تأخذ معنى خاصاً تبعاً لأوضاع كل بلد وشروط الحياة فيه ، وهي تتيح إمكانيات حياة متفاوتة الأمد ، وتندمج في إطار إنساني يختلف متوسط السن فيه بين المستوى العادي وضعفه ، بحيث يتراوح الأمل في الحياة بين ثلاثين عاماً في اميركا الوسطى أو في سورينام^(١) وبين سبعين عاماً في السويد او هولندا . وباستطاعة الطفل أن يحصل عند بلوغه سن الرشد على نسبة فردية ونظرية لمعدل المعيشة تتراوح بين ٢٥٠ فرنكاً في الهند ، و ٨٠٠ فرنك في البرازيل ، و ١٤ ألف فرنك في الولايات

المتحدة . إن مكان الولادة هو اليوم من مصادر عديم المساواة بين البشر الذي لا يمكن تفاديه . وإلى جانب الفروق الطبيعية التي تفرض على الاسكيمو الصغير عالمًا مختلفًا عن عالم الاندوسي الصغير ، فإن الفروق بين توزيع الثروات وتوزيع البشر ، والتعارض الصارخ بين البلاد التي يزداد فيها الدخل والبلاد التي تزداد فيها الحاجة ، تجعل من جغرافية السكان أحد الجوانب المثيرة من الحقيقة الإنسانية في عصرنا الحاضر .

القسم الأول

توزيع السكان

اختلاف احتلال العالم وعدم المساواة فيه

١ - الاستثناءات الكبرى

إن خريطة عامة لتوزيع سكان العالم تبرز تفاوتاً كبيراً في إشغال سطح القارات ، إذ أن بعض أجزائها ترزأ تحت وطأة تجمعات شديدة ، في حين أن غيرها يكاد يكون فارغاً ، في حين تتميز مسافات شاسعة بوجود سكان منتشرين هنا وهناك . إن أربعة أخماس سكان الكرة الأرضية يحتلون أقل من خمس مساحة القارات .

يمكن الاستناد إلى فئتين من العوامل لتعليل هذا التباين الشديد في السكان بين مختلف أجزاء القارات ، منها عوامل طبيعية ، ومنها عوامل تاريخية . وقد استعمل ماكس سور عبارة « عالم » للدلالة على الوسط المناسب لحياة الجماعات البشرية الدائمة ، والمتعارض مع البقاع غير القابلة للسكن . إن تعريف الحدود المطلقة أخذ يزداد صعوبة من حيث الامكانية الفنية لإحداث نوع المناخ يجعل إقامة الجماعات أمراً محتملاً في أوساط طبيعية مناوئة لا يربطها بها سوى الحد الأدنى من الاتصالات المباشرة . ولكن الأوساط غير الصالحة للحياة

البشرية ، لا تتلقى ، في هذه الظروف ، سوى عدد ضئيل من السكان ، ولا تُعدُّ أمكنة صالحة للإقامة الطويلة الأمد إلا بشكل استثنائي ، كما لا تصلح أن تكون أمكنة لتجدد الأجيال . فالعالم إذاً هو مجموعة البلاد التي يعيش فيها البشر وتتوالد . ولكن الحياة وتجديد الأجيال يُعدُّان أمراً مؤقتاً في المناطق غير الصالحة للسكن والتي تشغل مساحات شاسعة جداً .

فالإنسان يكاد يكون نادر الوجود في المناطق المتجمدة الشمالية والمناطق المتجمدة الجنوبية . ففي شمال خط العرض ٦٥ درجة ، لا يتجاوز إحصاء السكان مليون نسمة . فالجماعات البشرية في الشمال الكبير ، هم إما من بقايا سكان المنطقة المتجمدة القديمة ، اندمجوا مع البعثات الأولى الفنية والعسكرية للبلاد الصناعية ، كالاسكيمو وجماعات اللاب ، والسامويد ، النخ ، وإما وحدات عسكرية ، تركزت بواسطة وسائل مناخية ضخمة في القواعد العسكرية ، أو المناجم ، أو المرافق . وتبلغ مساحة الصحراء الشمالية والصحراء الجنوبية ، ٢٧ مليون كيلومتر مربع ، تغطي منها الآسكا ١٠٦ مليون كيلومتر مربع مع ١٣٠ ألف نسمة ، وشمال كندا ٦ ملايين كيلومتر مربع وأقل من مئة ألف نسمة ، وغروفلاند مليونين ومئتي ألف كيلومتر مربع مع ٢٥ ألف نسمة ، والبحر المتجمد السوفياتي ستة ملايين كيلومتر مربع مع ٥٠٠ ألف نسمة . والصحراء أكثر اتساعاً في المحيط المتجمد الجنوبي ، باستثناء القواعد العلمية ، إذ تبلغ ١٢ مليون كيلومتر مربع . ويحتوي ٢٠ بالمئة من مجموع مساحة هاتين القارتين على أقل ٠.٢ و٠ بالمئة من سكان العالم .

ومرد انعدام السكان الى قساوة المناخ الاستثنائي في المناطق المتجمدة وما حولها . وليست هذه القساوة صعبة الاحتمال بالنسبة الى الجسم الانساني فحسب ، ولو كانت تحميه الألبسة الواقية المناسبة ، بل تحول أيضاً بنسبة كبيرة دور توفير وسائل المعيشة والحياة . ويلازم الشتاء المناطق المتجمدة الشمالية والجنوبية ، بشكل دائم ، إذ لا يصل معدل الحرارة في الشهر الذي هو أشد قسوة الى ١٠

درجات فوق الصفر ، ويتكون الجليد كل يوم ، وتبقى الأراضي متجمدة خلال مدة تتراوح بين ثمانية وعشرة أشهر ، إذ تبقى درجة الحرارة بين ٣٠ و ٦٠ درجة تحت الصفر . ولعل مجرد الإشارة إلى أعاصير الهواء الممزوج بالصقيع يتم الفكرة التي أخذناها عن عالم مفلق تماماً للسكن ، إلا في بعض مقاطع من السواحل (يُعَدُّ البحر وحده الوسط الملائم لتقديم الموارد الغذائية المستمرة إلى جماعات بشرية محدودة العدد) .

على أن قساوة المناخ في القطب المتجمد ليست متساوية مع تساوي خطوط العرض ، إذ يتوقف ذلك على كون المناطق المعنية واقعة بالقرب من الوجه الغربي للقارات أو وجهها الشرقي . إن شدة التباين في الحرارة ، وقساوة فصول الشتاء وطولها وتزداد ضراوة بين الغرب والشرق ، بحيث أن الحد الشمالي للعالم في النصف الشمالي من الكرة الأرضية يحتاز القارات بصورة منحرفة بالنسبة إلى خطوط العرض . فتمة مدن كبرى تقوم على خط العرض ٦٠ درجة من أوروبا الغربية ، منها ليلينغراد التي يسكنها ٤ ملايين نسمة ، وستوكهولم ، التي يسكنها مليون نسمة ، وهلسينكي التي يسكنها ٢٠ ألف نسمة ، وأوسلو التي يسكنها نصف مليون نسمة . وهنالك مدينة كيبيك في شمال كندا الواقعة على خط العرض ٤٧ درجة ، وفي سيبيريا الشرقية والشرق الأقصى السوفياتي مدينة خابروفسك (على خط العرض ٤٨ درجة) أو فلاديفستك (على خط العرض ٤٣) . لقد أسهم ترتيب التضاريس بالإضافة إلى الصفة القارية ، في إعطساء حدود للمجال القابل للسكن على سطح القارات ذات التخوم الملتوية . وفي القارة الأوروبية - الآسيوية خاصة ، فإن كتل الأراضي العالية ، التي نلاحظ فيها حتى ارتفاعات متوسطة في الأوضاع المناخية والزراعة الهزيلة الخاصة بالمنطقة المتجمدة ، تنبت في قلب المناطق الواقعة خط العرض ٣٠ وخط العرض ٥٠ ، والحشائش والشجيرات التي تنبت في المناطق الواقعة شمال الدائرة القطبية . وتعد آسيا العليا حتى جبال هيمالايا - من حيث شروط الإسكان منطقة صحراوية أو شبه

صحراوية مرتفعة وباردة . إن سكانها المؤلفين من أهالي المغول أو التبت يكاد يبلغون مليوني نسمة ضمن مساحة تقارب أوروبا في اتساعها .

وثمة فجوات أخرى تلفت النظر لدى قراءة الخريطة ، منها : المنطقة الصحراوية الكبيرة الواقعة شمال مدار السرطان في القارة الأفريقية ، ومجموعة أراضي آسيا الغربية ، باستثناء الأخاديد المؤلفة من الرواسب ، وجنوب غربي إفريقيا ، والقسم الأعظم من قارة أستراليا . إن عدم كفاية هطول الأمطار ، بالإضافة الى تواتر هبوط الحرارة وارتفاعها الذي يزيد حدة تصاعد البخار ، يقضي على إمكانية الزراعة والسكن المستمر خارج المناطق الفنيصة ، الشبيهة بالمناطق المتجمدة ، والمتعلقة هنا باستثمار المناجم ولا سيما البترول .

إن الصحراء المحلية ليست حادئا إقليمياً . فإن جزر الأنتيل والمكسيك الواقعتين في مستوى موريتانيا والصحراء الأفريقية الكبرى ، تتمتعان بمناخين مروجين وبعميقين عن جفاف المناخ الصحراوي . إن مركز القارة والجزر بالنسبة الى الرياح والتيارات البحرية ، وتأثير الارتفاع ، كل ذلك يحدث فروقا متعددة تتراوح بين شبه قحط المرتفعات الواقعة في شمال المكسيك وبين الرطوبة الكبيرة السائدة في جزر الأنتيل . وكذلك ، فإن الرياح الموسمية التي تهب على جنوب آسيا ، تضع حداً للمنطقة القاحلة ابتداءً من حوض نهر السند ، بحيث تقوم الصحارى الشرقية في المنطقة الاستوائية الآسيوية (منطقة التار) ، التي تتمثل فيها تماماً صورة الصحراء الكبرى او الصحراء السورية ، والمناطق المكتظة بالسكان في الهند .

وتلاحظ المفارقات نفسها في المنطقة الاستوائية ، غير أن المرتفعات فيها 'تعد' عنصر التمييز الرئيسي . ويلعب الجبل دوراً مهماً للأوضاع المناوئة في المناطق المنخفضة حيث يقيم السكان بشكل منتشر (كحوض الكونغو ومنطقة الأمازون) ، فالهدف الرئيسي الذي يواجه حياة الانسان فيها هو وفرة الحياة في المجال الزراعي والحيواني والباكتيريا ، ويلتقي بأعداء وفيرة ورهبة في محيط

تساعد الحرارة والرطوبة الدائميتين على توالد الأجناس من جميع القياسات. وتتمد قوة النباتات الطبيعية عقبسة في سبيل نمو مشروعاته الزراعية . وإذا استعملنا عبارة يستعملها المزارع الفرنسي ، فإن زراعته في الغاية الحارة هي (زراعات فاشلة) يقوم بها في المناطق التي يحرقون أشجارها ، حيث تثبت الأعشاب البرية بقوة الى جانب النباتات التي يفرسها او يزرع حبها . وعلى الانسان ان يحمي ما يزرعه باستمرار وبأحدث طرق الفن ، من النباتات البرية المنافسة ، ومن الطفيليات . ويتعذر تربية المواشي بسبب الأوبئة المزمنة التي تلتشرها وتنقلها الحشرات (ذبابة تسي - تسي) . ويتعرض سكان الأدغال في أجسامهم الى عدد وفير من الأخطار الدائمة من جراء أنواع الحشرات والحوام ، وتهاجهم مختلف أنواع الديدان والطفيليات والميكروبات ، فيمجزون عن مقاومتها ، وينهارون تدريجياً وقبل الأوان ، وكثيراً ما يصابون في قوة إجماعهم بسبب أمراض فتاكه ولا سيما حمى الملاريا .

وبذلك ترسم المنافسة الحيوية حداً آخر للعالم ، او بالأحرى مجالاً ضيقاً ، 'تعد' الحياة فيها غير ثابتة ومستقرة ، ولا يسكنها بالتالي سوى جماعات ضئيلة العدد . وتشذ عن هذه الأوضاع الرديئة ، المناطق المرتفعة حيث تتلائم وتزول تلك العقبات التي تهدد حياة الانسان ، وتصبح الزراعة وتربية المواشي فيها أمراً ممكناً ، وإنما يخف فيها النشاط في الغالب بسبب شدة الارتفاع وانخفاض الضغط الذي يؤثر على الجسم البشري بعد ٢٥٠٠ او ٣٠٠٠ متر (كهضاب الآند الاميركية) . إن افريقيا الشرقية والهضاب المذكورة تؤلف في المنطقة الاستوائية بقاعاً أهله بالسكان في اقليم محروم من الخيرات والمعيشة . وتعد اندونيسيا بكثافة سكانها في خط الاستواء وخاصة في جزيرة (جاوا) ، الى تكوينها الجغرافي وإلى تأثير الرياح الموسمية .

وباستثناء هذه الحالات الثلاثة ، أي البرد والقطط والمواق الحية ، فإن شروط الحياة - على اختلاف أنواعها - 'تعد' ملائمة للجنس البشري من

نواحي النمو وقوة الإنجاب وإمكانات زراعة المواد الغذائية وإنشائها ،

إن طبيعة الأراضي وطوبوغرافيتها ، بالإضافة إلى تنوع النباتات البرية فيها ، تحدث تغييرات اقليمية وعلمية في أوضاع السكان . وإنه من الصعب بلا شك ، بل من الأمور الكيفية ، محاولة وضع خريطة تمثل طاقة الإسكان على وجه البسيطة ، إذ أن مثل هذه الخريطة قد تختلف كثيراً عن مدى الإسكان الحقيقي . إن تحديد الأمكنة الآهلة بالسكان داخل المجال القابل للإقامة يدهشنا حقاً بما ينطوي عليه من تفاوت وتعارض ظاهر بين إمكانات السكن والسكن الفعلي . وهذا التحديد متقطع بجوهره ، ويتألف من حشود سكان يتخللها فراغات نسبية لا تتفق قط مع المناطق ذات طاقة ضعيفة أو منعدمة لاستيعاب السكان ، ويلاحظ عدم استمرار السكان هذا ، على مستويين : عالمي أو إقليمي . ولن نبحث هنا سوى عدم الاستمرار ، على مستوى الكرة الأرضية ، على أن نتولى دراسة هذا الموضوع على المستوى الإقليمي في بحث الإسكان .

٢ - التوزيع الحقيقي للسكان

قد يكون من المناسب الانطلاق - على مستوى الكرة الأرضية - من فكرة الاقليم ، لتعقبي عدم الاستمرار في إشغال القسارات بالسكان وتقدير أسبابها الطبيعية وما يتصل بها من شذوذ بالنسبة إلى الجغرافيا الطبيعية . إن قسوة المناخ في المنطقة القطبية ، تعقبي بشكل عام ، من جميع الاقليم البارد ، أي إسكان دائم أو مستمر . فالإنسان غير موجود إلا بصفة زائر عابر لمنطقة ذات مناخ خاص ، إما في محطة رادار ، أو مركز متقدم يتعلق بالاستتار أو المراقبة - كل مراكز العائمة ، والقواعد التكنيكية والاستراتيجية ، وحراسه المطارات وصيانتها - أو كفر من قبائل صيادي السمك المنتشرين على شواطئ الاسكيمو ، أو كزراعة يتنقلون في المراعي وفي تخوم الغابة الشمالية الكبيرة المكسوة بشجر الصنوبر والسرو والسندر ، سواء في سيبيريا أو في شمال روسيا ، أو في شمال

كندا ، التي تُعدّ جميعها من ناحية الإسكان عبارة عن صحراء مشجرة . والبضائع الفارغة في هذه الغابات نادرة جداً ، وتحملُ محلها المستنقعات ومناجم التراب النفطي . وتُعدّ تربتها ذات خاصية كيميائية ، يصعب تصريف المياه منها ، وذات إمكانية زراعية محدودة جداً ، إذ يسود المناخ فيها فصل الشتاء الطويل والقياسي . وليس فيها ما يجذب الإنسان سوى الصيد وقطع الخشب ، ولذلك فإن كثافة السكان فيها منخفضة جداً ، وتكاد تكون أقل من شخص واحد في الكيلومتر المربع . ويلاحظ أنّ الحد الجنوبي منحرف بالنسبة إلى خطوط العرض ، إذ أنها تهبط من ٦٠ و ٦٢ درجة عرض في شواطئ بحر البلطيق إلى الدرجة ٤٥ في سيبيريا والشرق الأقصى . أما في شمال أميركا ، فإن الكيان الجغرافي يُلصق هذا الحد إلى الجنوب على شاطئ المحيط الهادئ ، ثم يميل به قليلاً إلى الداخل باتجاه شمال المرج الأخضر كياناً مرة ثانية في المرتفعات المتوسطة في منطقتي لورانتيد ونهاية نهر سان لوران .

١- إن نصف البشر يعيشون في منطقة معتدلة في النصف الشمالي من الكرة الأرضية . - إن المنطقة المعتدلة - بالمعنى الأنسب لتعريف علم علاقة الإقليم بالإسكان - تتلاءم مع ثلاثة أنواع من النباتات الطبيعية :

- الغابة المختلطة والغابة ذات الأشجار المورقة .

- منطقة النجيليات التي تسمى (مرجاً) في أميركا الشمالية و (سهولاً فسيحة) في أوروبا الشرقية وآسيا الغربية .

- منطقة الأشجار والشجيرات الصحراوية في منطقة البحر الأبيض المتوسط .

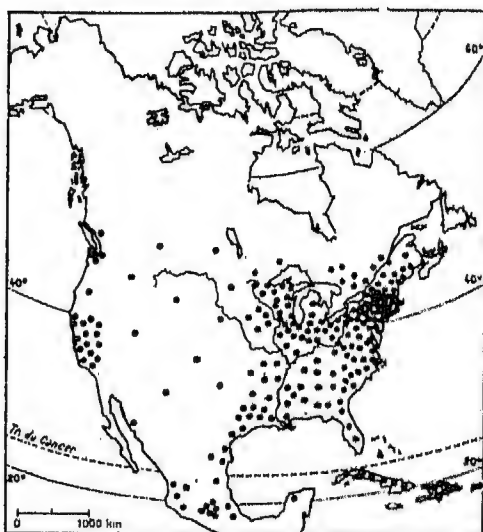
إن هذه الوحدات الإقليمية الثلاث تجمع تقريباً نصف سكان العالم ، ولكن السكان غير موزعين فيها بشكل متناسب ، إذ أن القارة مأهولة بشكل غير متساوٍ أو متسق . ففي شمالي أميركا نجد ثلاثة أرباع سكان الولايات المتحدة وكندا ، البالغ عددهم ٢١٠ ملايين نسمة ، 'مجمّعين' في شرق خط الطول ٨٥ درجة غرب غرينوتش ، بين محور خليج هدسون ، وبحيرة ميتشيفان ، وبحيرة

ميسيسيبي والشاطئ، الأطلسي. وفي القارة الأوروبية الآسيوية ، نلاحظ بقمئين من اكتظاظ السكان ، إحداهما حول بحر الشمال - وتُعدُّ تقريباً متني مليون نسمة ، وإنما موزعين على مساحة أصغر بكثير من المجال الذي يشغله سكان اميركا الشمالية (أي أقل من ٥٠٠ ألف كيلومتر مربع) - والثانية في سهول شمال الصين وحول بحر اليابان (٦٠٠ مليون نسمة) . ومقابل ذلك ، نجد ٣٠٠ مليون نسمة فقط من السكان منتشرين بشكل متقطع في مساحة شاسعة تقدر بستة ملايين كيلومتر مربع تكسوها الغابات المورقة وتتخللها البادية التي ينبت فيها النجيل ، ويسود فيها مجال مناخي مزدوج يناسب الاسكان المستمر والكثيف نسبياً . وأخيراً فإن منطقة البحر الأبيض المتوسط ، في الجنوب ، تبدو ، على خريطة السكان ، كمجال إشغال الأرض من قبل فئات منفصلة : كسهول اسبانيا وأحواضها الشرقية والجنوبية ، والسهول الإيطالية والبلغانية ، والطرائد الشاطئية ، والسهول النهرية والأحواض الداخلية في آسيا الغربية ، والتل والساحل المغربيين. ويبلغ مجموع سكان هذه المناطق ٢١٠ ملايين نسمة.

ويتجه الفكر في بادئ الأمر نحو البحث عما إذا كان انقطاع الإسكان يتصل بعدم استمرار الأوضاع الطبيعية لإقامة السكان ، وهذا يقضي أن يؤخذ بعين الاعتبار جميع عوامل جسد السكان أو طردهم . ومن المعلوم ، ان الاقليم المعتدل يتفق في مجال نمو وتوسع الاقتصاد والشركات الصناعية. فالإسكان فيها منوط اذاً بإمكانات الزراعة التي تُعَدُّ بالنسبة الى جميع البشر أساس غذائهم ، وأساس التجارة والصناعة اللتين تتيحان كثيراً من الشذوذ عن المخطط العادي للعلاقات بين نسبة السكان وطاقة التغذية في المحيط المحلي او الاقليمي .

وتُعدُّ اميركا الشمالية قارة شبه مربعة بسبب مركز اقليمها بالنسبة الى خطوط العرض واتجاه تضاريسها الجغرافية بموازاة خطوط الطول ، مما يؤثر على الأوضاع المناخية في المنطقة بحيث تبدو واجهتها الغربية كثيرة الري ، يتبعها منخفض داخلي قاري بكل معنى الكلمة وقاحل جزئياً . أما المنطقة الشرقية

الأطلسية، فإن خصائصها الحارة تتصاف بكونها قارية تتأثر برطوبة البحر (ومن ذلك أهمية هطول الثلج في منطقة كندا الشرقية بشكل خاص). ومن حيث تنوع الموارد المنجمية، فإن البقعة التي تتمتع بهذا الامتياز هي تلك الواقعة في غربي القارة، بينما تتميز البقعة الوسطى بالثروة الزراعية. ويحتل السكان المنطقة الشرقية بشكل كثيف، وقد وجدت فيها حتماً ثروات منجمية ملائمة جداً، وامكانيات زراعية كافية، استثمارها جميعاً بشكل واسع، غير أن اختلال التوازن ما زال قائماً.



شكل رقم ١ - توزيع السكان في شمال أمريكا (كل نقطة تعادل مليون نسمة)

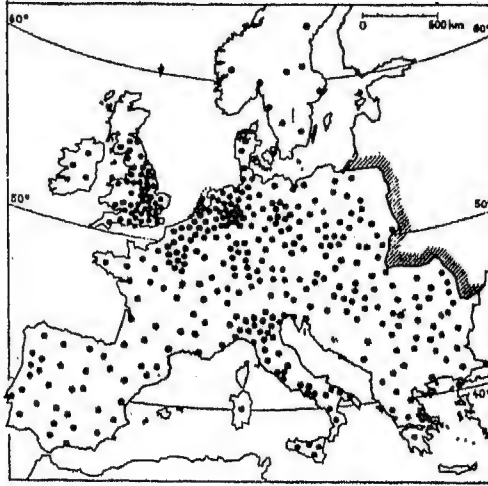
ولا يُعَدُّ سكان أمريكا الشمالية، من الناحية التاريخية، مرتبطين بالهنود القدماء الذين لم يُعَدَّ يمثلهم سوى بقايا بشرية أصبحت بمثابة 'طرف عنصرية

محفوظة في أنواع من المتاحف الهندية الباقية . وهؤلاء السكان هم إذاً أوروبيون من حيث منشئهم ، وأطلسيون من حيث إمكاناتهم ونشاطهم . ولم يهمل هؤلاء الأمير كيون الشماليون الثروات المتوافرة في داخل البلاد وفي غربها ، ولم يقاوموا نزعات التوسع باتجاه المحيط الهادي ، وما بعده ، وإنما ظلوا مرتبطين جغرافياً بأصلهم وبالموارد التي استخرجوها من جوف الأرض في جبال الأبالاش ، وفي حافة الترس الكندي ، ومنخفض نهر المسيسيبي الذي اتجه نحوه الأوائل ممن احتلوا الأراضي واستثمروها في القرن التاسع عشر .

واضطر الأمير كيون ، في العصر الاستعماري ، بسبب زراعة القطن وإنتاجه ، إلى نقل أرقاء أفريقيين ، أسكنوهم في المناطق الجنوبية الحارة ، وفي لويزيانا وجنوب السهل الأطلسي . وقد هاجر أعقابهم تدريجياً إلى الولايات الشمالية للتخلص من عنصرية - السكان البيض المقيمين في الجنوب ، ولذلك فإن نصف الزوج في الولايات المتحدة مقيمون حالياً خارج ولايات الجنوب التي سبق أن نُقل إليها أجدادهم . وعلى هذا الأساس ، فإن سكان الولايات المتحدة يتألفون من ٢٥ مليون زنجي ، و ١٦٥ مليون نسمة من السلالة الأوروبية ، وبضع مئات ألوف من السكان الصفر ، موزعين في المدن الكبرى ، ومعظمهم مقيم في الغرب . والعشرون مليون كندي هم أيضاً من أصل أوروبي ، منهم ستة ملايين من أصل فرنسي ، وأربعة عشر مليون من أعقاب المهاجرين الانكلوسكسونيين أو من الأجانب الذين أصبحوا إنكليزيين . وبذلك بلغ مجموع سكان أميركا الشمالية ٢١٠ ملايين نسمة موزعين في قارة تبلغ مساحتها عشرة ملايين كيلومتر مربع ، غنية بالموارد المختلفة . ولا يشغل السكان كل هذا الإقليم الذي يتمكن من استيعاب المزيد من السكان في مستوى الاستهلاك الأميركي . ويمكن تفسير هذا الفارق بناحيتين : أولاً ، إن سكان شمال أميركا لا يشغلون كامل إقليمهم ولا يستثمرونه إلا جزئياً ، أو أن أميركا الفنية بطاقات مواردها غير المستعملة ، تستطيع أن تجدها بإمكاناتها التقنية ، بحيث تحتفظ بمواردها التموينية لمساعدة باقي العالم .

وفي القارة الأوروبية ، وبشكل أوسع في مجموع بلاد القارة الأوروبية الآسيوية المعتدلة المناخ والتكوين الجغرافي ، والتي تمتد من شواطئ المحيط الأطلسي حتى هضبات سيبيريا الوسطى ، يبلغ عدد السكان نصف مليار نسمة ، وإنما تتراوح الكثافة بين ألف نسمة في الكيلومتر المربع في هولندا وبين ٣٠ نسمة في معظم أوروبا الشرقية . ولدى بحث تفصيل الإسكان الإقليمي ، فإن التضاريس 'تعد' عامل تمييز شديد الوطأة ؛ فخرطة السكان تكشف بأمانة عن منعطفات المجرى المائي ضمن الجبال ، ونطاق الجبال نفسها ، وهذا 'يعد' دليل على عمران قديم جداً ، وإنما 'يلاحظ' بنسبة أوسع ، تفاوت كبير في إشغال المجال القاري . إن الكثافات التي تتجاوز ٢٠٠ نسمة في الكيلومتر المربع ، هي القاعدة العامة في قطاع واسع يمكن تسميته قطاع بحر الشمال ، الذي يضم القسم الجنوبي من الجزر البريطانية واسكندنافيا ، والمجموعة الإقليمية الواقعة في القارة ضمن زاوية دنكرلك - كولونيا وأمستردام ، والبالغة بين ١٣٠ و ١٤٠ مليون نسمة ، أي تقريباً ثلث سكان أوروبا (باستثناء منطقة الاتحاد السوفياتي الأوروبية) . إن ربع مجموع سكان القارة يعيشون فيها حياة نشيطة ، يسودها النظام الشديد ، في أقل من ٢٠ بالمئة من مساحة القارة ، وحول هذه البقعة ذات الكثافة الاستثنائية ، التي يشوبها عدد من الثغرات 'تعد' بمثابة فراغات طوبوغرافية ، تقوم كتل جبلية ، وتتكون مناطق ذات كثافة ثانوية ، كمنطقة باريس العمرانية التي تضم ثمانية ملايين نسمة ، وملتقى نهرى الرين والمين ، ومنطقة باد ومعظم منطقة ورتمبرغ ، التي تضم أكثر من عشرة ملايين نسمة ، وشمال إيطاليا الذي يضم تقريباً ٢٠ مليون نسمة . ويؤلف المجموع محوّر إسكان يتبع خطاً متجهاً نحو مجموعة رينانيا التي تضم بكاملها ١٧٠ مليون نسمة في كيان إقليمي كثير التنوع ، وإنما لا يشمل سوى مليون كيلومتر مربع ويحتفظ بكثافة سكان تبلغ ٢٠٠ نسمة تقريباً في الكيلومتر المربع .

و'يعد' هذا الوضع أمراً شاذاً في أوروبا ، إذ كلما ابتعدنا عن مركز الإسكان ، تنخفض كثيراً حدة إشغال المجال الأرضي . ففي غرب فرنسا ، ووسطها ،



شكل رقم ٢ - توزيع السكان في أوروبا - باستثناء الاتحاد السوفياتي
(كل نقطة تعادل مليون نسمة)

وجنوب غربها ، وفي شبه جزيرة اسبانيا ، وشبه جزيرة ايطاليا وجزرها ، نلاحظ أن مئة مليون نسمة يقيمون في مليون وثلاثمائة ألف كيلومتر مربع ، ولا يملكون سوى كثافة وسطية تبلغ ٧٥ نسمة في الكيلومتر المربع . إن أفضل المناطق من الناحية السكانية ، باستثناء الجبال وسلسلة الجبال ، لا تبلغ أبداً أكثر من ١٠٠ الى ١٢٠ نسمة في الكيلومتر المربع ، باستثناء داخل المناطق العمرانية . وكثافات السكان نفسها تعد أكثر ندرة في أوروبا الريفية وأقل قوة من حيث العدد . ويقتضي إجراء مثل هذه الملاحظات عندما ننظر الى توزيع السكان في أوروبا الوسطى ، شرقي محور يمتد من هامبورغ الى البندقية . ونلاحظ هنا أيضاً بعض المراكز ذات الكثافة القوية نسبياً ، في الساكس ، وفي شرق بوهيميا وغربها ، ولكن القوة العامة تتجمع في الكثافات الوسطية التي

تتأرجح بين ٨٠ و ١٠٠ ، بالنسبة الى مجموعة مناطق واسعة كالحوض اليساروني ، او السهل الالمانى - البولونى . إن نقاط التجمع تتعلق بالمدن الكبيرة ، او بمجموعة مدن أكثر بعداً بعضها عن بعض ، مما هو الحال في شمال غربي اوروبا ، وتضم بكاملها عدداً أقل من السكان . وليس لجمهورية المانيا الديموقراطية ، وبولونيا ، وتشيكوسلوفاكيا ، والجر ، ورومانيا ، ويوغوسلافيا ، وبلغاريا ، واليونان سوى ١٣٠ مليون نسمة مقيمين في مساحة تقل عن مليون ونصف كيلومتر مربع .

ويتزايد امتداد المساحة بالنسبة الى السكان في اوروبا الشرقية (القسم الاوروبى من الاتحاد السوفياتى) ، ولا سيما في المساحة الشاسعة التي تضم سهول المنطقة المعتدلة بين خطي العرض ٦٠ درجة و ٤٠ درجة من خط نهر كي دنيستر - بوغ الشالى الى خط نهر ينسيتي (Iénisséi) . ويقع بين الحدود البولونية والرومانية ، في الغرب ، ونهر الفولغا في الشرق ، أكثر من ١٥٠ مليون نسمة في مساحة تزيد على ٣ ملايين ونصف كيلومتر مربع . ومتوسط الكثافة العامة هي أكثر قليلاً من ٤٠ نسمة في الكيلومتر المربع . وتقسأ استقطاب المدن يزيد بعداً بعضها عن بعض . فالمنطقة الصناعية المركزية في الاتحاد السوفياتي تضم ٢٥ مليون نسمة في قطر طوله ٢٠٠ كيلومتر حول موسكو . وكثافة السكان هنا قضاهاي معدلات اوروبا الغربية . ولكن مدينة ليلينغراد هي على بعد ٧٠٠ كيلومتر من موسكو تقريباً ، وكيف على بعد ٧٥٠ كيلومتر ، وخر كوف على بعد أكثر من ٦٠٠ كيلومتر . وليس فيما وراء نهر الفولغا سوى تجمعات اقليمية فردية : كمنطقة جبال الأورال الوسطى والجنوبية (٢٠ مليوناً) وجنوب سيبيريا الغربية (أقل من ١٠ ملايين) . ويقوم هنا وهناك فراغات شاسعة تقل كثافة السكان فيها عن العشرة .

إن تفاوت إشغال القارة الأوروبية وامتداداتها الآسيوية هي حتماً متناسبة مع بعض معطيات الجغرافيا الطبيعية . إن ازدياد قارية المناخ من الغرب الى جهة

الشرق ، تجعل الزراعة أقل ضماناً وتنوعاً وخصباً ، وتجعل حياة الانسان أكثر قساسة . ويضم قسم كبير من الاقليم المعني أراضٍ خصبة ، غير كاملة التطور ، او مناطق لم تُصرف مياهاها بشكلٍ كافٍ بحيث تحتل المستنقعات والأترية النفطية قسماً كبيراً منها . ويحتفظ معظم السهل الاوروي بكميات هامة من مواد الصخور الجليدية ، ولينة مختلف المهود الجليدية في الحقبه الأخيرة من تكون الارض ، والتي تُعَدُّ بصورة عامة بمجالات غير ملائمة للإسكان . إن وعورة جبال البلقان الاستثنائية ، ولا سيما وعورة الهضبات الكبيرة الكنسية ، تفسر ضعف إقامة السكان في قسم من جنوب اوروبا . وفي الواقع إن هذه الجبال مكتظة بالسكان بالنسبة الى مدى استيعابها ، إذ ان معطيات التاريزخ هي التي وجهت وخففت من وطأة سكن الاوروبيين ، وهنـا بالذات فإن الفتوحات التركية الأخيرة هي التي طردت السكان من السهول .

إن تجمع السكان في شمال غربي اوروبا هو نتيجة تركز الثورة الصناعية في هذه المنطقة من القارة وتأثيراتها الديموغرافية في القرن التاسع عشر . وقد تمّ هذا التجمع على بُعد درجتين من مقياس هذا الجزء من القارة وفي داخل ذلك الجزء القاري على مقياس المنطقة الصغيرة ذات الكثافة الصناعية الكبيرة ، وتراكم شديد في عدد السكان . وهذا التركز متصل بمبادرات — لا تخلو من نزاعات — قامت بها فئة صغيرة من الامم ، تركز تاريخها في بقعة اوروبية صغيرة ، وإنما قامت بمشروعات ذات مهارة عالمية . وخلال عشرات السنين دُعم الاقتصاد والمعدل الوسطي للدخل الفردي بواسطة نقل الموارد المنتجة في القارات الاخرى . ونشأ عن ذلك إمكانية حصول تقدم سريع وتركز سكان استثنائي في مساحة كانت تُعَدُّ عاجزة ، في عهد الاقتصاد المبني على الاكتفاء الذاتي ، عن تحمل مثل هذه الكثافة . ومع ذلك ، فإن الاقتصاد الصناعي الحديث قد عزّز بنفسه وسائله التكنيكية الخاصة بالإنتاج وأمنى طاقتها لصيانة الجسم البشري ، الى حد أن القضاء على الاستعمار لم يؤثر على الكثافات الكبيرة في البلاد الاوروبية المستعمرة ، ولا على التطور المتصاعد لتوسط مستوى حياتهم . وقد تولى اقتصاد

الاستبدال ، بواسطة التصنيع ونمو نشاطات الخدمات ، التمويض بنسبة عالية عن الخسائر الناجمة عن الدخولات المنقولة ، وضمنت وسائل اكتساب المنتجات الغذائية والمواد الأولية الضرورية لنمو اقتصاديات أوروبا الغربية وقنطية حاجات سكانها . إن ازدياد السكان المفاجيء الذي رافق الفترة الاولى من الثورة الصناعية ، قد سبب تضخماً ديموغرافياً في غرب أوروبا ، بالنسبة الى باقي القارة ، وغذت هجرة قوية خلال فترة تختلف مددها حسب البلاد ، وأوجدت أوضاعاً ديموغرافية مستقرة نسبياً (معدل الزيادة البطيئة) ، وإنما في مستوى عالٍ من تجمع السكان في جوف من الاقتصاد الصناعي والمجتمع العمراني .

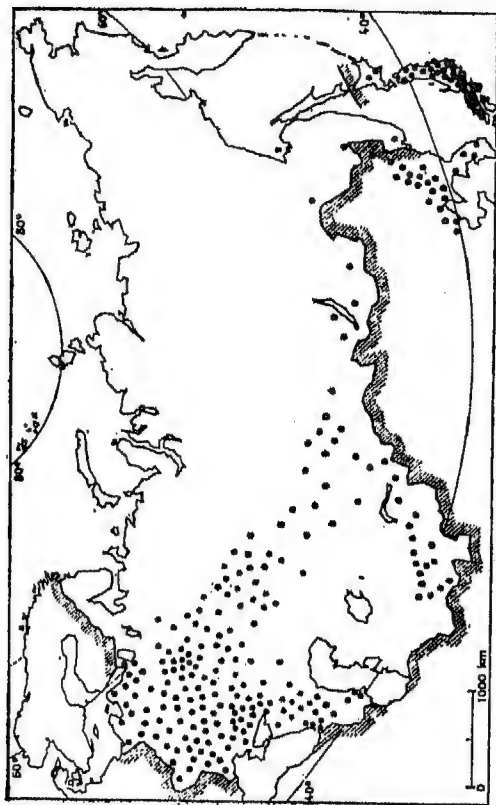
ويلشأ تفاوت السكان الإقليمي في أوروبا الوسطى ، في الغالب ، عن معطيات الجغرافيا الطبيعية والأوضاع التاريخية التي تتناول تطورات طويلة المدى . والأمري يتعلق بسكان الأرياف المرتبطين بنمو الاقتصاد الزراعي الذي خضع مدة طويلة الى أوضاع الأمن . لقد بقيت السهول التي تتألف من أطياب التربة ، مدة طويلة ، خالية من السكان حتى القرن الثامن عشر ، من جراء الفتوحات الآسيوية ، وآخرها الغزو التركي ، وجو الإرهاب الذي كان يعيش فيه السكان الخاضعون لنير الفزاة . وقد نشأ عن ذلك حتى عهدنا الحاضر ، ورغم أهمية وسيلة استثمار السهول في القرنين التاسع عشر والعشرين ، ورغم قوة إلهجاب السكان الريفيين ، نوع من عدم التوازن بين الجبال الطبيعية والفقيرة ، التي ظلت مكتظة بالسكان ، وبين السهول الخصبة التي تم استيطانها بصورة متأخرة ، والتي تبدو قليلة السكان .

ولكنه يتمذر الآن إبداء الرأي بشأن إسكان أوروبا الوسطى لمجرد اعتبار الاقتصاد الزراعي . إن الصناعة لم تدرك ، قبل الحرب العالمية الثانية ، سوى بعض المناطق ، منها سيليزيا في شمال بوهيميا ، وبعض مراكز المناجم وضواحي العواصم . ومنذ خمسة عشر عاماً ، بذل جهد كبير للتصنيع في جميع البلاد المعنية . وألمانيا الشرقية نفسها ، التي ظلت بعيدة عن حركات التصنيع الكبرى

في المانيا القديمة (باستثناء الساكس ، وتورنج ، وكثافة سكان برلين) ، أنشأت
مناجم جديدة (لاستثمار الفحم الحجري بكيات وافرة) وأحدثت قواعد
صناعية جديدة للإيجاد نوع من التوازن مع الإنتاج الصناعي الواسع في المانيا
الغربية (الجمهورية الاتحادية) . ونشأ عن ذلك ، في جميع هذه البلاد ، تحركات
هامة في السكان ، اختلطوا مع هؤلاء الذين فرضتهم القرارات المتعلقة بتبادل
المواطنين . ونجم عن ذلك أيضاً توزيع جديد للسكان ليس بينهم تفاوت كبير
في الشبه ، كالذي حصل في الفترة السابقة لدى توطين السكان في اوروبا الغربية .
ونتيجة التفاوت الاقليمي في يومنا هذا نحو المزيد من الإعراب عن عدم المساواة
في توزيع الصناعة . والتاريخ الحديث يحا آثار القرون الماضية وخفف من أهمية
التناقضات الناشئة عن الطبيعة .

إن توزيع السكان في الاتحاد السوفياتي ، يتفق أيضاً في خطوطه الكبيرة ،
مع ترتيب الوحدات الطبيعية . وهو إقليمي ، بمعنى أن الإسكان قد حدث
بكامله تقريباً بين خطي العرض ٤٥ درجة و ٥٥ درجة ، ويخضع بالتالي الى
ضغط التأثير القاري ، فيما وراء جبال الاورال ، حيث يتواجد السكان بشكل
شبه دائم في بقعة ضيقة من الاقليم تداني الحد الجنوبي للسهول والهضبات ، في
منحدر جبال آسيا العليا ، وحيث تتراوح كثافة السكان بين عشرة وعشرين
وتهبط أحياناً الى عشرة او أقل من خمسة . ولكننا نجد أيضاً في المخطط العام
لتوزيع السكان آثار تاريخ يمتد الى أكثر من قرنين والذي يؤلف تاريخ التوسع
الروسي في اقليم الامبراطورية القديمة .

وأخيراً ، فإن إنشاء قواعد صناعية جديدة خلال الخمسين سنة الأخيرة ، قد
أدخل عدة تعديلات على التوزيع العام الذي كان مرتبطاً في الأصل بالاقتصاد
الزراعي وحده . وبالإضافة الى ازدياد السكان في منطقة روسيا الوسطى
وأوكرانيا الشرقية التي كانت أقل كثافة ، في المجال الزراعي ، من اوكرانيا
الغربية ، فقد ترك التصنيع على خريطة الكثافات او على خريطة التوزيع غير



شكل رقم ٣ - توزيع السكان في الاتحاد السوفياتي وفي اليابان وشمال شرقي الصين
(كل نقطة تعادل مليون نسمة)

الصافي ، عدة نقاط : في الاورال ، وجنوب سيبيريا ، وخاصة في حوض مدينة كوزنيتسك ، ومن ثم في جوار بحيرة بايكال . وبقي المنخفض الطوراني الكبير مجرد صحراء ، ولكن السهول الروسية الغربية في آسيا العليا قد تمتعت بازدياد السكان بشكل كثيف ، بفضل تقدم وسائل الري .

ولا يمكن ، في المستوى القاري ، عدم اعتبار جبال الاورال بمثابة مقدمة لكثافة السكان . ففي اوروبا الغربية نجد في اقليم الاتحاد السوفياتي أكثر من ١٥٠ مليون نسمة مع كثافات تفوق في أي مكان نسبة ٢٠ نسمة في الكيلومتر المربع في البقاع الضيقة القائمة في المرتفعات المتوسطة ، والتي تتضمن خاصة في الجنوب - أي اوكرانيا - أنواعاً من الإسكان شبيهة بسهول اوروبا الوسطى (أكثر من ٥٠ نسمة في الكيلومتر المربع) . ونجد في الشرق مساحات شاسعة تأسست لسيبيريا وآسيا الوسطى (منخفض طورانيا) مع قليل من السكان يبلغ مجموعهم ٦٠ مليون نسمة موزعة فنتاهم على مسافات تمتد الى آلاف الكيلومترات .

إن الكتلة القائمة في أقصى الشرق تعد متحولة في خط الطول بالنسبة الى غثاء سكان اوروبا ، وهذا يبدو للوهلة الاولى ، غير مستغرب ، بسبب تحول المجالات المناخية لواجهات القارات الشرقية . غير أنها مركزة مع ذلك في مركز يميل الى الجنوب أكثر من سكان شمال أميركا . وبينما يعيش هؤلاء بشكل خاص بين خطي العرض ٤٥ درجة و ٣٥ درجة ، فإن سكان اليابان والصين مزدحون خاصة بين خطي العرض ٤٠ درجة و ٣٠ درجة (باستثناء سكان جنوب الصين الذين يمكن نسبهم الى منطقة الإسكان الحارة) ، والغالبية الكبرى من سكان الصين هم من المزارعين الذين يندمج توزيعهم مع توزيع الأراضي القابلة للزراعة ، او على الأكثر تلك التي يمكن رعيها . إن خريطة السكان تعكس بأمانة خريطة التضاريس والمرتفعات . وتعد كثافات السكان معتدلة في حوض منشوريا حيث تقوم نشاطات صناعية الى جانب النشاطات الزراعية ، إذ تتراوح بين

مئة ومثني نسمة في الكيلومتر المربع على طول محور مدينتي خربين وشينيان ، وبين ٢٠ و ٥٠ في باقي الحوض . وتتجاوز هذه الكثافات مئتي نسمة في السهول الكبيرة الواقعة شمال الصين وفي منطقة سوتشوان ، و ٧٠٠ نسمة في جنوب السهل الذي يرويه نهر يانغ تسه كيانغ . وتبلغ الكثافة الوسطى في معظم المناطق ذات الزراعة الواسعة ، نسبة ٥٠٠ نسمة في الكيلومتر المربع . وتنهار هذه النسبة فور خروجنا من المجال الزراعي ، إذ تهبط بعد عدة كيلومترات من كثافة تزيد عن ٢٠٠ او ٣٠٠ نسمة الى كثافة أقل من ١٠٠ نسمة . وقد جذبت بعض استثمارات المناسجم عدداً من السكان خارج المنطقة الزراعية ، غير أن انتقالات السكان التي أحدثتها ، لم تعدل التوزيع العام . وبذلك تبقى الصين بلد المتناقضات بين السهول والأحواض الداخلية المكتظة بالسكان ، وبين الجبال الصحراوية .

والجبال في اليابان خالية من السكان ، إذ إن الاقتصاد الصناعي قد أتمى إمكانية الحياة البشرية في السهول التي كان يتركز فيها ، حتى عهد قريب ، جميع سكان اليابان عندما كان موردها منحصراً بالزراعة فحسب . وقد أقيمت الصناعة عند مناجم الفحم في جنوب اليابان وحول المدن الكبرى ، وعلى امتداد السواحل ، وفي الأحواض الداخلية . وتبدأ أقوى المناطق كثافةً على الساحل الشرقي من حوض طوكيو - يوكوهاما ، ويمتد دون انقطاع الى ناغويا ، واوزاكا ، وكوبه ، وعلى طول الساحل الشمالي للبحر المتوسط الياباني حتى هيروشيما ، وفي جزيرة كيو - سيو حتى ناغازاكي . وفي هذه المناطق تتجاوز الكثافة الألف نسمة في الكيلومتر المربع . ويبدو هذا الساحل الضيق بمثابة خط متسلسل من المدن . إن ثلثي مساحة اليابان غير صالحة للإسكان بسبب شدة ارتفاع جبالها ، وقوة انحدارها ، وقساوة المناخ ، وعدم صلاحها للحياة الزراعية . وبدل ذلك على أنه يتجمع في المساحة الباقية والبالغة ٨٠ ألف كيلومتر مربع قرابة ٨٠ مليون نسمة ، وهذا يؤلف كثافةً وسطيةً بعدد ألف نسمة . إن الشرق الأقصى يهبط بهضيعةً أمثلة عن هذه الكثافات التي يصعب

تصورهما ، ولكن النهضة الاقتصادية في اليابان ، التي تمت عام ١٩٤٠ ، وحقت
قفزة جديدة نحو التقدم منذ عام ١٩٥٠ ، تستدعي المقارنة مع تجمعات السكان
في المناطق الصناعية القائمة في شمال غربي أوروبا ، رغم الفوارق الكبيرة التي
تقوم بين هذين النوعين من البلاد ، ونظراً لشكل النمو الياباني ، فإن كثافة
ألف نسمة في الكيلومتر المربع في منطقة هونشو أو في كيو - سيو ، تثير
مشاكل اقتصادية واجتماعية أقل مما تثيره كثافة خمسمائة نسمة في سهل هوانغ -
هو ، أو في حوض سه - تشوان الأحمر .

وتنتهي المنطقة المعتدلة في جنوب النصف الشمالي من الكرة الأرضية ، بخط
متقطع في البحر الأبيض المتوسط مؤلف من حوض هذا البحر ومنطقة الشرق
الأوسط من جهة ، ومن جنوب الصين وفلوريدا في الولايات المتحدة ، من
جهة أخرى .

ويبلغ عدد السكان في منطقة البحر المتوسط - بمعناها الضيق - أي من
حدود المحيط الأطلسي حتى تخوم الهند ، ٢٣٠ مليون نسمة ، منهم ٩٠ مليوناً
في شبه الجزيرة الأوروبية الواقعة في البحر الأبيض المتوسط (باستثناء السكان
البعيدين عن هذا البحر كسكان شمال إيطاليا) ، و ٦٠ مليون نسمة في شمال
أفريقيا (بما فيها مصر) ، و ٨٠ مليون نسمة في الشرقين الأدنى والأوسط
الآسيويين حتى حدود الهند والباكستان . ولا نجد في أي مكان آخر أن مثل
هذه التضاريس قد قسّمت المجال التي يمكن أن تستعملها الحضارات الزراعية .
لذلك تتألف خريطة توزيع السكان في هذه المنطقة من نقاط عديدة ، ومن
خطوط ضيقة تمثل سهولاً صغيرة ، وأحواضاً ساحلية أو داخلية ، وسهولاً
رسمية أو هضبات تشرف على الأحواض الداخلية القاحلة (إيران) . ولا نجد
في أي مكان آخر ضالة في كثافة السكان بالنسبة إلى كل دولة : ١٢ في إيران ،
١٤ في العراق ، ٣٠ في المغرب ، أقل من ٥ في الجزائر بسبب امتداد الاقليم
الوطني إلى قسم من الصحراء . ولم يبق هنا أي معنى لفكرة كثافة السكان من

بجاء تجزئة السكان وعدم استمرارهم على وتيرة واحدة . ومع ذلك ، فإن ثمة نقطة أكبر من غيرها تلفت النظر في هذه المناطق ، كساحل المغرب الأطلسي (بسبب وفرة المدن الكبيرة كالدار البيضاء والرباط ، لا بسبب كثافة السكان في الأرياف) وساحل الجزائر ، وشمال تونس ، وسهول تركيا الغربية ، والساحل اللبناني والسوري ، وخاصة مصر مع سكانها الذين يبلغون ٣٠ مليون نسمة متركزين في وادي النيل . إن منطقة ازربيجان الإيرانية ، والطرف الغربي من الحوض الداخلي الكبير للهضبة الإيرانية ، والعراق ، جميعها تؤلف بلاداً سكنها الإنسان الى جانب المناطق المحرقة والقاحلة . وفي أوروبا نلاحظ ان المناطق الوحيدة ذات الكثافة السكانية القوية هي ساحل اسبانيا الشرقي (مقاطعة بلنسيا وكتالونيا) وإيطاليا (منطقة ريفيرا وتوسكانا ، ومنطقة روما ، وكامبانيا ، وبوي) ، والساحل الشالي والشرقي من جزيرة صقلية .

ويسكن هذه المناطق من أولها الى آخرها - مع تغيرات كثيرة - جماعات من الفلاحين ، فقراء في الغالب ، يتصارعون مع تقلبات المناخ وأوضاع المياه ، والمنحدرات الملتوية . ونلاحظ نموذجاً أصيلاً من البشرية الى جانب تجمعات العالم الصناعي في الغرب ، وأقدم بلد زراعي في الشرق ، ضمن اطار عدة حضارات كان لها تأثير كبير ، مدى التاريخ ، كالحضارات اليونانية - الرومانية ، والحضارة المسيحية ، والحضارة الإسلامية .

وهكذا نرى ان مجموعة السكان التي تعمّر الأرض في المرتفعات المعتدلة تتألف من عناصر متباينة جداً . إن كيفية إشغال الأرض تمتدّ أول مظهر من مظاهر التباين ؛ وهي متصلة مباشرة بأنواع النشاط التي يمارسها السكان المعنيون وبوارد دخلهم . ويلاحظ أن جميع أنواع البشر ومختلف وجوه الاقتصاد ممثلة في هذه المناطق ، إذ نرى المزارعين والصناعيين وسكان المدن ، وسكان الريف التقليدي والقديم في حوض البحر الأبيض المتوسط ، بالإضافة الى أنواع مختلفة من الاقتصاد الاشتراكي في مراحل مختلفة من النمو الاقتصادي ، والاقتصاد

الصناعي للبلاد التي تمثل تمثيلاً واسعاً الرأس مالية في العالم الحاضر (كالولايات المتحدة وشمال غربي أوروبا) . ويتجلى تباين الكثافات البشرية وأوضاع الحياة الانسانية حسب التكتلات الجغرافية والديموغرافية . ومهما يكن الأمر ، فإن هذه المجموعة 'تعد' بلاداً ذات امتياز بالنسبة الى تلك المنطقة الكبيرة من الاسكان ، ألا وهي المنطقة الحارة الاستوائية .

٣ - ان ثلثي السكان في المنطقة الحارة هم آسيويون . - إن أكثر من مليار ونصف من البشر يقيمون في المنطقة الاستوائية ويبدو أنهم يكافحون فيها أسوأ الأوضاع الطبيعية، وفي الواقع، إنهم يحتلون في المناطق الحارة الأقاليم التي تتأى عن خصائصها الأساسية من جراء أوضاع شاذة تتم أجزاء كبيرة من القارات . ومع ذلك فإن الانسان في البلاد الحارة 'بعد' ضعيف البنية ، ويعيش في أوضاع أشد خطراً من باقي أبناء جنسه . والمجموعة الرئيسية في تلك المناطق هي آسيوية ، وتبلغ مليار نسمة على الأقل ، منهم مئة مليون في جنوب شرق آسيا ، ومئة وخمسين مليون في مجموعات الجزر الممتدة من اندونيسيا حتى تايوان ، ومئتي مليون في جنوب الصين، وأربعمئة ومئتان مليون في الهند ، ومئة مليون في الباكستان ...

إن مجموع هذه المناطق تتأثر بالأمطار الموسمية وتعيش من اقتصاد زراعي منسجم تماماً . مع استعمال الإمكانات التي تسمح بها هذه الأمطار . وينشأ عن ذلك تجمع السكان في السهول حيث يمكن توزيع المياه أو تجميعها . وتختلط خريطة السكان ، أكثر من شمال الصين ، بخريطة الارتفاعات ؛ و'بعد' توزيع السكان في شبه جزيرة الهند الصينية مثلاً بارزاً في هذا الشأن . ولا تشد الهند والباكستان عن ذلك . وبالمقابل فإن مجموعة الجزر تتميز باستقلال أوفر من حيث الإسكان بالنسبة الى التضاريس الطبيعية . إن الزراعة والسكان في جزر الفيليبين يصعدون نحو المنحدرات التي 'هيئت' بشكل مدرجات قابلة للري ، و'تسدد' جزيرة جاره مأهولة بكاملها باستثناء الجبال البركانية ، وجزيرة سوماترا ضئيلة

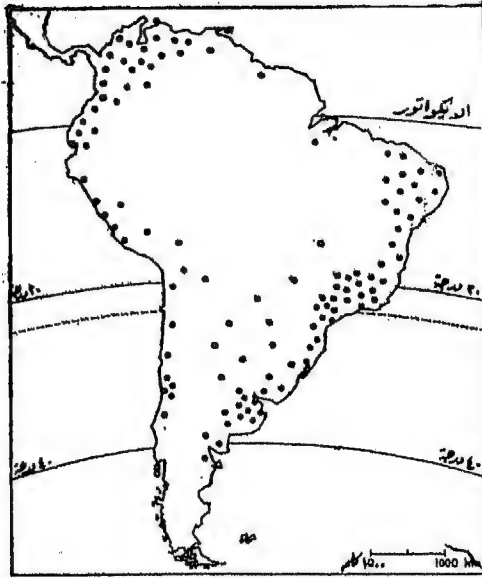
السكان ، في حين ان منطقة كاليفانثان (في جزيرة بورنيو) تعدُّ شبه فارغة . وفي شبه جزيرة ماليزيا تمكثن الاستعمار من تحسين المناطق المتضمنة معدن القصدير ، والمناطق المزروعة بشجر المطاط ، مما أوجد خلال القرن الأخير ، تمركزاً للسكان في الساحل الغربي ، في حين أن داخل البلاد والساحل الشرقي ، خاليان من السكان . وقد كان لمختلف الظروف التاريخية آثار عدلت الصورة المبسطة لخريطة السكان المنقولة عن خريطة المرتفعات ، وفي مقدمتها : احتلال الفلاحين الذين يتقنون فن الحرب ، للمنحدرات والجبال ، وتدخل المستعمرين . غير أنه لم يكن لهذه العوامل سوى تأثير استثنائي محلي أو اقليمي على توزيع أغلبية السكان . إن المليمار من البشر المقيمين في جنوب آسيا وجنوب شرقها ، مؤلفون من فلاحين يسكنون السهول التي يمكن غمرها بالمياه ويعيشون بالدرجة الأولى من زراعة الأرز . ومهما كانت هذه السهول واسعة ، وخاصة في شمال الهند ، فإنها لا تشغل سوى قسم ضئيل من مجموع مساحة هذا الجزء من العالم . ولذلك نشاهد فيه تجمعات بشرية استثنائية في مناطق خالية من الصناعة : ٥٠٠ نسمة في الكيلومتر المربع في معظم سهل نهر الغانج ، وأكثر من ٦٠٠ نسمة في معظم منطقة البنغال ، وفي ساحل مالابار ، وفي سهول الفيتنام الشمالية ، وسهول لوزون (الفلبين) وجاكارتا ، وسوربايا في جزيرة جاوه ...

ويوجد في اميركا الاستوائية ٢٤٠ مليون نسمة ، ولكن التجمعات فيها نادرة ولا تبلغ قط نسبة كثافة التجمعات الآسيوية . ونلاحظ أكثر كثافة السكان في جزر الأنثيل حيث تتجاوز الكثافة ١٠٠ نسمة في الكيلومتر المربع ، وفي شرق كويا ، وفي بورتوريكو ، وفي جزر الأنثيل الصغيرة ، وفي محيط اميركا الجنوبية حيث تشكل خطاً متقطعاً . وأكثر المناطق كثافة بالسكان هي هضبات الانديز ، وهضبات كولومبيا حتى البيرو ، وشمال شرقي البرازيل ، ومنطقة البرازيل الوسطى . ويبلغ سكان هذه البقاع ٣٠ مليون نسمة في الأولى ، و ٢٠ مليوناً في الثانية ، و ٢٥ مليوناً في الثالثة ، أي في مجموعهم أكثر من نصف سكان

المنطقة الاستوائية في اميركا الجنوبية ، علماً بأنهم يشغلون أقل من عشر مساحة هذه القارة .

إن الأسباب الداخلية تشترك مع الأسباب التاريخية لتفسير توزيع سكان اميركا الاستوائية . ومرد تركز السكان في اميركا الوسطى وفي الانتييل ، الى نقل السكان في عهد الرق في سبيل زراعة قصب السكر . إن شدة الإنجذاب لدى السكان الريفيين من أصل افريقي ، ولدى سكان الهنود في البرازيل الاميركية ، قد رفع عدد السكان الى نسبة عالية بالنسبة الى هذه البقعة من الأرض ، والى امكاناتها الغذائية . واستقر السكان الهنود بسهولة في اميركا الجنوبية فوق مضبات الأنديز ، ذات المواصلات الوعرة ، والتي تمتاز بالمقابل بمناخ صحي أكثر من المناطق الغربية في القارة . فهؤلاء يؤلفون معظم سكان منطقة الأنديز وشبه بحيرة مارا كايبو (فزويلا) وفي حدود بيرو والشيلى . وعلى النقيض من ذلك ، فإن قدوم المستعمرين يفسر تركز السكان في شمال شرقي البرازيل والبرازيل الوسطى . ففي المنطقة الاولى ، نلاحظ في الغالب سلالة الأرقاء الذين استقدموهم الى هذا الجزء من القارة في سبيل الزراعة ولا سيما زراعة قصب السكر . وفي وسط البرازيل ، ينتمي السكان الى أصل اوروبي ، غالبيتهم من دول البحر الأبيض المتوسط كالبرتغال واسبانيا وإيطاليا .

ونشاهد داخل القارة عدداً ضئيلاً من السكان الهنود ، متمركزين في مناطق الأدغال ، ولا يمثلون سوى نسبة ضئيلة لإزاء المحتلين الأوائل الذين تغلبوا داخل القارة تحت دوافع مختلفة ، وإنما لا يؤلفون بذاتهم سوى عدد ضئيل وكثافات ضعيفة تتراوح بين ١ و ١٠ في الكيلومتر المربع في رقعة ضيقة وقريبة من سواحل الأطلسي ، ولا تزيد عن الواحد في داخل البلاد . ويمكن القول إن أكثر من نصف مساحة القارة مؤلفة من صحراء ، بما في ذلك جميع مضبات البرازيل الداخلية ، ومنطقة أمازونيا ، باستثناء شواطئ النهر وروافده المتعددة حيث يعيش بضعة آلاف من السكان في حالة بؤس شديد .



شكل رقم ٤ - توزيع السكان في أمريكا الجنوبية
(كل نقطة تعادل مليون نسمة)

وتعدُّ أفريقيا الاستوائية أيضاً ٢٠٠ مليون نسمة تقريباً يشغلون مساحة تبلغ ٢٠٠ مليون كيلومتر مربع . وهؤلاء السكان ينتشرون في بعض بقاع المناطق الشاغرة كالصحراء الجنوبية في إقليم دول موزمبيق ، ونيجر ، وتشاد ، والسودان ، ووسط حوض الكونغو ، وجنوب أنغولا ، وجنوب غربي أفريقيا . والكثافة الإقليمية هي دائماً ضعيفة جداً . ويتألف السكان من جماعات من الفلاحين يعيشون من زراعة واسعة في فترات متقطعة طويلة المدى . إن تجمعات السكان تتركز وحدها بالمناطق الساحلية حيث توسع اقتصاد الزراعة وحيث

تجذب المدن السكان الذين يعيشون في الأرياف بصهيبة متزايدة ؛ وفي مقدمة هذه المناطق : ساحل خليج غينيا ، ومن ساحل العاج حتى الكرون التي تلاصقها سهول نيجيريا ، ويعيش فيها ٧٠ مليون نسمة ، ٦٠ منهم فقط يعيشون في نيجيريا وحدها . وفيما عدا هذه المناطق ، فإن أنحاء افريقيا الاستوائية الكثيفة بالسكان ، هي هضبات الشرق وفي مقدمتها الحبشة وسكانها ٢١ مليون نسمة ، والهضبات المحيطة ببحيرة فكتوريا ، وأقاليم رواندا وبوروندي ، وكيليسا ، وغانانيا ، وأوغاندا ، ويبلغ عدد سكانها ٣٠ مليون نسمة ، وأخيراً الأقاليم الواقعة في حدود الكونغو وروديسيا الشمالية (أي دولتي زامبيا ومالawi الحديثتين) ، ويتراوح عدد سكانها بين ٦ و ٧ ملايين نسمة . ويقم نصف سكان افريقيا الاستوائية بشكل متقطع ومنثشر في الغابات الصغيرة والأدغال .

٣ - ان الاستعمار الاوروبي يسود المناطق المعتدلة في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية . - إن ضيق مساحة الأراضي المعتدلة في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية لم يكن يسمح بالإسكان الكثيف . وباستثناء افريقيا فأن السكان الأصليين كانوا قليلي العدد : كسكان أرض النار في جنوب اميركا الجنوبية وسكان اوستراليا . إن مصدر السكان الحاليين ناشيء في الغالب عن الهجرات الاوروبية في القرن التاسع عشر . ويبلغ مجموع سكان الأراضي المعتدلة في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية ، ٦٠ مليون نسمة . وقد بقيت مساحات قارية واسعة مقفرة من السكان ، من جراء صعوبة الاستثمار وندرة السكان اللشيطيين والقادرين على العمل . وقد ابتدأت اوستراليا حديثاً باستثمار مناطقها الاستوائية ، لأن سكانها الذين يبلغون ١٠ ملايين نسمة يكادون يكفون لبث النشاط في المناطق المعتدلة في الجنوب الغربي والجنوب الشرقي من البلاد . وثمة مساحات واسعة ما زالت مقفرة في الارجننتين . وفي جنوب افريقيا ، استثمر الاوروبيون طاقة العمل لدى السكان الافريقيين . إن البلاد مستثمرة بشكل أكثر استمراراً ، ولكن النزاعات العنصرية شديدة الوطأة فيها ، أكثر من أي منطقة في العالم .

إن تجمعات السكان ليست حتماً هامة جداً : فثمة ١٥ مليوناً حول ريو ديلا بلاتا في اميركا الجنوبية ، و ٨ ملايين في جنوب شرق اوستراليا ، و ١٥ مليوناً في مناطق المناجم والمدن في جنوب أفريقيا ، وفي منطقة رأس الرجاء الصالح . فالبلاد المعتدلة في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية هي التي يحتفظ فيها السكان في المدن باستثناء المناطق ذات الاقتصاد الصناعي ، ويتم في المدن الكبيرة استثمار الأرياف شبه الخالية إذ أنها تضم كثافات لا تتناسب مع مجموعة السكان . ونشاهد هنا إحدى نتائج استقرار المستعمرين الحريصين على استثمار المناطق التي يقصدونها إلى أقصى حد ممكن دون الحرمان من حياة المدن التي تمثل أصدق وجه الحياة الحديثة .

إن سكان العالم الموزعين بشكل غير متساوٍ ، مازالوا مختلفي الأوضاع رغم جميع وسائل تعميم طرق الحياة والعقليات المستمدة من توسيع أساليب التكنيك الصناعي في مجالات العمل والتنقل ، والمواصلات . ويُعَدُّ اختلاف السلالات على جانب من الأهمية وإن كان البعض قد رفض أن يضيف عليه معنى ذا صفة خاصة . ويقوم الفارق الرئيسي اليوم على مستويات الحياة وأشكال المعيشة اليومية ، ولا يتصل بشكل خاص بالأوضاع الجغرافية ، إذ لكل بلد متناقضاته الاجتماعية والاقتصادية . وحتى في البلاد الاشتراكية حيث يقضي نظام الدولة على التفريق بين الطبقات ، فإن المدن والأرياف لا تتمتع فيها بنفس نوعية الحياة والمعيشة . ولكن المتناقضات الحقيقية ليست قائمة في داخل البلد فعسب، بل هي موجودة أيضاً بين بلدان ذات نمو غير متعادل . وبما يلتفت النظر بشكل غريب أن الفوارق الاجتماعية والاقتصادية هي أكثر اتساعاً بين الطبقات الحاكمة وأغلبية السكان ، في البلاد ذات الفقر الشديد ، حيث تعيش جماهير الشعب على حافة المجاعة .

كان ممكناً ان تتضمن دراسة سكان العالم، قبل ٥٠ عاماً، فصلين أساسيين: «العناصر والأديان»، و«أنواع الحياة». ولا يوجد أي تغيير في توزيع البشر بين الفئات العنصرية الكبرى... وإذا كانت الانتماء الى مجموعة روحية يحدث تأثيراً أخف من الماضي على مجموعة النشاطات والحياة اليومية لمعظم البشر، فلا يمكن تقليل أهمية العامل الديني في أصالة العالم الهندي المحتفظ بها، وفي وحدة الاسلام، وفي مواقف أكثر دقة خاصة ببعض الجماعات القومية. وكذلك فان الحضارات المادية الممثلة بفكرة نوعية الحياة تستمر في الإعراب عن حياة سكان مجموعات اقليمية واسعة لم تتأثر إلا قليلاً بالانتشار العالمي للمعوم التكنيكية والأنباء، والمقليات. ومع ذلك فلا تستطيع اليوم عن طريق دراسة السلالات، والأديان، وأنواع المعيشة، من إيجاد فوارق ظاهرة تميز بين الناس وتضع حاجزاً بينهم. إن الانقسام الى بلاد ذات اقتصاد رأسمالي وبلاد ذات اقتصاد اشتراكي، قد اكتسب بعد الحرب العالمية الثانية، أهمية لم تلبث أن اتخذت في بعض الأحيان طابعاً مفرجاً بسبب القوى التي تتمكن «الكتلتان»

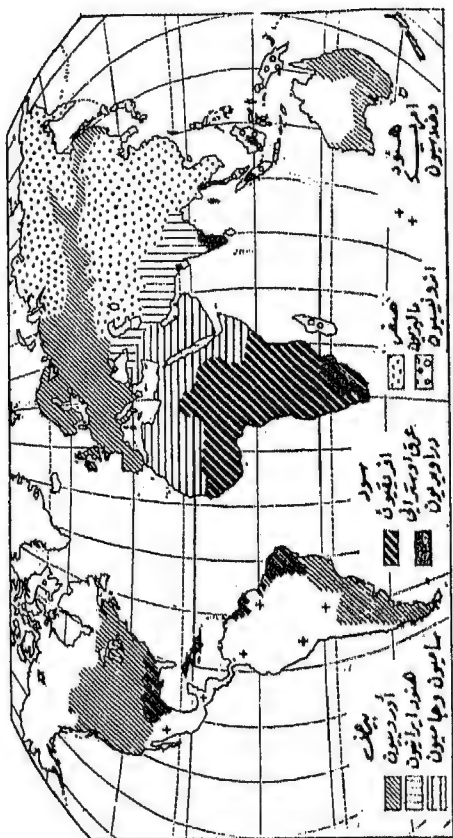
من استعمالها في حالة نشوب الحرب . ولكن تقلبات التطور الداخلي لدى هاتين
 الفئتين الكبيرتين تجعل من قضايا توسع الاسويين في العالم ، قضايا معقدة
 للجغرافيا السياسية ، او للسياسة وحدها فحسب . وإذا جزأنا العالم (تجزئة
 سياسية) بين أقطار تقبل مبادئ الاقتصاد الحر ، وبين جمهوريات شعبية تستمد
 نظمها الاقتصادية والاجتماعية مباشرة من النموذج السوفياتي ، وبين بلاد حيادية
 ترفض ان تؤيد إحدى الجبهتين ، فان التمييز الحقيقي في العالم الحاضر ، بالاستناد
 الى عناصر موضوعية ، إنما يقوم على بلاد ذات اقتصاد صناعي ومجتمعات
 متقدمة ، وبين البلاد النامية . ولن نتعرض هنا الى تعريف نظرية التطور
 والنمو ونعدّما مجرد أحداث جديرة بالملاحظة . والأمر الهام في هذه الدراسة
 هو إظهار توزيع الجماعات البشرية بين فئات نامية وفئات متقدمة ، والإشارة ،
 بالاستناد الى بعض المعطيات الرقمية ، الى الأوضاع المتعلقة بمستوى الحياة
 وطرق المعيشة ، وانتشار التعليم ، وأحوال الحياة الانسانية في كل منها . وليست
 اليوم الناحية الجديرة بالاهتمام ان يكون الانسان أبيض او أصفر او زنجياً ، او
 ان يكون مسلماً او مسيحياً ، او ان يكون واقعاً تحت تأثير قطاع رأس
 المال ، او الحياض ، او الاشتراكية ، وإنما ان يكون ناقص التغذية بشكل مزمن
 او مفرطاً في الأكل مهدداً بأمراض السمنة والرفاهية ، او ان يكون منتصباً الى
 فئات الأميين وعرضة لشعوذة السحرة وأذاهم ، او لتعريضات الراديو
 « الترازستور » ، او فريسة سكان يعضدون القضايا الثقافية مجرد الخيار بين
 القيم الفكرية النقية وساذبية التكنيك والعلم المبدع ، او ضحية طبيعة القاهرة
 وساحقة ، او اضطرار الى النضال في سبيل القضاء على الإنسانية بواسطة الآلات
 والالكترون .

إن « شواطئ » التجمعات البشرية الكبرى تتغير طبيعتها وتغير أحيائها
 مكانها . ويرتّب على جغرافية السكان أن تأخذ بعين الاعتبار هذه التغيرات
 الحديثة والسريعة .

١ - نظرة عامة على توزيع الفئات العنصرية

إن فكرة السلالة ، ولا سيما السلالة النقية ، 'تعمد' غريبة بالنسبة الى الحقيقة الجغرافية ، حيث السكان الذين يبدو أنهم اليوم أكثر انعزالاً من غيرهم ، قد اختلطوا في فترة من الفترات بهجرات مزجتهم بفئات إنسانية أخرى. وينتمي أفراد سكان العالم بأسره الى فئة الخلاسين المولودين من أبوين ينتميان الى سلالتين مختلفتين. ومع ذلك ، فشمّة فئات كبرى مؤلفة كيانها الداخلي من عدة زيجات ، تتصف بخصائص رئيسية تميز بعضها عن بعض. إن لون البشرة ، واختلاف الهيكل العام ، وعدة خصائص تتعلق بالهيضة أو الجسم ، تميز بين البيض ، وفي عدادهم الأوروبيين ، والهنود ، والايروانيين ، والساميين والحاميين في الشرق الأوسط والبحر الأبيض المتوسط ، وزنوج المحيط الهندي ، والزنوج الافريقيين ، والصفر أو المغول ، وهنود اميركا. إن معظم هؤلاء الفئات قد استقروا في أراضيهم بأعداد كثيفة ، بينما انتشر القسم الآخر ، شاؤوا أم أبوا ، في مختلف أنحاء العالم.

إن الشكل رقم ٥ يبين توزيع مختلف هذه الفئات في العالم. والعنصر الأبيض هو أكثر انتشاراً في أنواعه الأوروبية. إن هذا الامتداد هو نتيجة الهجرة والاستعمار الذي ابتدأ في القرن السادس عشر باتجاه اميركا ، ثم ازداد وانتشر في القرن التاسع عشر. ويبلغ عدد البيض من أصل اوروبي (المنحدرين أنفسهم من الفئة الهندية الأوروبية) قرابة مليار نسمة في العالم أجمع ، ثلثاهم مقيمون في أوروبا الغربية (٤٤٠ مليون) وأوروبا الوسطى (١٨٠ مليون) والاتحاد السوفياتي (١٥٠ مليون) ، هذا اذا حسبنا على حدة سكان القارة الآسيوية مع سكان سيبيريا البيض. ويعيش ١٩٠ مليون نسمة في اميركا الانكلو - سكسونية ، في نطاق مغلق إزاء ممثلي الفئات العنصرية الأخرى ، و ١٠٠ مليون في اميركا اللاتيلية ، يعيشون باتصال وثيق مع السكان غير البيض والكثير من الخلاسين المنحدرين من سلالتين (من البيض والهنود ، خاصة في اميركا الوسطى



ومنطقة جبال الأندين ، ومن البيض والزوج خاصة في جزر الانتيل ، وشمال البرازيل ...) . ويقع ١٠ ملايين من البيض في أستراليا ، و ١٠ ملايين في جنوب أفريقيا ، بشكل منمزل ، إما وسط جماعات من الزوج ، أو في قارة اضمحل سكانها الأصليون . وثمة مئات من الالوف يعيشون مع السكان المحليين في مجموعة جزر المحيط الهادىء . غير أنه من الصعب بيان عدد المهاجرين من اليهود الاوروبين المنتشرين في العالم-أجمع ، والذين يؤلفون في كل بلد ، وفي كل مدينة كبيرة ، مجتمعاً صغيراً متجانساً . ويتميز طابع هذه الفئة بوجودها أكثر من أهميتها العددية .

والقسم الثاني من فئة البيض أكثر تركزاً من الناحية الجغرافية ، وهو مؤلف من الساميين والهاميين ويمثلهم العرب والمصريون واليهود وسكان الحبشة ، ويبلغ عددهم ٨٠ مليوناً في أفريقيا ، و ٢٠ مليوناً في الشرقين الأدنى والأوسط ، فضلاً عن عشرة ملايين يهودي مندجين مع باقي سكان العالم .

والقسم الثالث الذي 'يعد' أهم عدداً ، مؤلف من الهنود الإيرانيين ، وهم متمركزون بشكل أكثر استقراراً منذ آلاف السنين . وقد جرى اختلاط العنصرين بشكل مستمر في الهند . وإذا كان الإيرانيون والطادجيك والسينغ يمثلون هذه الفئة ، فإن معظم الهنود البيض - وفي الواقع ذور البشرة السمراء - هم من الحيلاسيين . ونظراً لتعدد وجود سميات عنصرية ، فإن تحديدهم يتم تقريباً بالاستناد الى اللغة التي يتكلمونها . ويبلغ عدد الذين يتكلمون اللغات الهندية - الآرية ٣٠٠ مليون نسمة . ومن ناحية أخرى ، يبلغ عدد الإيرانيين ، وسكان باكستان الغربية ، والطادجيك ، والأناضوليين ، والأرمن ، والقفقاسيين ، ٧٠ مليون نسمة تقريباً .

ويبلغ مجموع هذا القسم - المختلف كثيراً عن فئة البيض - ١٤٠٠ مليون نسمة تقريباً ، أي أقل من نصف البشرية . وفيما عدا أميركا اللاتينية ، فإن وجود البيض يعتبر أمراً استثنائياً بين خط الاستواء والمناطق الحارة المدارية ، إلا

عندما تحول التضاريس حالات المناخ الناجمة عن الارتفاع . ومع ذلك فإن الفئة الهندية تعيش في الظروف الطبيعية الخاصة بالبلاد الحارة .

والفئة العنصرية الثانية ، الكبيرة من حيث العدد ، هي فئة الصفر أو المغول ، المختلطة بالتزاوج غرباً في المنخفض الطوراني وفي تركيا (كيرغيز ، واوزبك ، وقازاق ، الخ ...) وفي جنوب شرقي آسيا بمخالطة سلالات سكان الجنوب (الممثلين اليوم بمبائل الخمير وبعض سكان ماليزيا والذين 'يعدون' من أصل أقدم من الهنود والصينيين) . ومن المحتمل ان تبلغ هذه الفئة حالياً أكثر من مليار نسمة إذا أضفنا إليها الفئة المهمة عنصرياً والمؤلفة من الأندونيسيين المنحدرين من عدة اختلاطات في الزواج بين البيض والصفر وسكان جنوب شرق آسيا . وتعدّ هذه الفئة مركززة ومستقرة جغرافياً . إن جماعات العنصر الأصفر الذين هاجروا من آسيا الشرقية ، لا يمثلون سوى أعداد ضئيلة : بضع عشرات الآلاف في الولايات المتحدة والبرازيل ، مؤلفة في الغالب من اليابانيين .

ويبدو أن الزواج موجودون في كل مكان ، وهم ينتمون في الحقيقة إلى ذريتين جغرافيتين منفصلتين ، إحداهما مركززة في الساحل الشمالي الشرقي للمحيط الهندي ، والثانية مركززة في إفريقيا ، في جنوب الصحراء الكبرى ، وتنطوي على عدة طبقات عنصرية : طبقة الفيدا ، المؤلفة من زنوج قصار ، منتشرين في الغابات وأدغال جنوب الهند ومجموعة جنوب شرقي آسيا ، وطبقة الدرافيديين ، الذين هم أوفر عدداً والذين يحتلون وسط (ديكان) وجنوبها ، ويبلغ عددهم مئة مليون نسمة ، بالإضافة إلى عدد كبير من الحيلاسيين .

لقد تعرض الزنوج الأفريقيون منذ القرن السادس عشر إلى الخطف والغزو لتنمية معسكرات الأرقاء والقيام بأعمال زراعة قصب السكر والقطن في أميركا . وهكذا نجد أن البيض أوجدوا بعض إرادتهم ، جماعات كبيرة من هذه الفئة في القارة الأمريكية . وفي الولايات المتحدة ، أدى التمييز العنصري إلى عزلة الزنوج ، مهما كان توزيعهم الجغرافي ، ويبلغ مدى عددهم اليوم ٢٥ مليون

نسمة . وقد اختلطوا بالبيض عن طريق الزواج خاصة في جزر الآنتيل ، وفي جمهورية الدومينيكان ، وفي المارتنيك والفوايولوب ، وقليلًا في أميركا الوسطى ، وبعدد أكبر في أميركا الجنوبية ، ولا سيما في البرازيل . ويبلغ عددهم في جميع هذه المناطق ٣٥ مليونًا نسمة تقريبًا . فعدد الزوج في القارة الأميركية يبلغ إذًا ٥٥ مليون نسمة تقريبًا من أصل أفريقي . أما الزوج في أفريقيا نفسها ، فيبلغ عددهم ١٨٠ مليونًا ، بحيث يبلغ مجموعهم ٣٣٥ مليون نسمة ، أي ١٠ بالمئة من سكان العالم على وجه التقريب .

ولإنه لا كثر صعوبة تقدير عدد الأشخاص المنتهين إلى العنصر الهندي الأميركي . ففي أميركا الشمالية ، احتفظ بعدد ضئيل من الجماعات الهندية الأصلية ، ولكن معظم السكان الهنود قد أبيضوا . وتتباهى المكسيك بوقائعها لسلالتها ، ولتقاليد قبيلة الآرتيك المنحدرة منها ، ولكنه يتعذر إجراء تعداد صحيح خاص بالسكان الهنود الأصليين . والوضع مماثل في البيرو بالنسبة لقبيلة الإنكا Ynca ، وبصورة عامة في بلاد الأنديز في أميركا الجنوبية . والتأكيد الموضوعي الوحيد هو أن السكان الهنود يمثلون العنصر الأساسي لسكان أميركا بين ريو غرانده والباراغواي ، باستثناء الساحل الأطلسي لقارة أميركا الجنوبية وفي مجموعة جزر الآنتيل ، وبتراوح عددهم بين ٨٠ مليونًا و ١٠٠ مليونًا نسمة في عدادهم الكثير من الحلياسيين .

إن مجموع هذه الأرقام المختلفة الآنف ذكرها ، تدل على أن التقديرات الحكيمة المتعلقة بالفئات العنصرية ، بما في ذلك عدد واسع من الحلياسيين ، لا تعطي سوى ما يقارب ٩٠ بالمئة من مجموع البشر . ويمكن تفسير عدم الدقة هذه بعدم يقين الاحصائيين والحقائقيين المتعددة المتعلقة بالحلياسيين .

وكما تأثر المجتمع بالاقتصاد الصناعي والتكنيكي ، كلما خف تدخل الاتجاهات الدينية في تحديد خصائصه الجغرافية ، باستثناء مستوى الحياة المحلية ، كما تخف في مجال علم الاجتماع أكثر من مجال البحث في الجغرافيا البشرية ويختلف

عن ذلك التسرب الديني الى المجتمعات غير الصناعية ، لا سيما إذا كان الإعراب عنه يختلط أحيانا بالشعور الوطني الذي يشطه الصراع في سبيل الاستقلال . ولا شك أن الاسلام يمثل في العالم الحاضر حقيقة جغرافية يضم تحت لوائه انقسامات عنصرية وجغرافية في افريقيا السوداء، وجنوب آسيا، واندونيسيا^(١) . وفي الواقع أبرز السيد دوبلانول خصائص الاسلام الجغرافية في العالم ، ولكنه تجنب بحكمة إثارة موضوع عدد الأشخاص المعنيين ، وقد يبلغون ٣٥٠ مليون نسمة يقيم أكثر من نصفهم خارج الهيئة الجغرافية الأصلية في آسيا الغربية والبحر الأبيض المتوسط .

إن الدين الهندوسي يمثل أيضاً عنصراً هاماً في جغرافية السكان إذ يضم ٤٠٠ مليون نسمة خاضعين لالتزامات اجتماعية وقبيلة دينية ترهق اقتصادهم . وتعدّ البوذية - التي يبدو ان الاشتراكية الصينية أخذت تمحوها تدريجياً - إحدى نقاط ارتكاز القومية الآسيوية ازاء جميع أشكال النفوذ الأوروبي أو الاميركي في جنوب شرق آسيا . وقد أخذت الحضارة الأوروبية تنتشر في العالم الحديث بتوحيد الفئات المسيحية . ولكن الدين هو ما يعلن أو يختفي في داخل الفرد ، حسب الأحوال . وللحقيقة الدينية مظاهر وأنواع مختلفة ومتويزة ، تبعاً لاعتماد الدين بشكل أصلي وشكلي ، أو بطريقة ارادية ، وبممارسة الطقوس والفروض بصورة عَرَضِيَّة أو منتظمة . ولا يمكن تقويم كل ذلك بتقديرات رقمية ، فضلاً عن أن فائدة مثل هذه الأرقام قابلة للجدل ، ولا سيما أن المجتمع ينتقل بصورة لا شعورية - وأحيانا بتغييرات عميقة - من فكرة الجماعة الدينية الى فكرة الثقافة أو الحضارة ، دون أن يلتبه الى ذلك تماماً السكان المعنيون . وكذلك فإن حقيقة «العقلية» محل «العقيدة» . وبذلك نتنقل من جغرافية الأديان الى جغرافية علم النفس وهما مجالان تحف بهما الصعوبة ، ولم يتوغل فيهما من جراء التناقضات والمنازعات التي تنشأ بين التراث الثقافي والضغط الفني

١ - يجب أن يضاف الى هذه المناطق شمال افريقيا والشرق الأدنى والوسط وبعض البلاد الأخرى .
(المترجم)

الحديث ، إذ أصبح هذا التراث منبع الحرية وملجأها تجاه صرامة الاكراهات النابعة من تطبيق الفكرة المبينة على الرياضيات .

ولن نتعرض هنا الى دراسة أنواع الحياة ، وهي دراسة تحتفظ بأهميتها في المجالين العنصري والجغرافي لمعرفة الجماعات البشرية التي تعيش في بيئة شبه منفلقة ، وفي مناطق لم تستوعب تماماً جميع مظاهر الحياة العصرية . وبالمقابل ، يبدو أنه لا مندوحة عن إظهار كيف يجب وزن التقدير الجغرافي لرقم السكان عن طريق تحديد عدد معين من القياسات التي تسمح بتصنيف جماعة من السكان ضمن فئة معينة من الوضع البشري ، بأوسع معنى الكلمة (المستوى المادي للحياة وجميع ما يتفرع عنه) .

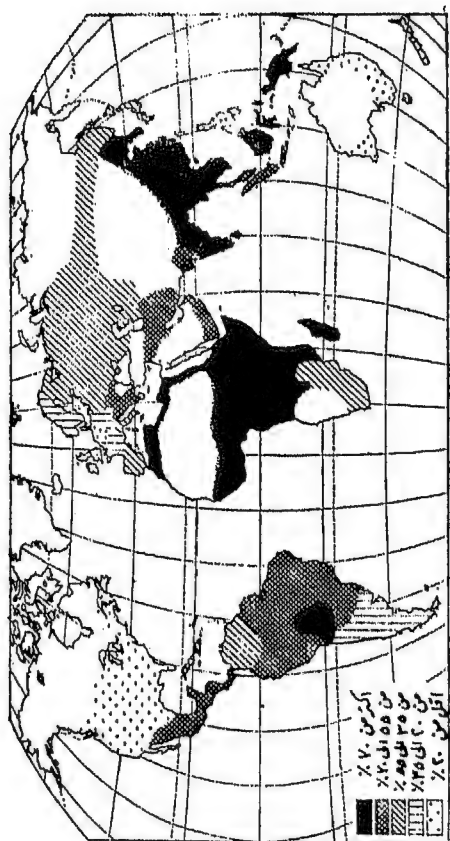
٢ - النشاطات المهنية ومستويات الحياة

لقد أخذ شأن السكان المزارعين يتضاءل من حيث العدد ، بصورة مطلقة ومن حيث الأهمية ، بصورة نسبية ، وذلك خلال سير تطور الاقتصاد نحو غاذج من الاقتصاد الصناعي التي هي أكثر تقدماً ، بحيث أصبحت نسبة السكان المزارعين الى مجموع السكان 'تعمد' أول معيار مميز للنمو والتطور .

وتتجاوز هذه النسبة ٦٦ بالمئة وأحياناً ٧٠ بالمئة في البلاد الحارة المدارية . وقترأوح بين ٤٠ و ٦٦ بالمئة في البلاد التي تم فيها التحول الصناعي منذ أقل من خمسين عاماً ، وأحياناً أيضاً في الدول التي يسمح فيها توافر الثروات الاستثنائية بانتشار نشاطات الخدمات والأعمال المتفاوتة (فنزويلا) . وتهبط هذه النسبة الى ٤٠ بالمئة وأحياناً الى دون الـ ٢٠ بالمئة في البلاد المتقدمة التصنيع (كالولايات المتحدة والنسبة فيها ١١ بالمئة ، والمملكة المتحدة والنسبة فيها ٦ بالمئة) . وقنل خريطة التوزيع مختلف معدلات الإسكان الزراعي مدخلا لائقاً لعرض النمو غير المتساوي ، والتباينات البشرية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (راجع شكل رقم ٦) ^(١) .

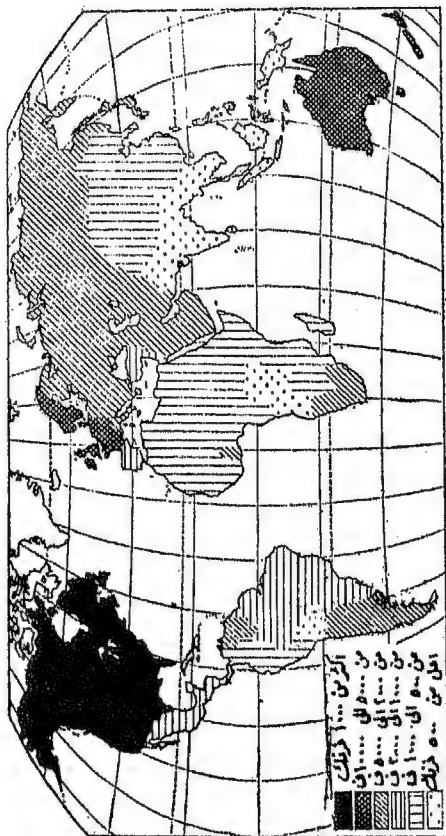
١ - يمكن رسم الخريطة تبعاً لتوزيع السكان المزارعين ، أي الذين يعيشون من الزراعة ، أو وفقاً لتوزيع السكان ذوي النشاط الزراعي ، إذ أن النتائج في الحالتين متشابهة كثيراً .

شكل رقم ٦ - التوزيع السكاني للأرضين الساطعة ، بالنسبة إلى كامل السكان العالمين .



ويمكن استكمال هذا المخطط بخريطة تتضمن نسب السكان العاملين الذين لا يمارسون مباشرة نشاطاً منتجاً بالنسبة الى باقي السكان العاملين . إن مثل هذا المخطط يبرز أهمية أعمال المضالع الخاصة بوسائل الاقتصاد المعروفة باسم « الاستهلاك » وبتوظيف الأموال لأجل متوسطة او طويلة الأمد (ككتاب الدراسات ، ومراكز الأبحاث ، الخ ...) . وفي البلاد غير الصناعية ، تكون النشاطات التي لا تساهم مباشرة بالإنتاج ، أقل من ربع السكان ، وتتراوح بين ١٢ و ١٥ بالمئة في شمال افريقيا وفي مصر ، وتبلغ ١٥ بالمئة في أميركا الوسطى ، وتتراوح بين ١٨ و ٢٠ بالمئة في الهند والباكستان . وعلى النقيض من ذلك ، فإن لدى البلاد ذات الأنظمة التكنيكية والاقتصادية التي هي أكثر تقدماً ، سكاناً عاملين غير منتجين أو فر عديداً من السكان التندجين مباشرة بنظام الانتاج : ونسبتهم في الولايات المتحدة ٥٥ بالمئة ، وفي المملكة المتحدة ٥١ بالمئة ، وفي سويسرا ٤٥ بالمئة ، وفي السويد وكندا ٤٠ بالمئة ، وفي فرنسا ٣٦ بالمئة ، وفي جمهورية المانيا الاتحادية ٣٤ بالمئة ، وفي اليابان ٣٠ بالمئة ، وفي إيطاليا ٢٧ بالمئة ، الخ ...

إن النسب القوية لنشاطات الخدمات وتوظيف الأموال لأجل متوسطة او طويلة الأمد ، ترافق دائماً نسباً ضعيفة من السكان المزارعين ، وهذه النسب هي ٥١ و ٦ في المملكة المتحدة ، و ٥٥ و ١١ في الولايات المتحدة ، و ٤٥ و ١٥ في سويسرا ، و ٣٥ و ٢٥ في فرنسا . وفي الواقع إن اندماج النسبة المئوية القوية للسكان المزارعين مع النسبة المئوية الضعيفة للسكان القائمين بالخدمات ، يُعد دليلاً على التخلف وتدنّي مستوى المعيشة ، والعكس بالعكس . ونجد في الواقع الأسماء نفسها على قائمة البلاد ذات الناقج الفردي متدنياً او متدنياً جداً بالنسبة الى الإنتاج الوطني الإجمالي . إن دراسة مقارنة لمتختلف الناتجات الفردية لهذا الإنتاج تظهر ، بالإضافة الى ذلك ، تطابقاً مقلقاً بين ضعف الإنتاج المذكور وبين تجمع السكان ، الذي يظهر طبعاً بمعدلات منخفضة جداً . ولا ينطبق التخلف على أي حال على مجرد التجمعات القوية للسكان ، إذ ان بعض البلاد



شكل رقم ٧ - نتائج الإنتاج الوطني الإجمالي في العالم بالنسبة إلى الشخص الواحد

القليلة السكان تتمتع بمنتجات ضعيفة ، كما انها تستطيع في البلاد الصناعية ذات تجمعات سكان قوية ، ان تنسجم مع منتجات مرتفعة للانتاج الوطني الإجمالي .

بعض أرقام الناتج الفردي للنتاج الوطني الإجمالي

التي تدل على النمو غير المتساوي

(الأرقام بالفرنكات وبالنسبة الى عام ١٩٦٣)

٦٥٠٠	هولندا	٧٥٠٠	فرنسا
٣٥٠٠	اليابان	١٤٠٠٠	الولايات المتحدة
٢٠٠٠	المكسيك	١٠٠٠٠	سويسرا
٧٥٠	البرازيل	٩٥٠٠	السويد
٧٢٠	المغرب	٨٠٠٠	جمهورية المانيا الاتحادية
٣٧٠	الهند	٧٥٠٠	المملكة المتحدة

فييتنام الجنوبية ٣٦٠

وفي أدنى سلم المعدلات ، يتناسب ناتج الدخل الوطني مع أوضاع قريبة من المجاعة المزمنة بالنسبة الى معظم السكان . إن التخمين غير المُحكّم الذي يعبر عن تقدير الاستهلاكات اليومية والفردية بالوحدات الحرورية ، يبرز تناقضات كبيرة جداً : أكثر من ٣٠٠٠ في الولايات المتحدة ، وفي كندا ، وفي معظم الدول الأوروبية ، وفي أستراليا ، وفي زيلانده الجديدة ، وأقل من ٢٥٠٠ في البرتغال واليونان ، وأقل من ٢٠٠٠ في معظم البلاد الأفريقية (باستثناء افريقيا الشرقية ، ومدغشقر ، واتحاد جنوب افريقيا) . وفي أميركا اللاتينية ، فإن الأرجنتين والاورغواي والشيلي فقط تتجاوز ٢٥٠٠ وحدة حرورية يومياً بالنسبة الى كل شخص . إن معظم بلاد أميركا الوسطى ، وبلاد سلسلة جبال الأنديز تحصل على أقل من ٢٠٠٠ وحدة حرورية ، كمعظم البلاد الآسيوية . وما يزيد الوضع حرجاً هو ان البلاد التي تملك أدنى المعدلات من كميات الوحدات الحرورية المتوفرة ، هي البلاد التي تملك أنواع الأغذية التي هي أقل غنى بالمواد

المغذية (كضعف كمية البروتين ولا سيما البروتين الحيواني) ، واهل توازنًا وانتظامًا ، وأكثرها نقصًا بالفيتامينات المختلفة . والتغذية تستهلك معظم الدخل ، إذ ان باقي النفقات هي أدنى منها بكثير . وينشأ عن ذلك نقص في الألبسة ، وعدم العناية بالصحة . وتكون الحياة في هذه البلاد معرضة للخطر ، ويشير أي بيان مقارنة للدلالات ومدى أملها بالحياة ، الى المفارق بين المعنى الحقيقي لأرقام السكان في البلاد التي يكون فيها المعدل الوسطي للحياة أعلى من ٥٠ عاماً ، وأحياناً أعلى من ٦٠ عاماً ، وبين البلاد التي يكون فيها هذا المعدل أدنى بقليل .

٣ - عدم المساواة في الوفاة وفي الثقافة

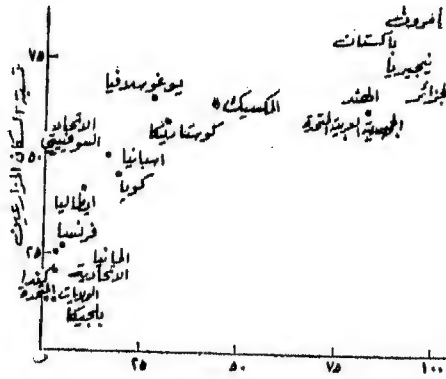
إن طول العمر متفاوت جداً لدى مختلف فئات السكان ، ويبدو ذلك من مختلف المعدلات التي يمكن تصميمها على خرائط شديدة التعبير . إن تخفيض نسبة الوفاة بشكل عام هو أبرز واقع ديموغرافي في نصف القرن الماضي . ومرد ذلك الى القضاء على الأوبئة ، وزوال الأمراض المستوطنة الفتاكة ، كاللاريا ، في عدد كبير من أنحاء العالم ، حيث كانت تقضي فيها سابقاً على السكان ، وإلى هبوط النسب الكبيرة جداً من وفاة الأطفال (في العام الاول من سنهم) . ومع ذلك يتضح من البيانات الرسمية أنه يتوفى من الأطفال الصغار في الجزائر وأفريقيا الاستوائية والجمهورية العربية المتحدة ، أربعة أو خمسة أضعاف الأطفال الذين يتوفون في أوروبا الغربية ، علماً بأن هذه البيانات تبرز في البلاد النامية ، أرقاماً أدنى من الحقيقة بسبب إهمال التصريح عن ولادة الأطفال ووفاتهم ، ولا سيما اذا حدثنا بشكل متتابع خلال فترة قصيرة . إن ضحايا السل في البرازيل تبلغ أربعة أضعاف ضحاياها في فرنسا ، وستة عشر ضعفاً لضحاياها في الولايات المتحدة . وتعد الأمراض المعدية فتاكة في أفريقيا ، وأميركا الاستوائية أو آسيا ، بنسبة عشرة أضعاف أو عشرين ضعفاً أكثر مما هي عليه في أوروبا الغربية . ورغم نوعية الأمراض الخاصة بالبلاد الصناعية (كالسرطان وأمراض الأوعية الدموية) فإن حظ الحياة بعد الولادة تعادل في السويد وأميركا الشمالية ضعف ما هي عليه في أفريقيا أو أميركا الاستوائية .

بيان مقارن لامكانية الحياة بعد الولادة في بعض البلاد

٦٤	الاتحاد السوفياتي	٢٦	سالي
٦٥	اليابان	٣٢	هايتي
٦٦	ايطاليا	٣٧	كونغو
٦٧	تشيكوسلوفاكيا	٣٨	غانا
٦٧	جمهورية المانيا الاتحادية	٣٨	المكسيك
٦٧	فرنسا	٤٠	البرازيل
٦٧	كندا	٤٠	الصين
٧٠	الدانمارك	٤٣	غواتيمالا
٧١	السويد	٤٥	الهند
٧١	النرويج	٦٢	بلجيكا

ويرافق النقص الثقافي البؤس الفيزيولوجي للسكان ناقصي التغذية والمعزّين للأمراض ، فالتعليم هو النعمة التي يُعدّ توزيعها أسوأ ما يكون في العالم الحاضر ، إذ ان ثُلثي العالم أُمّيون متركزون في البلاد الحارة المدارية والبلاد الاستوائية حيث نشاهد الاقتصاد النامي والمجتمعات المتخلفة . وتبلغ نسبتهم ٩٠ في المائة من سكان افريقيا ، وتهبط هذه النسبة الى ٧٧ في المائة في الجمهورية العربية المتحدة ، وتهبط الى أكثر من ذلك في تونس حيث بذل جهد استثنائي للتعليم منذ خمسة عشر عاماً ، وتبلغ أكثر من ٨٠ في المائة لدى سكان جنوب آسيا وجنوب شرقها ، باستثناء تايلاند (٣٩ في المائة) . وتبلغ هذه النسبة ٥٠ في المائة من سكان أميركا الاستوائية مع بعض الاستثناءات (كوبا ، وكوستاريكا ، وسان دومينيك ، والمكسيك ، وكولومبيا) .

وبالمقابل فان نسبة الأميين تهبط الى دون الخمسة في المائة في اوروبا الغربية ، وأميركا الشمالية ، والاتحاد السوفياتي واستراليا . وهذه النسب ذاتها تطبق على التعليم المتوسط والعالي وعلى الثقافة العامة . ففي الولايات المتحدة تتراوح



شكل رقم ٨ - نسبة الأميين والسكان المزارعين
بالنسبة الى مجموع السكان في بعض البلاد

نسبة الشباب الذين يتابعون دراساتهم بعد سن الـ ١٤ ، بين ٧٠ و ٨٠ في المائة ، وفي المكسيك تبلغ النسبة ١٥ في المائة ، وفي غواتيمالا ١٠ في المائة ، وفي أفريقيا ٥ في المائة . ونلاحظ في الولايات المتحدة وكندا ، أن شخصاً واحداً من عشرة أنهى دراساته العالية او ما زال يتابعها ، وفي اليابان شخص واحد من أصل ٢٥ ، وفي البرازيل شخص واحد من أصل ٥٠٠ .

وليس بوسعنا تقليل أهمية هذا التباين ، في عصر يبعث فيه العالم الثالث عن طريقه ، وتناثر فيه الجماهير مباشرة بكلام الخطباء والمتحدثين عن طريق الترانزيستور او التلفزيون ، في حين انهم محرومون من النصوص الخطية التي تعتبر أداة التفكير الأساسية والتي لا يمكن استبدالها تماماً .

وبوسعنا الإكثار من معدلات تقدير عدم المساواة بين مجموعات السكان الكبيرة في العالم الحاضر ، غير أن ذلك لا يعطينا سوى صورة مخففة وغير كاملة.

ذلك أن عدم المساواة هذه لا تُلشأ عن نقص في التجهيزات لمعسب ، بل عن تنوع كبير للكميات الاجتماعية . ويتميز سكان الدول الصناعية ذات الاقتصاد الحر بزيادة حديث وسريع (للطبقات المتوسطة) التي تُعَدُّ بمخافِطة لدرجة عِيقة ، رغم أنه تشرف عليها طبقة موجهة مؤلفة من رؤساء المنشآت والمدراء وكبار الفنيين ، وهذا يعدل العلاقات الاجتماعية بالنسبة الى الفترة السابقة حيث كانت طبقة العمال تمثل خصماً عنيداً أمام الطبقة الحاكمة . إن الفوارق الظاهرة في مستويات الحياة قد انخفضت ، وتبدو هذه المجتمعات ، في مظهرها الخارجي على الأقل ، بمثابة مجتمعات منسجمة نسبياً ^(١) . وعلى نقض ما تقدم ، تمثل البلاد النامية صورة عن المجتمعات التي هي أكثر تناقضاً ، إذ ترى ثمة طبقة ضئيلة تلك جزءاً كبيراً من الدخل العام ، بينما تعيش الجماهير الريفية في حرمان عميق . وهناك بعض البلاد التي تبنت وسائل خاصة للتنمية بحيث أصبح لديها طبقات متوسطة تُعَدُّ من ناحية طراز حياتها ، أقرب الى الطبقة الحاكمة قريباً من الجماهير الريفية ، ولكنها تظل مع ذلك في وضع أدنى بكثير من مستوى الطبقة المذكورة . فالتناقض الاجتماعي يختلط حينئذ مع التناقض القائم بين المدن والأرياف . وقد رغبت بعض الدول في حل معضلة التناقض الاجتماعي الصارخ عن طريق إقصاء الطبقة الحاكمة او تجريدتها من الأموال ، ولا سيما اذا تبين انها ضالعة مع أسياد الاستعمار القدماء . وقد حلت محلها طبقة يبرقراتية تنهأ لإحداث طبقة حاكمة جديدة ، وهذه تُعَدُّ عقبة تهدد جميع المباديات المنبثقة عن الاشتراكية . ومع ذلك فان السلم الاجتماعي يبدو - في البلاد الاشتراكية - أشد ضغطاً واستقراراً في العمل والنشاط .

إن سكان العالم مختلفون في أوضاعهم ، كما أنهم مختلفون في طريقة إقامتهم على البسيطة ، ابتداء من خيمة القبائل الرُحَّل الى المساكن الحضرية القائمة في أبنية مؤلفة من ٢٠ او ٣٠ طابقاً او أكثر ...

١ - إن فوارق الدخل تتراوح بين (١) و (١٢) .

إن توزيع السكان على أرض البسيطة متقطع في تكتلاته الكبيرة ، كما هو متقطع من الناحية الإقليمية . فعدم الاتصال مع حداث عالمي متعلق بتفوق أشكال تجمع السكان ضمن فئات متفاوتة الحجم . غير أنه ليس لها الأشكال نفسها في البلاد التي يغلب فيها السكن الريفي ، والبلاد التي يسود فيها القطاع الصناعي حيث يُعَدُّ السكان إلى حد كبير سكاناً حضريين .

١ - الإسكان المتقطع في البلاد الصناعية

تظهر خرائط توزيع السكان في البلاد ذات الاقتصاد الصناعي ، كياناً متقطعاً في الإسكان ، مرده إلى تركز الأفراد بشكل متزايد في المدن ، ولا سيما في المدن الكبيرة والمدن الضخمة ، خلال النصف الأول من القرن العشرين. ومرده هذا الوضع إلى أساليب مختلفة تبدو نتائجها متراكمة أو على الأقل متقاربة .

ومرجع ذلك في الدرجة الأولى إلى التخلي عن المناطق التي لا تسمح فيها ظروف استثمار الأرض أن تضمن للسكان مستوى معيشة يضاهي المستويات

التي تضمنها مختلف أنواع الأعمال المنبثقة عن الثورة الصناعية : كالجبال المرتفعة أو المتوسطة، والأراضي الماشطة التي لم تتمكن الأساليب الفنية الحديثة أن تحولها إلى أراضٍ خصبة .

ونلاحظ أننا كان خلال النصف الأول من هذا القرن ، تراجعاً في الحدود الزراعية إلى ما قبل تلك التي أدركتها سابقاً في الزراعة والمراعي ، مع ظهور فراغات ديموغرافية . وليس ذلك محصوراً فقط بالجبال العالية التي ضمت في ظروف خاصة سبقت فترة الاقتصاد الصناعي ، سكاناً غير مستقرين يعانون شظف العيش ، وإنما يتناول أيضاً مجموعة أرياف ذات إنتاج ضعيف ومردود ضئيل بالنسبة إلى الجهود المبذولة .

وفي يومنا هذا ليست المناطق غير الصالحة للزراعة المرضية هي التي يتضاءل عدد سكانها فعسب ، وإنما جميع الأرياف التي يتجاوز عدد سكانها طاقة الاستخدام في الزراعة الحديثة الآلية التي 'تقرب' تعادل الدخل بين الأسرة الريفية والأسرة الحضرية والذي تطالب به منظمات الفلاحين . وإذا كانت حركة تخفيف سكان الأرياف غير متساوية في جميع الأمكنة ، فإن الاتجاه في هذا السبيل يبدو واضحاً في البلاد الصناعية ذات الاقتصاد الرأسمالي ، باستثناء اليابان ، على ما يبدو . ويلاحظ هذا الاتجاه بشكل أخف في البلاد الاشتراكية التي كانت قديماً ، حتى الماضي القريب ، عدداً كثيفاً من السكان الريفيين (كرومانيا ، والمجر ، وروسيا الجنوبية والوسطى ، وأوكرانيا ، الخ . .) .

ولم تعهد أميركا الشمالية قط كثافة في السكان الريفيين إلا في المنطقة الشرقية كمقاطعة كيبيك ، ومقاطعات كندا البحرية ، وبعض أجزاء من شرق الولايات المتحدة : كمقاطعة نيو انكلند ، وأودية ماريلاند ، وكنتوكي الواقعة في جبال الأبلاش . وقد وزعت المروج والسهول الواقعة في ميدل وست على استثمارات كانت مساحاتها تبلغ عشرة أضعاف مساحات الاستثمارات الصغيرة العائدة للأسرة الأوروبية . إذاً ، فالتعارض أضخم بكثير بين المدن وبين الأرياف القائمة على

الزراعة الآلية ، والتي يقيم فيها سكان متفرقون مما هو عليه بين الأرياف التقليدية والمدن الأوروبية .

ولم تكن مناطق ومراكز جذب السكان ثابتة دائماً منذ قرن حتى الآن ، فالدور الذي لعبه الفحم في الثورة الصناعية إبان مرحلتها الأولى ، قد أدى الى تكوين مناطق إسكان كثيف في المربع الذي يضم مناجم الفحم ، ولا سيما أن استثماره قد يتطلب منذ زمن بعيد عدداً ضخماً ومركزاً من العمال . (ويتردد هذا الحادث في معظم البلاد التي تتجه اليوم نحو التصنيع ، بمجرد اكتشافها مناجم قابلة للاستثمار) . هنالك ثمة الصناعات التي تستهلك كميات كبيرة من الفحم ، ثم ازدادت وتنوعت قائمة المشروعات عن طريق التجاذب والاندماج ، وكانت سبباً في إحداث وظائف من جميع الأنواع للذكور والإناث . وقد ازداد التنوع وقطع شوطاً بعيداً في بعض الحالات : منها في مناطق بعيدة كرينانيا ، أو أقصى منها ، في حوض الفحم الحجري الفرنسي - البلجيكي ، وفي بعض مراكز الأحواض الانكليزية . ومها يكن الأمر ، فإن هذه المناطق تتميز بكثافات تبلغ عدة مئات من السكان في الكيلومتر المربع ، وتجمعات حضرية ذات معدل متفاوت حسب الأماكن .

ولم تجذب استثمارات مناجم المعادن السكان ، لأن استخراج المعادن لم يلعب نفس الدور الجذاب للصناعات المختلفة كما فعل الفحم الحجري (إن صناعة الحديد وال فولاذ والمعادن الثقيلة وصناعة المعادن غير الحديدية هي التي استقرت وحدها في مناطق استخراج المعادن) وكثيراً ما أصبحت المرافق التي تستورد المعادن والمواد الأولية مراكز صناعية كبرى ، بدافع الرغبة في تخفيض نفقات النقل الى المدن الداخلية ، وذلك بالتخفيف من نقل المواد الأولية والثقيلة الوزن . فهذه المرافق تشكل على خريطة السكان ، مراكز تجمع لمئات من الألوف ، وأحياناً لعدد يتجاوز مليون نسمة ، ومنها المرافق الانكليزية الكبيرة كمرفاً (تين) (٨٥٠ الف نسمة) ، ومرفاً ليفربول (مليون ونصف نسمة) ،

ومرفأ غلاسكو (مليوناً نسمة) ، ومرفأ روتردام (مليون نسمة تقريباً) ، ومن ثم مرفأ هامبورغ (مليوناً نسمة) . ونجد في القارة الأميركية مرفأ فيلادلفيا (أكثر من أربع ملايين نسمة) ، وسان فرانسيسكو (٣ ملايين نسمة) ، وبوسطن (مليونان ونصف نسمة) فضلاً عن مدينة نيويورك التي تجمع - اسوة بلندن - عوامل رئيسية أخرى بالإضافة الى كونها مرفأ يضم صناعات فرعية .

وأخيراً ، فقد أوجدت بعض المدن الكبرى نشاطات صناعية ، وشهدت نمواً يزداد كل يوم لمختلف أشكال التجارة الحديثة بالجملة ، بواسطة المستودعات ، أو بالمفرق ، بالإضافة الى الادارة الخاصة أو العامة للمؤسسات والمرافق العامة . وان أبرز أشكال هذا التطور وأكثرها تضخماً ممثلة بتجمعات تلعب دور العواصم السياسية والاقتصادية أو مجرد عواصم اقتصادية (بالمعنى الواسع أي مراكز كبيرة لإدارة المؤسسات) ، كباريس ، ولندن ، ونيويورك ، وطوكيو ، ويوكوهاما ، وحق موسكو . وتمتيز جميعها بتجمعات يبلغ عدد سكان كل منها عشرة ملايين نسمة تقريباً . وبلي هذه العواصم - في مستوى أدنى - تجمعات كبيرة تلعب غالباً دور مراكز تنظيم اقليمي أو عواصم اقليمية ، إذ أن الصناعة فيها تستوعب في الغالب ، من حيث الكمية ، السكان الموظفين في الادارات والمؤسسات المختلفة . وتضم هذه الفئة مدناً كبيرة مؤلفة من بضعة مئات من الألوف او مليون نسمة ، ومنها في فرنسا مدن تولوز ، وبوردو ، ومرسيليا ، وليون ، وليل ، ورويه ، وتوركوان ، وفي ايطاليا مدن بولونيا ، وتورينو ، وميلانو ، وفي هولندا مدن (الراندستاد) الثلاث التي تؤلف خطاً عمرانياً يتجاوز ثلاثة ملايين نسمة ، وهي امستردام ، ولاهاي ، وروتردام ؛ وفي المانيا مدن مونخ ، وشتوتغارت ، وفرانكفورت ، وهانوفر ؛ وفي الاتحاد السوفياتي مدن كييف ، وميلسك ، وخاركوف ، وغوركي ، وباكو ... ومثل هذه الوحدات في الولايات المتحدة هي غالباً أضخم بكثير ، إذ أنها تتجاوز مليون نسمة وتتصل فيها بينها في الشمال الشرقي بمدن أصغر ، بحيث أن جميع المنطقة

مكسوة بشبكة من مجموعة مدن تحيط بمناطق ريفية وغابات فارغة في واقع الأمر .

ويلاحظ في أوروبا الغربية أن الديناميكية الخاصة بالمدن الإقليمية الكبيرة والمدن المتوسطة والصغيرة ، متساوية جداً ، ومن العسير الإعراب عن ناموس عام للنمو والتطور . وثمة مدن صغيرة وكبيرة أيضاً تتضائل أهميتها ، في حين أن غيرها من المدن المتوسطة استفادت من إقامة صناعات ناجحة فيها ، وأخذت تتوسع بسرعة وتستنزف احتياطي سكان الأرياف المجاورة . ويتكرر التناقض بين نقاط التمرکز والمراكز الشاغرة في المناطق الصغيرة .

ونشاهد من جهة ثانية ، اتجاهاً نحو إعادة تجميع الفئات التي هي أكثر أهمية ، في عدد صغير من المناطق ، تتمركز فيها أوسع النشاطات وأكثر كمية من توظيف الأموال ، وأوفر المضاربات التجارية إنتاجاً . ويتزايد التفاوت الإقليمي لصالح هذه المناطق . وتنقل الهجرات الداخلية أو الدولية السكان من المناطق الريفية العديمة المستقبل ، أو حتى من المناطق التي كانت مزدهرة والتي تبدو تدريجياً بمثابة مناطق آخذة بالانحطاط . وهذا وضع مدينة (ميغالوبوليس) القديمة الواقعة على الساحل الأطلسي في الولايات المتحدة ، وحالة البحيرات الكبيرة والبييمون الواقعة قرب جبال الأبالاش والتي تتصل بها جغرافياً ، المدن الواسعة الواقعة في منطقة بحيرة (اونتاريو) الكندية ، وتجمعات كاليفورنيا الكبيرة .

وفي أوروبا الغربية ، يتم التمرکز لصالح « محور منطقة اللورين » الممتدة من ميلانو حتى روتردام ، ولصالح باريس ولندن ومجموعة المدن الكبيرة الانكليزية ؛ ويتم التمرکز في اليابان في مجموعة المدينتين الكبيرتين طوكيو - يوكوهاما ، وعلى الخط العمراني للبحر الياباني الداخلي وجزيرة كيو - سيو . ولم ينبج الاقتصاد الاشتراكي من هذا الاتجاه ، ولكنه عمل على توجيهه بواسطة إجراءات التخطيط الجغرافي . فمنطقة موسكو ، بالمعنى الواسع ، أي ما يسميه المؤلفون

الروس (المنطقة الصناعية المركزية) ومنطقة اورال وأوكرانيا الصناعية ، جميعها تضم أكثر من ربع سكان الاتحاد السوفياتي .

ونلاحظ من الناحية الثانية من سلم التفضيلات ، أن السكان الريفيين يتفصلون هم أيضاً . ولا يتضاءل عدد سكان الأرياف من حيث الأهمية النسبية والعدد الكامل فحسب ، وإنما تتجمع في الأماكن التي تقطن لها شروط حياة أقرب ما تكون الى شروط حياة سكان المدن . وكثيراً ما أطلق اسم قرى مركزية على هذه التجمعات من السكان الريفيين حيث تتجمع الادارات العامة ، والتجارات ، والمعامل الصغيرة والمؤسسات ذات الصالح المحلي والاقليمي بالإضافة الى قسم من السكان المزارعين أنفسهم . ولم يبق خارج هذه المناطق الآخذة بالانحطاط ، سوى بعض المؤسسات الاستثمارية ، وبعض الأشخاص المسنين الذين يتمتعون برواتب التقاعد . ومع ذلك فإن الفوارق الاقليمية ما زالت على جانب من الأهمية . وتعد فرنسا أبرز مثال على ذلك .

وإذا اتخذنا كثافة السكان أساساً لتوزيع الإسكان ، فإنه يصلح اختيارها كدليل لمشاهدة الأوضاع العامة لتوزيع الإسكان ، بالإضافة الى تمثيل تركز السكان الصحيح بواسطة نقاط وإشارات تمثل السكان الحضريين (وهي الطريقة التمثيلية للاستاذ ويلسون أهلمان) . وثمة خرائط ممتازة لأوروبا وأميركا الشمالية واليابان . ومن اليسير أيضاً تصور التوزيع الجغرافي للسكان السوفيات المبين في جميع الخرائط الوطنية الكبيرة ، ولا سيما خريطة شعوب الاتحاد السوفياتي .

إن سلسلة أولى من الأمكنة الشاعرة تتناسب مع عدم الاستعداد الفطري للإسكان . وهي تتناول مناطق المرتفعات العالية ، والتكتلات الجبلية الكبيرة . ولكننا نلاحظ أن باستطاعة السكان الوصول الى بعض الجبال أكثر من غيرها ، ولا سيما تلك التي تتمتع بشبكة من الأودية الداخلية . فجبال الألب أسهل عبوراً من جبال الپيرينه ، وجبال الغسابة السوداء والفوج أسهل من الهضبة المركزية وهضبة الرينان المؤلفة من صخور منقسمة الى صفائح . إن منطقة الاتصال بين

الجبال ومدخل البلاد هي في الغالب منطقة إسكان كثيف ، وهي الحالة العسامة في أوروبا . وتثبت هذه القاعدة في الولايات المتحدة بالنسبة الى جبال الأبالاش ، ولكن الجفاف يجذب أرض منحدرات الجبال الصخرية ويقيضي عنها الإسكان . إن خطوط السكان المنتشرين في مقدمة المناطق الجبلية ناشئة عن اجتماع عدة عوامل : فالاقتصاد التقليدي المبني على التبادل بين الجبل والسهل قد غذى نشاط أسواق الاتصال القائمة في مصب الأودية الكبيرة المنبثقة عن الجبل ، وجعلت منها مدناً كبيرة . إن استعمال المياه التي تسيل من الجبال ، بأشكال مختلفة (للري او الصناعة) يعدّ عاملاً آخر لجذب السكان . والعناية الموجهة في مختلف الأحقاب لحراسة الممرات الاستراتيجية ، عبر الجبال ، وأهمية الجبال في النشاط السياحي والرياضي ، صيفاً وشتاءً ، فضلاً عن سحر وجمال المراكز في منحدرات الجبال (مراكز بحيرات جبال الألب في سويسرا ، وفرنسا ، وإيطاليا) ، جميع هذه العوامل أسهمت في جذب قسم كبير من السكان واستقرارهم في هذه البقاع الجبلية الضيقة .

إن الكثافات التي هي دون الـ ٦٠ نسمة في الكيلومتر المربع ، وأحياناً أقل من ذلك ، تتفق تارة مع المناطق الريفية الآخذة بالانحطاط حيث يعيش السكان في مستوى منخفض نسبياً (كهضبة إيفاريا ، وبعض أجزاء منطقة ورغبرغ ، وبرآحات المانيا الشمالية وشرقي هولندا ، وهضبات شرقي فرنسا ، وهضبات أكتانيا) ، وطوراً مع مناطق مجهزة تجهيزاً تاماً والتي أقصي سكانها من جراء تركز الأراضي وانتشار الآلات الزراعية (كسهول زراعة الحبوب حول باريس) . وثمة مناطق ريفية ما زالت تحتفظ بكثافات أعلى ، ومرد ذلك في الغالب الى النشاط الصناعي المنتشر في مجموعة من المدن الصغيرة ، (كما هو الحال في الألزاس ، وبلاد باد ، وسهل بلجيكا وسهل سويسرا) .

ولكن الريف الأوروبي يبدو فارغاً حق مع كثافة ٨٠ نسمة في الكيلومتر المربع ، بالنسبة الى جماهير السكان المتجمعة في المناطق الحضرية والصناعية :

إذ يوجد ١٥ مليون نسمة في رينانيا ، و٨ ملايين نسمة في منطقة مدينة باريس ، و ١٠ ملايين في لندن الكبيرة ، ويوجد بين مليون ونصف ومليون نسمة في كل من المدن الانكليزية الكبيرة ، وفي حوض مناجم الفحم الحجري الفرنسية - البلجيكية ، وفي منطقة ميلانو الحضرية ، ويوجد أكثر من مليون نسمة في مدن ليل ، وروبيه ، وتوركوان ، وليون ، وسان إتيان ، وفرنكفورت ، وويسبادن ، وماينس .

وعلى غرار ذلك ، نجد ان الثلاثين مليون نسمة في منطقة ميغالوبوليس على المحيط الأطلسي ، والـ ١٥ مليون نسمة في منطقة البحيرات الكبرى وبيلسلفانيا في غرب جبال الأبالاش ، والثمانية ملايين المتجمعة في لوس انجلوس ، كل هذه الأعداد تؤثر بوزنها على ميزان الإسكان بين المدن والأرياف . إن البلاد الأكثر عمراناً هي التي انتقل إليها الاقتصاد الأوروبي بعد ان كانت أراضي شبه فارغة . إن الاستثمار الزراعي نفسه يتم أيضاً في المدن بواسطة عدد ضئيل من المؤسسات الريفية . وفي أستراليا والأرجنتين والأوروغواي ، يعيش أكثر من ثلثي السكان في المدن ، ويعيش أكثر من ٣٣ بالمئة في عاصمة هذين البلدين الآخرين .

ويمثل السكان الحضريون في مجموع البلاد المعنية ، بين نصف وثلاثة أرباع مجموع السكان ، ونجد فيها سبعة تجمعات تزيد على خمسة ملايين نسمة ، وستين تجمعاً يزيد كل منها على مليون نسمة ، ومئات المدن تزيد على ٣٠٠ ألف نسمة . فالمدينة هي إذاً الشكل الأساسي للإسكان ، وتتميز بخصائص وديناميكية خاصة بها ، وأصبح لها مدلولها في استيطان السكان جغرافياً ، هذا مع أخذنا بعين الاعتبار الفارق بين المدينة الأوروبية والمدينة الأميركية ، المتجه نحو الزوال يوماً بعد يوم .

وإذا استثنينا العواصم ، فإن المدن الكبيرة الأولى كانت مدناً صناعية كالمدن الانكليزية ، ومدن رينانيا ، أو مرافئ بحرية تتمتع مع ذلك بنشاط صناعي مثل روتردام وآنفرس وهامبورغ في أوروبا . وأما المجال التجاري ، ولاسيما

مجال مستودعات السلع ، فقد أوجد في أميركا قبل أوروبا ، تجمعات حضرية
 كبيرة ، تعتبر شيكاغو مثلاً بارزاً لها . وفي يومنا هذا ، فإن المدن تتولى في
 الدرجة الأولى مهمة التوزيع ، وتقديم الاعمال وإدارة المؤسسات . وينشأ عن
 ذلك طبيعة جديدة للمدينة وخطط جديد لحياتها اليومية . وتتجمع نشاطات
 المدن في المخازن ، ومكاتب الاعمال ، وكالات السفر والسياحة ، والمصارف ،
 والجامعات ، ومعاهد الأبحاث ، ومؤسسات التعليم ، والمستشفيات ، والمخبرات ،
 ومؤسسات التمثيل والسينما ، والادارات العامة التي تزداد اختصاصاتها يوماً بعد
 يوم . وتقوم هذه النشاطات حتى الآن في قلب المدينة حيث حلّت محل الأبنية
 الارستوقراطية او البورجوازية القديمة ، وتستخدم عدداً كبيراً من الموظفين ،
 وتجلب زبائن كان يجب ان يسكنوا خارج هذا المركز ، باستثناء أقلية من
 الأجانب المارين مؤقتاً والذين يحلّون في فنادق قائمة في مركز المدينة . إن حل
 قضية السكن بالنسبة الى سكان المدن الذين يقيمون في الضواحي في الأحياء
 المركزية ، يحدد الى مدى بعيد طريقة استعمال مجال المدن والضواحي المحيطة بها .
 وفي أوروبا تمّ النمو العمراني بشكل ضيق رغم موجة تقسيم الأراضي وبيعها ،
 ورغم إنشاء (مجموعات السكن المشترك) في الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين .
 والمساحة مشغولة بشكل مستمر وكثيف في أهم المدن الكبيرة ، ولا تحفّ وطأة
 السكن إلا في الضواحي . ونظراً لغلاء أسعار الأراضي ، فقد ساد الاتجاه نحو
 ازدياد كثافة مساحة المدن ، وازدادت الأبنية ارتفاعاً ، وشيّدت الأبنية
 الضخمة مكان الأبنية الصغيرة في الأحياء القديمة او فوق الأراضي الزراعية .
 إن التقلّات اليومية للسكان العاملين والمقيمين في الغالب في مراكز قريبة من
 قلب المدينة ، تتم بنظام كثيف على مسافات قصيرة نسبياً (أقل من ١٥ كيلومتر
 في باريس بالنسبة للأغلبية الساحقة) . ولكن فكرة الوقت تتفوق على فكرة
 المسافة (ساعة ونصف في باريس) من جراء الكثافة المذكورة . ويسود الازدحام
 المزمن حياة المدن وبعض الأرياف ، وتزداد المضاعف من جراء التوقف والبطء
 في حركة النقل والمواصلات البرية . ولذلك فإنّ غو خط حديدي يسير تحت

الارض ، يُعده ضرورة قصوى ، إذ يستطيع وحده ان يضمن تنقلات منتظمة ، ولكنه يزداد ازدحاماً في ساعات معينة من النهار . ولتوكل سكان المدن في مسافات ضيقة جداً نتائج اخرى ، منها : ازدحام الطرق في أيام العطل والراحة ، وتراكم الفضلات والنفايات وانتشارها في الفضاء ، وازدياد الضوضاء ، وسرعة زوال المساحات الخضراء ، وبصورة عامة زوال العرصات غير المبينة داخل المدن . وأمام هذا الازدياد في عدد سكان المدن ، فقد انتاب القلق السلطات العامة ، وأقدمت على تنظيمه وتوجيهه ، دون تحديده ، وذلك بقصد تجنب الاختناق الناشئ عن هذا النمو من جراء ازدياد العقبات الفنية كتعذر المرور والتوقف ، وقلة المياه ، وتلوث الجو مما يهدد بتسميمه بشكل دائم ومزمع . إن العقبة الرئيسية لسياسة موضوعية وحازمة لتنظيم عمران المدن هي المضاربة العقارية التي ترفع بشكل فاحش ثمن أقل المشروعات .

إن تطبيق المخططات التنظيمية او مخططات تسوية المدن تصطدم ، أنشئ كان ، بنفس العقبات وتثير مشكلات تتعلق بالقانون العام والخاص ، باستثناء بعض الحالات النادرة ، كمدينة ستوكهولم حيث تتمتع البلدية بملكية أرض المدينة وضواحيها منذ أكثر من قرن . وللقضاء على هذه الحلقة المفرغة وعلى توسع بقعة الزيت في بحالي المضاربة العقارية ونمو عمران المدن ، فقد اقترحوا حلاً يقضي بتحويل المدن الكبيرة الى مدن تابعة (مثل لندن وستوكهولم) ، او نقل بعض النشاطات الى مدن قديمة قائمة على مسافة قريبة ، والتي حال دون نموها حتى الآن نظام المركزية المتزايدة .

إن طريقة نمو المدن الاميركية كانت مختلفة ، إذ بعد انقضاء المرحلة الاولى من تجمع المخازن ، والمستودعات ، والمعامل والمساكن في مركز وحيد ، فقد سهلت السيارة توزيع سكان المدينة في مسافات شاسعة على طول امتداد نمو العمران المزود بالطرق الفسيحة . وبذلك أصبح قلب المدينة منطقة سكن الفقراء ، إذ أن الطبقات الغنية والميسورة سكنت منازل فخمة متتابعة ومتصلة

بالمركز بطرق كبيرة 'منارة ليل' لإثارة وضياء . إن مشاهدة منظر هذه المدن ليلًا من الطائرة يجمع بين مركز البريق المتعدد الألوان الصادر عن مجموعة ناطحات السحاب التي تضم مختلف الإدارات والتي تسطع بألوان الدعاية الحمراء ، والخضراء ، والصفراء ، والزرقاء ، والبنفسجية الى جانب شبكة من خطوط الأنوار البيضاء الرقيقة تتبين من خلالها أنوار السيارات البيضاء والحمراء على طول الطرق المؤدية الى أحياء السكن . وشبكة الطرق هذه لا نهاية لها في المدن: فهنا سبقت السيارة توسع المدينة ، وشيدت هذه الأخيرة لاستعمال الأولى . إن تنظيم المرافق العامة ، وتجارة التوزيع ، والملاهي بشكل عام ، جميعها مركزة على الطرق وساحات وقوف السيارات: فالمراكز التجارية متصلة بساحات تتسع لآلاف السيارات ، غير أن امتداد المسافات التي يمتازها الإنسان بشكل أسرع وأكثر انتظاماً من المدن الأوروبية ، يقضي على الوحدة الاجتماعية في المدينة الكبيرة ، ويجعل الحياة الجماعية نوعاً من الخيال . ولذلك فقد كثر مجندو تشييد أبنية جماعية صغيرة في سبيل توثيق الأواصر الاجتماعية المذكورة .

وقد اتجه نحو المدن السوفياتية مباشرة نحو بناء مجموعات كبيرة من الأبنية ذات المساكن المعتدلة ، على أساس وسائل نقل مشترك تستعمل طرقاً واسعة جداً ، وتنظيم كتل من الأبنية قائمة على مجموعة من الخدمات بدرجات متسلسلة (كتلة المساكن ، والحلي ، ومنطقة المدينة ، الخ) .

إن تأثير المدن الكبرى على سكان البلاد ذات الاقتصاد والمجتمع الصناعيتين منوط الى حد بعيد بالإمكانات المتوافرة للحصول فيها على جميع الخدمات ، وجميع المنتجات ، وبكلمة موجزة كل الشروط المؤهلة لحياة المدن والتي يرنو اليها جميع سكان البلاد . وهذا ما يحملنا ندرك غموض معنى (العمران) الذي تتصف به المدن الصغيرة والمتوسطة ، وتدلنا التجربة على أن المدن التي تتقارم أكثر من غيرها الاتجاهات نحو المركزية ، هي التي تتوافر فيها التجهيزات المختلفة ذات المستوى الرفيع ، أو تلك التي تكون مرتبطة بشبكة خطوط للنقل

والتوزيع الفعال بالنسبة الى نشاط وتجهيز المدن الكبيرة : كالمانيا الريفية ، وورتمبرغ ، وسيل سويسرا ، وفي فرنسا ، طرق جبال الألب الشمالية ، ووادي نهر الرون . ولا ينفر رؤساء المؤسسات وموظفوها من الإقامة في المدن المذكورة بعيدين عن البلبلة اليومية السائدة في المدن الكبيرة ، علماً بأن تلك المدن هي التي تستفيد في الغالب من إنشاء المصانع الحديثة لديها . وليس المستقبل العقاري فيها مثقلاً كثيراً بالأعباء بحيث يمكن تنفيذ المشروعات العمرانية فيها ، فضلاً عن أن المقارنة بين الاختصاصات تثبت أن اغراء المدن الضخمة والذي تصعب مقاومته ، ليس الطريق الوحيد لنمو المدن ، خاصة في أوروبا .

وتقوم بين سكان الأرياف أنفسهم فروق كبيرة بين قارة وأخرى . ولقد أصروا كثيراً ، وفي مطلع هذا القرن ، على التباين القائم في أوروبا الغربية بين مناطق السكن المتجمعة ، ومناطق السكن المنتشرة ، مما لا يخلو من توافر عدة أنواع للبيوتات . إن المناطق التي تكسوها الغابات والتي تتمتع بمناخ المحيط الأطلسي في كل من فرنسا وإيرلندا وإنكلترا الغربية ، تعتبر نماذج للسكن الريفي المنتشر بشكل طبيعي . وعلى النقيض من ذلك ، فإن مضافات شرقي فرنسا ، وجنوبي ألمانيا تقدم صورة عن سكان متجمعين في القرى حصراً . أما مناطق الجنوب المطلة على البحر الأبيض المتوسط ، وعلى سواحل بحر الأدرياتيك وفي جنوب إيطاليا والجزر الإيطالية ، فإنها تضيف على المساكن القديمة المتجمعة طابعاً دفاعياً يذكركم بالقرون التي كان يسودها انعدام الأمن . غير أن تطور السكان الزراعي في القرن التاسع عشر قد اتجه في جميع المناطق التي نالها نصيب من النهضة الزراعية ، نحو الاكتثار من المزارع المنشأة في الأراضي المستثمرة ، وأبرز بشكل واسع جداً المساكن الجمجمة والمنتشرة هنا وهناك .

وفي الفترة نفسها ، فإن استثمار الأراضي الاميركية بشكل وحدات استثمار أكبر مما هي عليه في أوروبا ، أدى مباشرة الى إيجاد مساكن منتشرة تأثر شكلها بالطريقة الهندسية لتوزيع الأراضي كالمساكن الكندية ، والمساكن المربعة في

السهول الواقعة شمالي الولايات المتحدة . ويبدو من نظرية علماء التنظيم الريفي في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ، ان التقدم الفني الزراعي وتضخيم الإنتاج مرتبطان بسكن المستثمر في الأراضي التي يزرعها ، رغم أن ثمة من يعتبر للسكن المجتمع ببعض السهولة في سرعة تأثر السكان بالأشياء الحديثة. إن مخططات استثمار الأراضي الجديدة تنطوي ، حتى زمن قريب جداً ، على إنشاء مساكن متفرقة للمستثمرين: وهذا ما تمّ في الأراضي المستصلحة قبل عام ١٩٦٢ في خليج زويدرز (هولندا) ، وفي الأراضي التي استثمرتها جمعيات الإصلاح الزراعي في إيطاليا . غير أنه سرعان ما ظهرت التناقضات : فسهولة الوصول باستمرار الى المرافق 'بعيداً' غالباً ، في يومنا هذا ، أكثر أهمية من قرب الأراضي المراد استثمارها . ويبدو أيضاً في أوروبا أن القرية المنظمة عمرانياً، هي المسكن الريفي الوحيد الذي يستطيع ، على المدى الطويل ، أن يحتفظ بعدد من السكان ، بعضهم من المزارعين ، والبعض الآخر من فئات موظفي المرافق العامة . إن الأراضي المستصلحة حديثاً في زويدرز (ولاسيما منطقة اوستفله فولاند) ، محيطة بقرى يتمكن فيها السكان المزارعون من التوجه الى عملهم ، باتباع طريق عادية ، في حين أن الاتصال بين المسكن والأرض المستثمرة غير متوافر إلا في المناطق المخصصة لتربية المواشي .

وبقيت اميركا الشمالية أمينة في مجموعها للمساكن المنتشرة التي يتناقص عددها كلما تناقص عدد السكان الريفيين . إن توافر الطريق وانتشار استعمال السيارة يسهلان العلاقة مع مراكز المرافق العامة والمدن والمدارس (إذ أن ثمة سيارات مدرسية كبيرة تضمن مواصلات جميع المساكن الريفية) ، ومع ذلك فإن الارتباط بالأرض يظل غير متين .

إن تحويل الأرض في الاتحاد السوفياتي الى الملكية الجماعية ، قد وطّد في المرحلة الأولى ، المساكن المجمعّة التي كانت في عهد الامبراطورية مساكن ريفية تابعة للحكومة . وقد أثار اندماج التعاونيات الزراعية (كولخوز Kolkhos) ، الحديثة

في الأصل ضمن حدود المقاطعات القديمة ، مشكلة إعادة تجميع المساكن . ولكن الغرويين قاوموا فكرة شكل الإقامة الحديث ، وهي المدينة الزراعية ، التي تحرمهم من المنافع والحريات المتوافرة في الاقتصاد العائلي الصغير والتي نالوا عام ١٩٣٥ حق الاحتفاظ بها الى جانب المنافع الاقتصادية للتعاونيات الزراعية . وبذلك بقيت المساكن مجمعة حكماً في مجموعات صغيرة .

٢ - عدم استقرار السكان الريفيين ونمو المدن الضخمة في البلاد النامية

إن إعمار البلاد النامية منوط بتوزيع مناطق الانتاج الزراعي ، باستثناء بعض مراكز المدن التي يرجع ازديادها ، أحياناً بشكل سريع جداً ، الى نشوء نشاطات العلاقات الإقليمية ، ولا سيما العلاقات مع البلاد الصناعية . إن عدم استقرار الإسكان الريفي يتفق مع عدم استثمار الأرض ، ويعتبر في كل بلد ، عن نوع من سلوك الجماعات البشرية تجاه البيئة الطبيعية ، او عن بعض التوافق مع الإطار الداخلي الذي سيعيشون ضمنه .

وتتعارض في هذا الموضوع فئتان كبيرتان من البلاد : البلاد ذات الزراعة غير المروية (كالاقتصاد الزراعة الخاصة واقتصاد المراعي) ، والبلاد ذات الزراعة المروية . إن إسكان الفئة الاولى مبعثر ومنشور ، في حين أن إعمار الفئة الثانية مركّز ويتقاطع مع الفراغ المطلق او النسبي للأراضي غير المروية المحيطة بها . وتنطوي الزراعة في الأرض القاحلة على حقائق مختلفة جداً تبعاً للأقاليم المناخية . ويبحث كثير من المؤلفين على استعمال عبارة (زراعة بدون مطر) التي توسعي بارتباط الزراعة او تربية المواشي بأوضاع المناخ والرطوبة في كل بلد . ويمكن ربط الزراعة المذكورة بالزراعة المروية (في الهند مثلاً) ، ويمكنها ان تكون ثانوية ومؤقتة كما هو الأمر في البلاد القاحلة (كالأراضي البور في بلاد البحر الأبيض المتوسط والمناطق الواقعة جنوب الصحاري) ، او تكون مستمرة ومتعادلة في مناطق الأدغال التي تتمتع بفصلين للأمطار . ويتولى هذه الزراعة ،

خسب الظروف ، إما السكان المستوطنون الذين اضطروا للترحال والإقامة في مراكز خلفية دفاعية (كسكان جبال البلقان ، والقفقاس ، ومناطق النخاسة في إفريقيا) ، أو السكان الفاتحون الذين يتوغلون في داخل البلاد كما فعل سكان الأرياف في البرازيل .

إن الكيانات الاجتماعية وطرق الزراعة المتبعة تسهم في سبيل تكوين نوع معين من التجمعات . فالأسرة الأفريقية الكبيرة التي تعمل تباعاً في مختلف أقسام منطقتها عن طريق إحداث أراضٍ جديدة صالحة للزراعة بعد حرق قسم من الأدغال ، إن هذه الأسرة تؤلف العنصر الأساسي للإسكان ضمن فئات صغيرة شبه مستقرة ، ومنتشرة في قرى تفصل بينها مساحات كبيرة فارغة . ومع ذلك ، فقد حمل ضغط السكان في بعض المناطق الأفريقية ، على إصلاح بعض الأراضي في بقاع منفصلة أوجدت مساكن متفرقة ، دون أن تقضي على الوحدة الاجتماعية للأسرة الكبيرة أو تحول دون تنقلات كيان القرية تبعاً للاستقرار في الأراضي الزراعية لمدة تستغرق عدة سنوات . وتعد المناطق الفاحلة في المغرب والشرق الأدنى ، ذات تركز قوي في القرى المنقبضة حيث تتناثر المساكن ، باستثناء منطقة القبائل في جبال أطلس المرتفعة . والمسافات في الغالب شاسعة بين القرى الكبيرة التي لها طابع المدن وتضم عدة ألوف من الأشخاص . وتتوافر القرى الضخمة التي تتمتع بطابع ريفي صرف في منطقة ديكان وبعض أجزاء وادي نهر الفانج (الهند) حيث تحتلظ الأراضي المروية بالأمطار ، بالأراضي التي تُروى بالآتنية .

وفي أميركا اللاتينية يختلف توزيع سكان الأرياف في البلاد الزراعية المروية بالأمطار ، تبعاً لأوضاع الإسكان الريفية ، إذ أن وطأة نتائج اقتصاد الزراعة تؤثر كثيراً على أوضاع إقامة السكان . إن قرية العمال (Peones) المؤلفة من الأرقباء القدامى الذين يتولون زراعة قصب السكر ، تتداخل مع المساكن المبعثرة لفئة الـ (Sitiantes) في المنطقة الحلفية لزراعة قهوة البرازيل . وقد

اجتذبت اميركا الهندية بسكان قرويين يختلفون عن سكان المناطق التي جرفتها الهجرة الريفية والمغامرات الزراعية التي قام بها السكان من أصل اوروبي . إن هذا الإسكان متقطع غير متصل ، وذو كثافة متفاوتة حسب المناطق ، وإن كانت إمكانات الإنتاج فيها متائلة . وقد تركت فارغة مناطق شاسعة لم تستثمر بالزراعة ، أو تمّ التحلي عنها بعد (دورات زراعية) ألحقت الضرر بها . إن أضعف معدلات الإقامة البشرية تتوافر في البلاد ذات الاقتصاد المبنى على تربية المواشي إما حصراً او بشكل رئيسي . ومع ذلك ، فإن بعض مناطق تربية المواشي في مرتفعات افريقيا الشرقية تتمتع بمعدلات سكانية أعلى من معدلات البلاد الزراعية الصرفة في (مالي) او في افريقيا الوسطى . ومردّد هذا الشذوذ الى الدور الذي تلعبه الجبال كملجأ ، وإلى الظروف التاريخية الخاصة ، فضلاً عن الأوضاع المناخية والجغرافية (اوغاندا ، رواندا ، وبوروندي ، والحبشة) . وثمة طابع هام تتصف به مساكن هذه المنطقة هي كونها بدائية جداً .

إن كثافة السكان في الأرياف ذات الزراعة المروية بالأمطار تبلغ رقماً قياسياً وذلك في مناطق ذات اقتصاد يسوده البؤس والفاقة كجزر الآنتيل ، واميركا الوسطى ، وجزيرة ريونيون (شرقي افريقيا) ، وفي ظروف مستمدة أيضاً من تراث تاريخي أصيل . وتتراوح هذه الكثافة في باقي المناطق بين نسمة واحدة وعشر نسائم في الكيلومتر المربع .

وعلى النقيض من ذلك ، فقد أوجد الريّ كثافةً في السكان تتجاوز النسمة نسمة في الكيلومتر المربع ، وإنما في مساحات محدودة نسبياً ، كوادي النيل ، وواحات أطراف الصحراء الكبرى ، والمناطق المروية في العراق ، ووادي نهر الغانج (الهند) وسهول دلتا سواحل الهند ، وشبه جزيرة الهند الصينية ، والسهول والمنحدرات المروية في جزر اندونيسيا والفيليبين . ففي البلاد المذكورة يعيش ما لا يقل عن ٥٠٠ مليون نسمة في مساحات ضيقة ضمن قرى مزدحمة

بالسكان وُمُثلشاة على خط شريط ضيق يمتد كالسهم على امتداد الأراضي غير القابلة للري. إن الأراضي المروية والتي تُحبس فيها مياه الأمطار بواسطة السدود الصغيرة التي تغمر بعض مناطق الصين، إن هذه الأراضي تقتص، عدداً من الفلاحين يكاد يكون متساوياً (ونصل هنا في الغالب الى الحدود الفنية للزراعة المروية بصورة عادية، والزراعة المروية بواسطة مياه الأمطار بواسطة أساليب فنية تحمل محل الري العادي) وأخيراً فإن الريف الياباني يماثل الى حد بعيد - في المناطق ذات الاقتصاد الصناعي - الأرياف المروية في الشرق الأقصى .

وكثيراً ما أطلقوا على الأراضي المروية صفة البلاد الممتنعة بامتياز خاص - على نقيض الصحارى أو الاراضي القاحلة المجاورة لها - ولكن الحياة تبسود فيها بشكل عام غير مستقرة وغير ثابتة كما هي في الأرياف المروية بمياه الأمطار، ومرد ذلك الى كثافة السكان التي كانت سبباً في حدوثها . إن توسيع حدود الأرض المروية أصعب بكثير من إحياء أراضٍ جديدة (قاحلة) ، وإن كل هذا التدبير لا يخلو من محاذير بالنسبة الى توازن الزراعة المتوسطة الأجل . وقد جمدت بعض المناطق المروية جميع غزونها من المياه التي كانت تنصرف بها ، ولا يمكنها بالتالي تصور توسيع المساحات المروية إلا عن طريق تطبيق برامج مشروعات هندسية كبرى (كسد أسوان مثلاً) ، وإن كانت إمكاناتها الزراعية محدودة . وكثيراً ما يتم تجاوز حد ازدياد السكان، مما يعرض للخطر ضمان التغذية لغثة السكان المعنية. ويمكن تفادي هذا الخطر بتحسين الوسائل الزراعية وطرق حفظ المحاصيل . ويكفي وقوع حادث ما - كالحباسب الأمطار مديدة طويلة أو انقطاعها قبل أوانها ، أو حصول فيضانات ، أو غزو الحشرات أو الحيوانات المؤذية ، كما يختل التوازن بين الانتاج والاستهلاك ، بشكل خطير، وتبدأ هجرة قوافل الجياح البؤساء نحو المدن . إن إجراء تعديلات على نظم الاستثمار ، أو إدخال وسائل الآليات في العمل الزراعي قبل الأوان ، قد يسهم في تقوية حركة الهجرة وسرعتها ، مما يعتبر أمراً خطيراً للغاية . ويُعد هذا

الحادث مسؤولاً الى حد بعيد ، عن قيام عشر مدن تضم أكثر من خمسة ملايين نسمة ، وأربعين مدينة تقريباً تضم أكثر من مليون نسمة وذلك في البلاد النامية حيث لا تتوافر بشكل كامل القواعد الاقتصادية الخاصة بال عمران السليم .

إن إسكان البلاد النامية كان متفاوتاً قبل أن تتأثر بنتائج الثورة الصناعية إما مباشرة (عن طريق الاستعمار) ، أو بصورة غير مباشرة (عن طريق توسع تجارة أوروبا وأميركا الشمالية) ولقد كانت في شمال أفريقيا ، والشرق الأدنى ، والشرق الأوسط ، والهند ، واندونيسيا ، وشبه جزيرة الهند الصينية ، وأميركا اللاتينية ، مجموعة كثيفة من المدن الصغيرة ، يقيم فيها 'ملاك' عقاريون ، وقسم من اليد العاملة في الأرياف ، ومراكز دينية ، ومراكز الإدارة المحلية ، والأسواق ، مع مراكز الصناعات الحرفية كاسواق افريقيا الشمالية وأسواق الشرق . ويقع في هذه المدن بضعة آلاف من السكان ، وأحياناً بضع عشرات الألوف ، ولا يزيدون عن ذلك إلا في المواسم الكبيرة للدول أو الامبراطوريات وفي مراكز تقاطع الطرق العسكرية والتجارية كمراكش ، وفاس ، ودمشق ، والقاهرة أو دلهي الجديدة . وقلما تزيد المسافة بين مدينتين على بضع عشرات من الكيلومترات . غير أن تلك المدن الصغيرة هي في الغالب غير مستقرة ، إذ أن تعديل الكيانات السياسية أدى كثيراً الى التخلي عن بعض المدن في أميركا اللاتينية او الى انحطاطها ، كما سبق أن جرى في أوروبا .

ويبدو أن المدن لم تكن في افريقيا وجنوب الصحراء الكبرى ، سوى مراكز إدارية عسكرية مؤقتة ، باستثناء منطقة السودان .

ولكن حتى في البلاد التي تبسدها أنها تتمتع ظاهراً بمؤسسات عمرانية ، فإن السكان غير الريفيين لا يتجاوزون قط 'عشر' مجموع السكان . إن ضالة تبادل السلع وتداول النقد لم تسمح بوجود نسبة أعلى من السكان يؤمنون مباشرة وسائل معيشتهم من العمل في الارض .

إن الاستعمار والتجارة الدولية قد شجعا طريقة عمرانية أفادت بشكل

خاص المدن المختارة كمراكز إدارية ، او مستودعات للواد الأولية المعدة للتصدير الى البلاد الصناعية ، او مراكز لتوزيع المنتوجات الصناعية المعدة للاستعمال او الاستهلاك . إن أكبر المدن الاستعمارية ، وأكبر المدن التجارية في البلاد النامية وفي نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين هي عبارة عن مرافئ : بومبائي ، وكالكوتا ، وشانغهاي ، وجاكرتا (سابقاً بانافيا) ، وهونغ كونغ ، وسنغافوره ، وريو دو جانيرو ، والدار البيضاء . ويضاف الى هذه القائمة بعض عواصم الدول التي أنشئت فيها عدة فروع مصرفية وتجارية أجنبية : القاهرة ، وطهران ، ومكسيكو . ومنذ نصف قرن ، أوجدت الثورة الديموقراطية حادثاً عمرانياً ضخماً ، إذ تحررت الأرياف فجأة من الضريبة الباهظة التي كانت تدفعها المدن ، من جراء فساد الأطفال الصغار ، وسجلت نهضة ديموغرافية دون ان تزداد منتوجاتها بالنسبة ذاتها . وسرعان ما أدركت بداية عهد زيادة السكان ، في حين ازداد تأثير المحاصيل من أقل تغيير يطرأ على المناخ . وبالإضافة الى ذلك ، فإن إمكانيات الحياة الهامشية تتوافر في المدين أكثر من الأرياف ، وهذا ما حمل الفلاحين الذين أنهمكهم الجوع ، على النزوح نحو المدن دون ان يساعد نمو هذه الأخيرة على تهيئة الأعمال والوظائف لهم . وكان من نتيجة ذلك أن زحرت طبقة صغار موظفي المرافق التجارية والاقتصادية والاجتماعية بمجموعة خفية من العاطلين عن العمل . واقتضى الضغط الذي أجبرته هذه الفئة قيام الدولة او رأس المال الوطني او الأجنبي بتوظيف الأموال في الصناعة . وقد يستدعي منطق التسوية العقلانية للأقليم إجراء توزيع جزئي لهذه التوزيعات ، على ان يؤخذ بعين الاعتبار توزيع الموارد الأساسية واحتياطي اليد العاملة الريفية . ولكن مثل هذا التوزيع يتعارض مع الحركات التلقائية للهجرة الريفية . إن جماهير الفلاحين النازحين يتجمعون في أكبر المدن ، وفي عواصم الدول ، لأن هذه الفئة من الدول تتمكن وحدها من توفير إمكانيات الحياة الهامشية . ولذلك يزداد عدد سكان هذه المدن بنسبة أسرع من سكان المدن ذات الأهمية الثانوية . وبهذه الطريقة ، تألفت في أقل من خمسة وعشرين عاماً

تجمعات سكانية ضخمة بشكل مماثل الذي حصل في باريس ولندن، وإن ظلت قواعدها الاقتصادية والمالية والادارية مبهولة . وإذا كان لكل من هذه المدن مشاكلها الاقتصادية الخاصة بها، فإن جميعها تشكو من اختلال خطير في التوازن يتبلور بمظاهر التدهور في مناظر المدن من جراء قيام مناطق أبلية شيدت بسرعة (كالأكواخ وما شاكلها) . وقد نشأ عن الدور الذي لعبه اقتصاد الترانزيت في تكوين منظمات المدن الجديدة بأن تجذب، باقتصادها الهامشي، تجمع الريفيين النازحين، أن تركزت هذه التجمعات الكبيرة، على شاطئ البحر، أو في المناطق الساحلية. ويشد عن ذلك بعض المدن الكبيرة المنبثقة عن استثمار المناجم أو تنظيم استغلالها، وبعض المراكز الصناعية الحديثة في مراكز قديمة لتجميع المنتجات الزراعية المعدة للتصدير، كمدينة ساو باولو، وعواصم الدول التي أصبحت مراكز رئيسية لإدارة الأعمال (مكسيكو، وبوغوتا، وطهران) .

إن مجرد مقارنة شكلية بين توزيع السكان في البلاد الصناعية وبين توزيعهم في البلاد النامية، قد توحي بتشبيهات خاطئة تماماً . وليس لاستعراض فلسفة سكانية متراخية وغير كثيفة ذات مراكز عمرانية هامة، ومجموعة تركزات قوية منتشرة ومدن تضم الملايين من السكان، ليس لكل ذلك نفس المعنى الاقتصادي والاجتماعي في أوروبا الغربية، أو في شمال اميركا، أو في افريقيا، أو في اميركا اللاتينية، أو في بلاد السوق المشتركة، أو في الصين . ويجب تصحيح التشابه الكمي من حيث توزيع السكان عن طريق تدقيق الفوارق، والتعارض الكيفي المنبثق عن الفرق في الكيان الاقتصادي، ومجموعات المهن، وتوزيع الدخول، ومستويات الحياة . ونمّة مصدر للخطأ في تقدير نماذج الإسكان ينشأ عن نوع من التماثل بين أنماط حياة المدن في المجتمعات العمرانية للبلاد النامية، وبين أشكال الحياة في المجتمعات الصناعية: كحركة مرور السيارات، واستهلاك المنتجات الصناعية المستوردة، ونمو مجالات اللهو والمرح، والمساكن الثانوية، الخ ...

ومع ذلك فليس من الضرورة بمكان التمتع بقوة الملاحظة لمشاهدة أكبر صورة للبؤس والانحطاط الانساني الى جانب السيارة الاميركية الطويلة وأحياناً بالقرب من مدخل أفخم المنازل . وغني عن البيان أن مجرد النظر الى متوسط مستوى الحياة لا يعطي أي فكرة حقيقية عن هذه المدن . ولعل عدد الأشخاص الذين يتمتعون بوارد أدنى من متوسط ناتج القسمة للدخل الوطني يبرز الحقيقة بشكل أوضح ، إذ أنها تكشف الثقب عن جماهير بائسة تُعندُ امتداداً للمجتمع الريفي في أطراف المدينة ، الى جانب طبقة ضئيلة من الحكام السياسيين ، وعلاء الاقتصاد الصناعي ، وطبقة متوسطة من الموظفين ، والتجار ، وأصحاب العمل الدائم الذين يحاولون جهدهم لتقليد طراز حياة الطبقة الحاكمة . وقد يحملنا الأمر - من حيث النتيجة - الى إثارة التمازج بين طبقتين : طبقة الريف المحافظة على تقاليدها ، وكيانها ، ومعتقداتها ، والتي يلزمها الجوع والمرض والموت ، وطبقة المدينة ، حيث نجد الى جانب البؤس الشديد ، طبقة حاكمة شبه مستقرة يتفوق لديها تارة الطابع السياسي على الطابع الاقتصادي ، وطوراً الطابع الاقتصادي على الطابع السياسي ، تعيش على الطريقة الأوروبية أو الاميركية ، وتجبر خلفها مجموعة من المعجبين تؤلف بشكل ما الطبقة المتوسطة .

لقد أخذت الصين على عاتقها إنشاء مجتمع أشد مساواةً ، وهذا ما حفز على تقليدها بعض الدول النامية التي نالت استقلالها حديثاً . ويبدو فيها وجه المدينة الانساني مختلفاً ، إذ أن جمهورها أكثر انسجاماً ، وزالت معظم الفوارق الاجتماعية الصارخة . ويمجد الأوروبي أو الاميركي نفسها غريبين فيها أكثر مما قد يكونان عليه في المدن الهندية أو الأفريقية ، أو الواقعة في جنوب اميركا ، لأن كل شيء فيها يختلف عما اعتادوا مشاهدته في المدن . وإذا كان الفقر المدقع قد زال تماماً ، فإن الوضع الانساني قد ظل مع ذلك أكثر جحوداً مما هو عليه في أقل مدن البلاد الصناعية تألقاً وتقدماً .

لم تعد الكلمات تعبر عن نفس المعاني والحقائق في مختلف أنحاء الكرة

الأرضية . ويجب التعرض الى أي اقتصاد أو أي مجتمع بنظرة جديدة ، وإن كانت الأشكال تبدو متفقة مع تعريف الكلمات والألفاظ التي طبقت على الحقائق الأوروبية — علماً بأن الأشكال التي تهمننا هنا هي التي تتعلق بفئات السكان — لذلك فإن التطبيق العالمي للمصطلحات المتعلقة بالدراسة الجغرافية ، والاقتصادية ، والاجتماعية في أوروبا الغربية وشمال اميركا ، أضحي أكثر كذباً وخداعاً من أي وقت مضى .

القسم الثاني

التوقعات

الازدياد الطبيعي

خلال السنوات العشر الممتدة من عام ١٩٥٠ حتى ١٩٦٠ ازداد عدد سكان العالم بنسبة ٥٠٠ مليون نسمة . وقد كان متوسط الازدياد السنوي ، في السنوات الخمس الأخيرة ، أكثر من ٦٠ مليوناً ، منها ٨ ملايين نسمة تضاف الى سكان شمال أميركا وأوروبا (باستثناء الاتحاد السوفياتي) و ٤ ملايين نسمة تضاف الى سكان الاتحاد السوفياتي . أما البلاد النامية فإن سكانها يزداد سنوياً بنسبة ٥٠ مليون نسمة .

إن هذا الاختلاف الطبيعي للسكان ناشئ ، بالنسبة الى أي بلد ، عن الفرق بين عدد الولادات وعدد الوفيات . ويُعدُّ هذا الفرق ، في أي بقعة من العالم الحاضر ، ذا اتجاه إيجابي ، باستثناء بعض الاعتبارات المحلية أو بعض المناطق الصغيرة الموجودة في وضع ديموغرافي خاص . على أن الازدياد الطبيعي أبعد ما يكون عن التساوي ، وتتراوح الفوارق بين أدنى المعدلات وأعلاها في كل دولة أو منطقة بين ٢ و ١٢ . وتختلف أيضاً فترة الازدياد الأقصى تبعاً للبلاد : فالبلاد

النامية بدأت ثورتها الديموغرافية ، أي انها انتقلت من فترة الازدياد البطيء الى فترة الازدياد السريع جداً ، خلال العشرين او الثلاثين سنة الأخيرة . لذلك فإن سكانهم حديثو التشأة ، وقد بلغوا حالياً معدلات الازدياد القصوى . أما البلاد الصناعية فقد تمت ثورتها الديموغرافية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، ثم أخذ يخف الازدياد الطبيعي بشكل ملموس خلال القرن العشرين . وإذا كانت الأوضاع الديموغرافية تختلف ، خاصة بين أوروبا وشمال أميركا ، فإن المعدل الأقصى للازدياد الطبيعي قد تم بالنسبة للغارتين ، في القرن التاسع عشر او مطلع القرن العشرين ، ويُعدُّ معدل العمر أعلى ، كما أن نسبة عدد الشيوخ المسنين أكثر من عددهم في البلاد النامية .

١ - المعطيات الديموغرافية

يفسر بطء ازدياد سكان العالم خلال حَقَب طويلة قبل العصر الحاضر بوفرة الوفيات بشكل عام . إن المعدل السنوي للوفيات (العدد السنوي بالنسبة الى ألف نسمة) لا يعطي سوى صورة مُخَفَّفَة عن الحقيقة ، رغم تمكُّننا من تقييمه للأحقاب القديمة (بعد الرجوع الى سجلات النفوس) . ولقد سبَّب قوَّات الأوبئة حتى منتصف القرن التاسع عشر في أوروبا الغربية ، وحتى منتصف القرن العشرين في باقي بلاد العالم ، ازدياداً في الوفيات تناولت بشكل خاص طبقة معيَّنة من السن تبعاً لطبيعة كل مرض (فالنفوس مثلاً يسبَّب وفاةً أشد لدى البالغين ، أكثر مما يسبَّبُه لدى الأطفال والشيوخ) . ولقد أثبت المؤلف آ. جيديس (A. Geddes) كيف أن الجماعة والأوبئة المتتابعة قضت ، في عدة مناطق هندية خلال القرن التاسع عشر ، على نمط ازدياد السكان ، كلما تجاوزت حد العدد الذي يتفق مع الحدود القصوى للاستهلاك المحلي . ويبدو أنه في القرن الثامن عشر ، كان المعدل الوسطي للوفيات العامة في أوروبا الغربية ، يحوم حول ٣٠ بالآلف ، باستثناء سنوات الوباء الكبيرة . إن نصف الأطفال لم يكونوا قد بلغوا سنهم العشرين . وكان يرافق الحروب ، حتى القرن العشرين ، آثار الأمراض

الفتاكة (كالتيغوس في أوروبا الوسطى ، والرشح الاسبالي في جميع أوروبا بعد الحرب العالمية الاولى ١٩١٤ - ١٩١٨) . ومن المحتمل ان معدل الولادات كان بنسبة ٤٠ بالألف تقريباً ، وكان عدد السكان يزداد في فترة الأزمات والحروب ، والمواسم الرديئة ، والأوبئة ، ثم يهبط الى نسبة تكاد تكون قريبة من النسبة السابقة . واستمر هذا الوضع في البلاد غير الصناعية حتى مطلع القرن العشرين . وهبطت نسبة الوفيات أكثر من ٥٠ بالمئة منذ جيل واحد ، أي بين فترة تتراوح بين ٢٠ و ٣٠ عاماً . إن تحسّن الحالة الصحية العامة قد خفض نسبة عقم النساء اللواتي في سن الأمومة ووفاتهن قبل الأوان . ولذلك اتجهت الولادات ، بشكل طبيعي ، نحو الزيادة . وازداد التفاوت بين الولادات والوفيات ، إذ بلغت الولادات نسبة تتراوح بين ٤٥ و ٥٠ بالألف بينما تدنّت نسبة الوفيات الى ١٥ بالألف (لأنها أخذت تتناقص كلما هبط العمر الوسطي للسكان نتيجة ازدياد عدد الولادات) . فالازدياد الطبيعي يتراوح إذأ بين ٣ و ٣,٥٠ بالمئة سنوياً .

ومنذ أواخر القرن التاسع عشر ، انخفضت نسبة الولادات في أوروبا الغربية ، بحيث أن الفارق بين الولادات والوفيات لم يكن دائماً واسعاً جداً (٢٠ متوسط معدل الوفيات و ٢٥ للولادات في أواخر القرن التاسع عشر ، و ١٥ للوفيات و ٢٠ للولادات في مطلع القرن العشرين ، و ١٢ للوفيات و ١٥ للولادات بين الحريين العالميتين) .

وفي الوقت الراهن ، سجّل سكان أوروبا وشمال أميركا ، وبصورة عسامة سكان البلاد ذات الاقتصاد الصناعي ، ازديادات بطيئة نسبياً ، تتراوح بين ٣٠ و ١,٥٠ بالمئة سنوياً ، رغم مختلف تطورات (استئناف الولادة) ، مع انخفاض خفيف في نسبة الوفيات ، رغم التقدم في السن وزيادة الشيخوخة . فالفارق هو إذأ كبير جداً بين نسق نمو وتطور سكان الفئتين الكبيرتين في البلاد التي تنقسم العالم الحاضر .

زيادة السكان الاجمالية لاعتبارات مختلفة

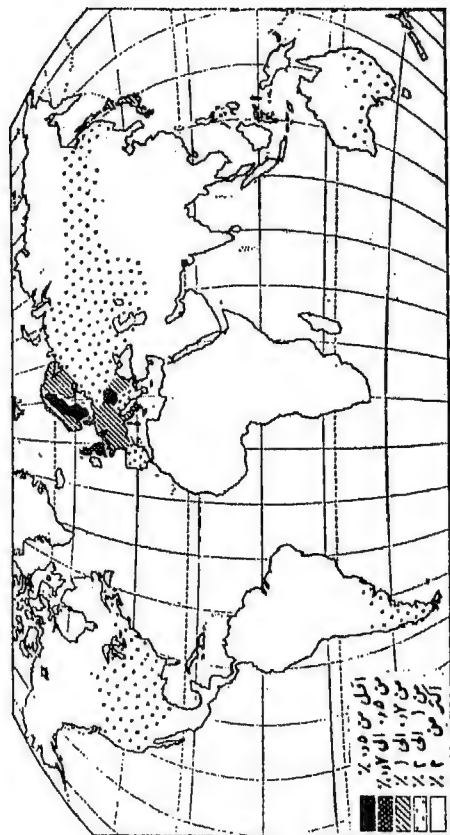
معدل الازدياد الطبيعي السنوي

عدد السكان بعد مرور قرن (نقطة الانطلاق ١٠٠)	الوقت اللازم لكي يتضاعف عدد السكان (بالأعوام)	الازدياد الطبيعي بنسبة
١٦٠	١٣٩	٠,٥٠ بالمئة
٢٧٠	٧٠	١,٠
٤٤٠	٤٧	١,٥٠
٧٢٠	٣٥	٢,٠-
١١٨٠	٢٨	٢,٥٠
١٩٢٠	٢٣	٣,٠-
٣١٢٠	٢٠	٣,٥٠
٥٠٥٠	١٨	٤

٢ - البلاد ذات الازدياد الطبيعي الضئيل

(أقل من ١,٦٠ سنوياً) ، شكل رقم ١٠

إن أوروبا الغربية التي أنهكتها الحرب العالمية الأولى ، ومن بعدها أزمة عام ١٩٣٠ والأعوام التالية ، اجتازت بين الحربين العالميتين ، فترة حرجية من الناحية الديموغرافية ، بمعنى أن الازدياد الطبيعي انخفض الى حد ضئيل ، وحل محله في بعض السنوات نقص طبيعي . وقد تمكنت حكومات إيطاليا وألمانيا وفرنسا تبعاً ، وبوسائل مختلفة ، من استئناف طرق ازدياد السكان ، غير أن نتائجها كانت إما بطيئة الظهور أو ذات أجل قصير . فالحرب العالمية الثانية أوقفت الانطلاق الديموغرافي الإيطالي والألماني ، وأختر سياسة الولادة الفرنسية . وقد لوحظت بعد الحرب زيادة ملموسة في عدد الولادات لدى جميع البلاد المحاربة ،



شكل رقم ٩ - التزايد الطبيعي للدارات الصناعية

وكان ذلك نتيجة طبيعية لعودة ظروف الحياة العادية. وقد تحدد معدل الولادة لفترات طويلة في بعض هذه البلاد ، كهنولندا وفرنسا ، وفيما بعد في المانيا و انكلترا (وإنما بشكل أخف) ، بنسب أعلى بكثير من الفترة التي سبقت الحرب ، ، بحيث تجاوزت ٢٠ بالآلف في فرنسا وهولندا و ١٨ بالآلف في باقي البلاد المذكورة . أما في إيطاليا فقد بقي المعدل الوسطي للولادة ، أدنى بقليل عما كان عليه بين عام ١٩٣٠ وعام ١٩٤٠ ، باستثناء منطقة الجنوب حيث بقيت نسبة الولادة قوية . ومع ذلك ، فإن المعدلات الحالية لمجموع أوروبا الغربية تبلغ ١٨ بالآلف ، باستثناء السويد التي تنفرد وحدها بمستوى أدنى يعادل أقل من ١٥ بالآلف .

ولكن معدل الوفاة - في جميع هذه البلاد - هو أدنى من ١٢ بالآلف ، إذ أنها شنت حملة متواصلة ضد الأوبئة والأمراض التقليدية المعدية ، وأوقفت انتشار مرض السل ، رغم أن نسبة الوفاة التي كان يسببها تختلف بين دولة وأخرى ، وأخفضت كثيراً معدل وفاة الأطفال (بين ٢٠ و ٣٠ بالآلف بالنسبة للولادات) . إن الرقابة الطبية ، والطبية - الاجتماعية ، ونشر الثقافة الصحية وتتميتها ، وإنشاء المساكن الصحية - وإن لم يكتمل حتى الآن - وإرغام المواطنين على الخضوع للزيارات الطبية أو الفحوص التي تهدف إلى اكتشاف الأمراض ، وإجراء التلقيحات الضرورية ، كل هذه التدابير أسهمت في القضاء على الأوبئة والأمراض المعدية الشديدة الخطورة. إن كثيراً من أمراض الأطفال التي كانت تسبب عدداً وافراً من الوفيات قبل نصف قرن أضحت طفيفة بفضل سرعة التشخيص ، واستعمال الأدوية الملائمة .

غير أن ظروف العمل والحياة المسادية ، ولاسيما قضايا المرور ، والأوضاع الحديثة للأوضاع الاجتماعية قد تسببت في نشوء أمراض خاصة بالحضارة الصناعية وزيادة طفيفة في الوفاة لدى الشباب من جراء الحوادث والمعارض العصبية ، واضطرابات الأعوية الدموية . ولم تُعرف حتى الآن تماماً أسباب

مرض السرطان ، ولكن يبدو من الثابت ان كثيراً من العناصر الكيماوية الضارة التي اكتسحت الحياة اليومية ، ولاسيما في المدن قد أوجدت الأرض الخصبة لنمو هذا المرض . ومن الجائز أيضاً ان امتداد العمر لدى عدد من الأفراد أكثر مما كان عليه في الماضي ، قد أعطى أهمية خاصة لأمراض الشيخوخة التي لم تلفت الأنظار اليها فيما مضى ، لأن عوامل أخرى كانت تسبب الوفاة في سن أبكر . إن متوسط العمر لهذه الجماعات قد ازداد عما كان عليه في مطلع هذا القرن ، وعما هو عليه المجتمع في البلاد النامية الذي تجدد شبابه منذ عشر سنوات او عشرين سنة ، وهذا ما تبدو معه نسبة الوفيات مرتفعة بالنسبة للجهود المبذولة والانتصارات التي أحرزها العلم على المرض . إن البلاد الأوروبية وحدها التي ما زالت حديثة نسبياً تسجل نسب وفاة أدنى من ١٠ بالآلاف (كإيطاليا وهولندا) ، علماً بأن كثيراً ما تسجل البلاد النامية هذه النسبة اذا كانت تشكو من المجاعة والأمراض الوبائية او المزمنة بشكل خطير ، او اذا كانت أغنت لديها طبقة الشباب في أقل من عشرين عاماً (كسيلان وبورتو-ريكو بعد زوال الملايا وأهم الأمراض المعدية) .

ولا يمكن ان تتوقع تعديلات هامة لنسق الازدياد الطبيعي في بلاد أوروبا الغربية ، لأنها في مجموعها - ورغم الزيادة الطفيفة في عدد الولادات منذ ١٥ او ٢٠ عاماً - عبارة عن بلاد قديمة من المتعذر ان ينمو فيها الحجم الوسطي للأسرة . وثمة عوامل متعددة اقتصادية واجتماعية تسهم في تثبيت عدد الولادات ، (ككلفة تربية الاطفال ورفع مستواهم الاجتماعي ، ودخول قسم من النساء ميدان العمل ، وهذا ما يدعم الرغبة في « تخطيط الاسرة » الآخذة في الانتشار) . إن أسس المساكن الجديدة نفسها تتناسب مع الأسر المؤلفة من ١ الى ٥ أشخاص والتي أصبحت تعد بمثابة أسر نموذجية . وتشذ هولندا وحدها عن الموقف الديموغرافي الذي تبنته سائر بلاد أوروبا الغربية ، بحفاظتها في الاسرة على عدد وسطي أعلى من الأطفال . وفضلاً عن ذلك ، فإن التطور الديموغرافي ليس مستمراً وثابتاً ، إذ أن تغيرات عكسية تحدث في فترات قصيرة لأن هؤلاء السكان قاسوا مرارة

الحروب التي تنعكس آثارها ، عدة مرات ، على التغيرات التي تطرأ على الوفيات والولادات .

١ - البلاد القديمة . - يتميز سكان أوروبا الغربية بنسبة ضئيلة من الشباب ، ونسب أعلى من الأشخاص المسنين أو الشباب المتقدمين بالسن : ٢٠ الى ٣٥ بالمئة دون الـ ١٥ عاماً ، أكثر من ٢٥ بالمئة بين الـ ٤٠ والـ ٦٠ عاماً ، ومن ١٧ الى ٢٠ بالمئة من الأشخاص المسنين (أكثر من ٦٠ عاماً) - باستثناء إيطاليا وهولندا - أي ٤٥ بالمئة تقريباً أكثر من ٤٠ عاماً .

٢ - تنشأ تغيرات الازدياد الطبيعي في الفترات القصيرة الى حد بعيد عن نتائج الحروب . - إن الحرب العالمية الاولى (١٩١٤ - ١٩١٨) عشت بنائها سكان أوروبا الغربية وأخلت بنسق نموها ، إذ قضت على خمسة ملايين شخص من سكانها . إن طبقات الأعمار التي ابتليت بها هي من الرجال المولودين بين عام ١٨٨٥ وعام ١٨٩٥ والذين يبلغ عمر من بقي منهم اليوم قسدا الحياة بين ٧٠ و ٨٠ عاماً . وفي الوقت نفسه انخفض عدد الولادات انخفاضاً كبيراً بين عامي ١٩١٥ و ١٩١٩ . وتعدّ طبقات الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ٤٥ و ٥٠ عاماً طبقات (فارغة) ، إذ أنها زوّدت المجتمع بعدد من الأمس الشابة أقل من الطبقات العديدة التي سبقتها ، وأنجبت بالتالي أقل منهم أطفالاً . ولذلك تعدّ الفترة الواقعة بين عام ١٩٣٥ وعام ١٩٤٠ فترة ولادات ضئيلة ، وليس مرّة ذلك الى أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية كانت تثبط هم الطبقات الشابة فعسب ، بل لأنها كانت أيضاً ضئيلة العدد بشكل بارز . غير أن الحرب العالمية الثانية جاءت في الوقت نفسه لتحدث اضطراباً ديموغرافياً جديداً وعنيفاً للنساية ، إذ أن عدد القتلى ، في هذه البقعة من أوروبا ، بلغ ضعف قتل الحرب العالمية الاولى (١٩١٤ - ١٩١٨) معظمهم من السكان الألمان والسكان الذين أبادهم النازيون في البلاد التي اكتسحوها . وكان النقص في الولادات مماثلاً للنقص في الحرب العالمية الاولى ، ومتشماً للانخفاض الذي لوحظ بين عامي

توزيع بعض السكان حسب فئات العمر

أقل من ١٥ عاماً	من ١٥ إلى ١٩ عاماً	من ٢٠ إلى ٢٩ عاماً	من ٤٠ إلى ٥٩ عاماً	أكثر من ٦٠ عاماً
٢٥	٦,٨٠	٢٧	٢٣	١٨,٢٠
٢٠	٧,٥٠	٢٩,٥٠	٢٦	١٨
٢٣	٧	٢٦	٢٧	١٧
٢٣,٥٠	٦	٢٧	٢٥	١٨,٥٠
٢٩,٥٠	٨,٥٠	٢٧	٢٢	١٣
٢١	٨	٢٥	٢٧	١٩
٢٥	٧,٢٠	٣١,٥٠	٢٣	١٣,٣٠
<p>فرنسا (١٩٦١) جمهورية ألمانيا الاتحادية (١٩٦٠) المملكة المتحدة (١٩٦١) بلجيكا (١٩٦٠) هولندا (١٩٦١) السويد (١٩٦١) إيطاليا (١٩٦٠)</p>				

١٩٣٥ و ١٩٤٠ . وفي المانيا أدى فقدان ٩ ملايين شاب الى إحداث خلل في التوازن بين عدد الجنسين وقضى على النتائج المرجوة من عودة السلم والحياة العائلية . وقد تعرض استئناف الولادة الذي 'يعد' ظاهرة عامة في اوروبا الغربية خلال الخمسة عشر عاماً الماضية ، الى تغييرات كثيرة تبعاً لتنوع المضمون العددي لطبقات الأعمار التي بلغت سن الشباب . وتختلف كثافة طبقات الأعمار التي بلغت ٢٠ عاماً منذ عام ١٩٥٦ ، حسب البلاد ، ولكنها كانت ضئيلة جداً في كل مكان ، ولا سيما في فرنسا (إذ كانت الولادات منخفضة جداً بين عام ١٩٢٦ و عام ١٩٤٥) . وقد أثير بلوغ سن الزواج في الطبقات المولودة منذ عام ١٩٤٦ ، والتي أخذت تتكاثر خاصة في فرنسا ، على الولادات التي حصلت خلال السنوات المشر الممتدة بين عام ١٩٦٥ و عام ١٩٧٥ وما بعدها ، ما دام الحجم الوسطي للأسرة ثابتاً ومستقراً . وقد حال تقدم السكان في السن دون الانخفاض المستمر لمعدل الوفيات منذ خمسة عشر عاماً . ويبدو مع ذلك أن الاتجاه العام يعمل نحو زيادة طفيفة في الازدياد الطبيعي ، هذا اذا لم يعتبر موقف الاسرة والجيل الجديد من موضوع الإنجاب أي تغيير او تعديل ، ومهما يكن الأمر ، فإن النتائج الديموغرافية للحربين العالميتين قد زالت معظمها اليوم ، باستثناء المانيا حيث ستظل النتائج الديموغرافية للحرب العالمية الثانية مستمرة فترة طويلة من الزمن .

شمال اميركا . - لم يتأثر كثيراً التطور الديموغرافي في شمال أميركا من جراء الحربين العالميتين ، اللتين لم تلحقا الضرر بهما كما فعلته في اوروبا ، رغم الجيوش التي أسهمت بها الولايات المتحدة . فالازدياد الطبيعي في هذه الدولة يبلغ حالياً ١٠٣ بعد ان بلغ ١٠٦ عام ١٩٥٤ . وقد استقر معدل الوفيات منذ عشرين عاماً على رقم أقل من عشرة ، بحيث يتراوح بين ٩٠٢٠ و ٩٠٦٠ من عام الى آخر (وقد كان يتراوح قبل الحرب العالمية الثانية بين ١٠٠٥ و ١٠٠٧) . أما معدل الولادة فقد هبط خلال الأزمة الاقتصادية الكبيرة التي حدثت في عام ١٩٣٠ والأعوام التالية ، من ٢٢٠٥ الى ١٦ او ١٧ ، وبلغ نسبة ٢٥ بالألف خلال السنوات العشر

المتددة بين ١٩٤٧ و ١٩٥٧ . وقد هبطت هذه النسبة قليلا منذ أقل من عشر سنوات ، إذ بلغت معدل ٢٢,٥ بالآلف في السنوات الخمس الأخيرة . ويُعده تطور الولادة في كندا مماثلا لما هو عليه في الولايات المتحدة ، ولكنه يفوقها عددياً بنسبة ضئيلة (٢٥ عام ١٩٦٤) . أما معدل الولادة فهو أدنى ، إذ يتراوح بين ٧ و ٨ بالآلة . لذلك فما زال الازدياد السنوي الطبيعي أكثر من ١,٧ ولكنه يسجل اتجاهاً خفيفاً نحو الهبوط .

توزيع سكان شمال اميركا حسب فئات الأعمار

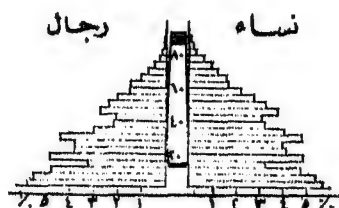
أقل من ١٥ عاماً	من ١٥ إلى ١٩ عاماً	من ٢٠ إلى ٣٩ عاماً	من ٤٠ إلى ٥٩ عاماً	أكثر من ٦٠ عاماً
٣١	٧,٥	٢٥	٢٢	١٤,٥٠
٣٣	٧,٦	٢٧,٥٠	٢٠	١١,٩٠

وتبدو أميركا الشمالية بلداً حديثاً بالنسبة الى أوروبا الغربية ، وإن كانت تُعدُّ قديمة بالنسبة الى أميركا اللاتينية . ويبلغ اليوم الازدياد السنوي الطبيعي في الولايات المتحدة مليون ونصف نسمة (وهو رقم أضخم بكثير من أعلى الأعداد السنوية للمستوطنين في البلاد منذ مطلع القرن) ، ويبلغ أكثر من ٣٠٠ ألف في كندا (يقابل ذلك مليون و ٣٠٠ ألف نسمة في أوروبا الغربية لقاء عدد من السكان أعلى بقليل إذ يبلغ ٢٣٠ مليون نسمة) .

والموضوع الذي يقض مضجع الأميركيين هو عدم المساواة في نسق ازدياد السكان البيض والسكان الزنوج ، إذ ان معدل الولادات لدى الفئة الأخيرة هو أعلى من معدل الفئة الأولى . ففي الجنوب تظل نسبة الوفيات قوية وتخفف جزئياً الفارق في الولادة . ولكن عندما يقيم الزنوج في مدن الشمال ، فإنهم يستفيدون من نفس الأوضاع الصحية التي يتمتع بها السكان البيض ، وتخف بذلك نسبة وفياتهم ، دون ان تهبط نسبة الولادة ، على الأقل في الجيل الأول . ويبلغ معدل

ازديادهم الطبيعي نسبة ١,٥٠ بالمئة في الجنوب ، وتقرب هذه النسبة من ٢ بالمئة في مدن الشمال الكبيرة كمدينة شيكاغو .

ويتمتع الاتحاد السوفياتي بتطور ديموغرافي أكثر شهاً بأوروبا الغربية من شمال أميركا ، رغم ان معدل ازدياد السكان الطبيعي السنوي في الوقت الحاضر أقرب الى معدل شمال أميركا من معدل أوروبا الغربية . وفي الواقع ، لقد قامى الاتحاد السوفياتي كثيراً من الحربين العالميتين ، وخسر ما لا يقل عن خمسة ملايين نسمة من جراء الحرب العالمية الاولى ، والحرب الأهلية ، والأوبئة التي انتشرت إثر مرور الجيوش (كالتي فوس ، والكوليرا ، والتيفوئيد ، والدينانتريا ، والرشح) . ومن الصعب ان تنعكس النتائج الديموغرافية لهذه الخسائر على اهرام الأعمار ، وعلى التطور الكمي للسكان خلال الفترة التالية . وفي الحقيقة ، اذا كان عدد الذين قتلوا في الحرب يتراوح بين مليون و ٦٠٠ الف ومليون و ٨٠٠ الف رجل



شكل رقم ١٠ - أهرام الأعمار لسكان الاتحاد السوفياتي

(حسب التقديرات) فإن الأمراض سببت وفاة ثلاثة ملايين ونصف نسمة شملت الجنسين وجميع طبقات الأعمار . ويُظهر وضع السكان عام ١٩٢٦ نقصاً كبيراً في الذكور بما يعادل ٨٤ رجلاً مقابل ١٠٠ امرأة تتراوح أعمارهم بين ٢٥ و ٢٩ عاماً .

وبالإضافة الى ذلك ، فإن الولادة انهارت تماماً خلال فترة الحرب

والاضطرابات ، ثم شرعت بالارتفاع تدريجياً ابتداءً من عام ١٩٢١ . وقد كانت أكثر من ٣٠ خلال عشر سنوات ثم هبطت ببطء من ٣١ الى ٢٤ بين عام ١٩٣٠ و ١٩٣٩ . وكذلك هبطت نسبة الوفيات من ٢١,٥٠ عام ١٩٢١ الى ١٥ عام ١٩٣٨ ، وبلغت الزيادة السنوية الطبيعية عام ١٩٣٨ ، واحداً بالمائة . ولكن الطبقات (الفارغة) أسهمت في الفترة الواقعة بين عام ١٩١٥ وعام ١٩٢١ في تخفيض الولادات منذ عام ١٩٣٥ حتى الحرب العالمية الثانية . وقد كبدت هذه الأخيرة السكان السوفيات خسائر فادحة ، إذ بلغ عدد القتلى ١٧ مليوناً ، وهذا أدخل من جديد وبشكل خطير بالتوازن بين عدد الجنسين . وقد بلغ عدد سكان الاتحاد السوفياتي عام ١٩٤٦ ، ٣٢ مليون رجل تتراوح سهم بين ٢٠ و ٤٩ عاماً ، مقابل ٤٢ مليون امرأة من السن نفسه (شكل رقم ١٠) .

إن النسب السنوية للولادات أثناء الحرب لم تتجاوز قط مليونين ونصف ، في حين أنها بلغت ٤ ملايين و ٤٠٠ ألف في الفترة السابقة لها مباشرة ، ثم ارتفعت بين عام ١٩٥١ و ١٩٥٥ الى ٤ ملايين و ٢٠٠ ألف . لذلك ظل الخط المنحني للازدياد الطبيعي غير منتظم . ومنذ حوالي ١٥ عاماً ، أخذت الولادة تنخفض ببطء ، إذ كانت نسبتها ٢٦ بالألف بين عام ١٩٥١ وعام ١٩٥٥ ، فتدنت الى ٢٢ و ٢٣ بالألف بين عامي ١٩٦١ و ١٩٦٥ ، ومرد ذلك جزئياً الى أن الشبان والشابات المولودين أثناء الحرب بلغوا سن الزواج ، وكان عددهم أقل مرتين من الطبقات التي هي أكبر سناً أو أصغر سناً . ويسدو في الوقت نفسه أن الحجم النموذجي للأسرة السوفياتية المقيمة في المدن قد اتجه نحو التقلص . وتدلّ تنبؤات تحجيز المدارس في أحياء المدن على أن الإدارات العامة تستند الى معدل الولادات المبني على نموذج أوروبا الغربية . أما نسبة الوفيات فهي ضئيلة جداً إذ أنها أدنى من ثمانية . لذلك فإن نسبة الازدياد الطبيعي تبلغ حالياً ١,٥٠ ، ويجب ان تبقى في العقد التالي بين (١) و (١,٦) ، وهذا يمثل ازدياداً إجمالياً في السكان يتراوح بين مليونين و ٣٠٠ ألف وبين ثلاثة ملايين ونصف نسمة سنوياً .

وتحتل اليابان مكاناً خاصاً في عداد البلاد الصناعية والبلاد التي تتمتع بمعدل ازدياد أدنى من ١,٦ . وقد انضمت حتى الحرب العالمية الثانية الى الفئة الديموغرافية الخاصة بالبلاد النامية ، مع تدني معدل الوفاة الذي ظلّ مع ذلك مرتفعاً ، ومعدل ولادة قريب من المعدل الطبيعي الإنجاب (أي بين ٣,٥ و ٤,٠ بالآلف) . إذ ان ازدياد السكان الطبيعي يتراوح بين ١,٧ و ٢ بالآلة . وقد أدّى القلق المنبثق عن القصف الذري وانحيار كامل النظام الاقتصادي والسياسي المنشأ قبل الحرب ، الى تدخل جهاز الدولة كلياً ، بمساعدة الوصي الأميري ، في سبيل تخفيض نسبة الولادة الى النصف . وهذا ما تمّ فعلاً خلال بضع سنوات عن طريق تطبيق وسائل منع الحمل ، وإضفاء الصبغة الشرعية على الإجهاض . ومنذ عشر سنوات ، أصبحت نسبة الولادة تتراوح بين ١,٧ و ٢,٠ بالآلف ، أي بمستوى الولادة في أوروبا الغربية . وفي الوقت نفسه ، انخفضت الوفيات بنسبة بالغة ، وظلّ الازدياد الطبيعي السنوي قوياً ، أي بنسبة ١ بالآلة تقريباً ، وإنما بشكل مختلف جداً عن الأعوام الواقعة بين ١٩٣٠ و ١٩٤٠ .

٣ -- البلاد ذات الازدياد السريع

(أكثر من ٢ بالآلة سنوياً)

تعدّ جميع البلاد النامية بلاداً ذات ازدياد سريع في الولادة ، إذ أن أدنى المعدلات تتراوح بين ٢ و ٢,٥٠ بالآلة (الصين والهند) ، وتتجاوز أقصاها ٣ بالآلة (المكسيك وغواتمالا) . إن البلاد ذات الازدياد السريع هي أيضاً حديثة العهد بالازدياد ، أو أن نسق الازدياد لديها كانت حديثاً جداً . ويمكن تفسير التغير الذي طرأ على هذا النسق بانخفاض معدل الوفيات ورفع مستوى الولادة الى مستوى أعلى .

إن الجهد المبذول في المجال الطبي ، وحملات التلقيح ، والقضاء على الملاريا في مساحات شاسعة ، والإكثار من دور الولادة وفحص الرضع دورياً ، ونمو الوسائل الصحية كل ذلك سمح بتخفيض معدل الوفاة بنسبة تقوى ٥٠ بالآلة ،

وتضاؤل وفاة الأطفال بشكل بلغت الأنظار . ومع ذلك فإن البؤس البالغ الذي يعيش فيه السكان وسوء التغذية ، وعدم كفاية المساكن ، واستمرار الحالات المرضية المرتفعة ، جميع هذه العوامل تسبب زيادة في الوفاة لا تستطيع إخفاؤها إلا جماهير السكان التي تفيض بالشباب الغض . وقد انخفض معدل الوفيات خلال العقدين السابقين الى نسب رقمية تقارب النسب السائدة في أوروبا أو شمال أميركا ، أو تعادلها في بعض الأحيان ، وذلك لدى فئة السكان الذين 'يعدّ' معدل عمرهم أدنى بعشرين عاماً .

إن الولادة تتناسب مع الإنجاب الطبيعي ، وقد ازدادت المعدلات خلال العقود الأخيرة ، تبعاً لتحسن الحالة الصحية العامة ، وتخفيض أسباب المقيم كلياً أو جزئياً (كالقضاء على الملاريا ومعالجة الأمراض الزهرية) وفي البلاد التي تكثر فيها النساء اللواتي يبلغن سن اليأس . ومرد الفوارق التي نلاحظها بين بلد وآخر أو بين منطقة وأخرى ، الى اختلاف الأنظمة الاجتماعية والأسرية ، وتباين العادات والمعتقدات (كعدد الزوجات ، ووحدة الزواج ، وحالات التحريم من الزواج ، ومدة الترميل) ، ومدى أهمية هجرة الشباب ، وعدم المساواة في استمرار بعض الأمراض المستوطنة أو المزمنة ، وفي بعض الحالات شروع السلطات العامة بالتخاذ لإجراءات مشتركة وتخفيف الإنطلاق الديموغرافي عن طريق تخفيض الولادات . إن المعدلات المسجلة هي في الغالب أدنى من الحقيقة ، إذ لا يتم التصريح في الغالب إلا عن الأطفال الذين يتجاوزون خطر الوفاة في الأسابيع أو الأشهر الأولى ، وتتراوح هذه المعدلات بين ٣٥ و ٥٠ بالآلف . ولقد أحدث تخفيض نسبة الوفيات في الأرياف الهندية أو الأفريقية ، خلال العشرين أو الثلاثين سنة الماضية ، من ٤٠٠ الى ٥٠٠ بالآلف الى ٢٠٠ وأحياناً الى ١٠٠ بالآلف ، ثورة ديموغرافية كان من أولى نتائجها حدائة سن السكان ذوي الازدياد الطبيعي المرتفع .

إن نزوح السكان الريفيين بعدد وافر الى المدن 'ينمّي' أيضاً الأهمية العددية

للشباب والأحداث في المدن ، ولا سيما في مناطق ضواحي المدن حيث تشيّد المساكن بسرعة على طريقة (الأكواخ) .

ورغم عدم دقة إحصاءات البلاد النامية ، والتفاوت بين فوارق الخطأ الذي قد ينشأ عنها ، فإنه من الممكن التمييز بين الفئات العددية داخل كتلة البلاد النامية الكبيرة ذات الازدياد الطبيعي الشديد . غير أن التحريات التي تجريها السلطات المحلية تصحح لحسن الحظ أخطاء الإحصاءات الإجمالية .

وعلى هذا الأساس ، يمكن تحديد ثلاث فئات من البلاد :

— البلاد ذات الإنجاب الطبيعي غير المحدود ، مع ازدياد طبيعي بطيء نسبياً بسبب استمرار المرض الدائم وارتفاع نسبة الوفيات .

— البلاد ذات الإنجاب الطبيعي غير المحدود وازدياد طبيعي سريع جداً (يتراوح بين ٣ و ٣,٥٠ بالمئة سنوياً) .

— البلاد التي تتدخل فيها السلطات العامة لتخفيض الولادات والتي يصبح التزايد الطبيعي فيها بطيئاً .

على أن تدخل بعض العوامل الطبيعية المحددة للنسل ، والتدابير المتخذة لتخفيض نسبة الولادات ، تمقد الى حد ما هذا التصنيف .

١ — البلاد التي خفّ فيها الازدياد الطبيعي بوسائل تقليدية . — إنها تلك البلاد التي لا يحول دون الإنجاب الطبيعي فيها سوى العادات والمعتقدات . ولكن انتشار الوسائل الطبية والصحية ليس متساوياً في جميع الأمكنة . فالاضطرابات السياسية ، والحروب مسؤولة مباشرة عن زيادة الوفيات وسوء أوضاع الحياة المادية ، مما يؤخر تأثير النشاط الطبي والاجتماعي ذات النفع العام ، وقطعير البيئة ، وتمنع بالتالي إنشاء أسر مستقرة . وتمتيز البلاد غير المجهزة بشكل كافٍ ، والمعرضة الى الاضطرابات بشكل مستمر ، بنسبة وفيات مرتفعة ، ونسبة قوية من وفاة الاطفال ، بالإضافة الى نسبة ولادات منخفضة من جراء الأمراض الدائمة .

توزيع بعض السكان حسب فئات الأعمار
(يُقابل مع البيان السابق)

أكثر من ٦٠ عاماً	من ٤٠ إلى ٥٩ عاماً	من ٢٠ إلى ٣٩ عاماً	من ١٥ إلى ١٩ عاماً	أقل من ١٥ عاماً	
٥	١٢	٢٠	٨	٤٥	غانا
٦	١٧	٢٧	٨	٤٢	الجمهورية العربية المتحدة
٥:٥٠	١٦,٥٠	٢٨	٩	٤١	فرنس
٦,٥٠	١٢	٢٧	١١	٤٣,٥٠	المكسيك
٧	١٦	٢٦	٩	٤٢	الماليزيا
٤	١٣	٢٨	١٠,٥٠	٤٤,٥٠	اليورو
٧	١٤	٣٠	٨,٥٠	٤٠,٥٠	تركيا
٧,٥٠	١٥	٢٨	٧,٥٠	٤٢	إيران
٥,٥٠	١٥	٢٧	٩,٥٠	٤٣	ماليزيا
٤,٥٠	١٥	٢٧,٥٠	٨	٤٥	الباكستان

وَتَعَدُّ الكونغو - حق قبل نشوب الحوادث التي جرت في الفترة الواقعة بين عام ١٩٦٠ وعام ١٩٦٤ - مثلاً بارزاً لهذا النموذج من البلاد . والتحريرات في هذا الصدد تعطي نتائج أضمن من التعداد الإحصائي ، وهي تشير الى معدلات ولادة أدنى من ٤٥ بالألف ، ومعدلات في الوفيات تقارب الـ ٢٥ بالألف . وتبلغ وفيات الاطفال نسبة ٢٥٠ بالألف . أما معدل الازدياد الطبيعي فهو بنسبة ٢ بالمائة ، فضلاً عن أن طابع السكان لا يعكس نضارة الشباب التي تتمتع بها البلاد المتوافرة فيها الوسائل الصحية والتي تنهكها وفاة الاطفال .

وفي آسيا ، يمكن اتخاذ كمبوديا مثلاً لدراستنا ، إذ أن نسبة الولادات ، الثابتة بوسائل التحقيق والأبحاث ، تتراوح بين ٤٠ و ٤٥ بالألف ، وتزيد نسبة الوفيات على ٢٥ بالألف (علماً بأن وفيات الاطفال تتراوح بين ١٠٠ و ٢٥٠ بالألف) . ويمكن تطبيق هذه الأرقام على قيمتين الجنوبية ، بصرف النظر عن زيادة الوفيات الناشئة عن الحرب والاضطرابات الداخلية . أما الازدياد الطبيعي للسكان فإنه يتراوح بين ٢ و ٢,٥٠ بالمائة سنوياً .

ونجد في أميركا الجنوبية - حيث الجو السيامي أكثر هدوءاً^(١) - وضعاً مماثلاً من الناحية الديموغرافية في الباراغواي ، حيث أثبتت الإحصاءات الكاملة أن معدل الولادات يبلغ تقريباً ٤٥ بالألف ، ومعدل الوفيات يقارب ٢٠ بالألف ، وأن وفاة الاطفال يتجاوز ١٠٠ بالألف ، أما الازدياد الطبيعي فهو بنسبة ٢,٥٠ بالمائة تقريباً .

ويمكن تعميم هذه الأمثلة الثلاثة المنتخبة عمداً في القارات النامية الثلاث ، بعد إجراء التحقيقات الدقيقة على المستوى الإقليمي ، إذ أنت قسماً كبيراً من افريقيا ، وجنوب آسيا ومجموعة جزر جنوب شرقي آسيا ، وأميركا الاستوائية ،

١ - أستغرب رأي المؤلف في هذا الشأن ، لأن أميركا الجنوبية مشهورة بتعدد انقلاباتها العسكرية واضطراب سياستها السياسية ، مع الاعتراف بعدم اشتراكها بالحربين العالميتين .
(المترجم)

وخاصة مناطق نهر الأمازون وجبال الآند، تتوافر فيها الأوضاع نفسها ، رغم أن الإحصاءات المبينة على بيانات غير كاملة او على تحليل الوضع في مناطق المدن التي تتمتع بأوضاع صحية أفضل ، تتجه نحو إعطاء صورة مختلفة عن الحقيقة .

٢ - البلاد ذات الازدياد الطبيعي الحُر في ظروف صحية ملائمة . -
لقد تحققت الأوضاع الطبية والاجتماعية لزيادة السكان القصوى ، في هذه كبرى من بلاد العالم الواقعة معظمها في القارة الاميركية ، وذلك دون ان يطرأ ما يغير تصرف السكان او عقليتهم لحلمهم على الرغبة في تحديد هذا الازدياد . إن معدل الولادات لدى السكان السالمين من الأمراض المزمنة ومن أهم عوامل العقم الطبيعي ، يقارب نسبة ٥٠ بالألف لدى الفئات المؤلفة من عناصر اقليمية معتدلة . وتزداد هذه النسبة بحيث تبلغ أرقاماً أعلى لدى فئات (المهاجرين الأوائل) حيث يسود لديهم عنصر الشباب . وتنخفض نسبة الوفاة كلما كان السكان متمتعين بحياة الشباب ، وكلما انخفضت نسبة وفاة الاطفال الى ١٠ بالألف ، وأحياناً الى أقل من ذلك . وفي هذه الظروف يبلغ معدل الازدياد الطبيعي الأقصى نسبة ٤ بالمائة في الأقاليم التي تنعم بأوضاع أكثر ملاءمة ، وتمط الى ٣ او ٣,٥٠ بالمائة في سائر الدول . إن مثل هذه الازديادات الطبيعية السنوية تؤدي الى مضاعفة عدد السكان في أقل من جيل واحد ، هذا مع أخذنا بعين الاعتبار تطبيق حساب الفائدة المركبة على زيادة السكان السنوية .

٣ - البلاد التي تقوم فيها اجراءات تحديد الولادات . - لقد اجتاحت الثورة الديموغرافية ببلاد الصين كما اجتاحتها التغييرات السياسية والاجتماعية العميقة الأثر ، إذ بلغ معدل الولادة الطبيعية نسبة ٤٥ بالألف ، وهبطت نسبة الوفيات الى ١٢ او ١٠ بالألف ، وهذا يضمن ازدياداً طبعياً يقارب نسبة ٣,٥٠ بالمائة سنوياً ، أي أكثر من ٢٥ مليون نسمة . ولا شك في أن الاقتصاد الصيني لا يتحمل هذه السرعة في الازدياد . ويبدو أن الاسرة الصينية حاولت تحديد نسلها ، فجأة ، ومنذ عدة عقود . لقد كان معدل الولادة منذ خمسة عشر عاماً

معدل الولادة والوفاة وازدياد السكان الطبيعي

في بعض البلاد ، خلال عام ١٩٦٠

معدل الازدياد الطبيعي	معدل الوفاة	معدل الولادة	
٣٤	١٠,٤٠	٤٦	المكسيك . .
٤٢	٨,٥٠	٥٠,٢٠	كوستاريكا . .
٣٤	١٠,٥٠	٤٩,٩٠	سلفادور . .
٣٠,٧٠	١٣,٥٠	٤٤,٢٠	اكوادور . .
٣١,٢٠	١٢,٢٠	٤٣,٤٠	كولومبيا . .
٣٦	١٥	٥١	الفلبين . .
٣٤	١١	٤٥	بولينزيا الفرنسية

أدنى من ٤٠ بالآلاف أي بين ٣٥ و ٣٧ بالآلاف . إن وطأة الازدياد الطبيعي ، حتى ولو كان بنسبة ٢,٥٠ بالمائة ، يلحق الضرر بأي مشروع إجمالي للتجهيز الوطني او لنمو المرافق العامة . وإذا كان صحيحاً أن الصين تستطيع — بفضل طاقة مواردها وتمكّنها من إنشاء اقتصاد منظم — أن تتوقع نظرياً ودون أي قلق تجاوز المليار من السكان في عام ٢٠٠٠ ، فهي عاجزة عن ان تضمن في آن واحد تجهيز مرافقها ومعيشة الازدياد السنوي للسكان الذي سيبلغ ٨٠٠ مليون نسمة عام ١٩٨٠ . وتحاول الحكومة الصينية جهدها للتخفيف من الازدياد الطبيعي للسكان بطرق مختلفة ، مباشرة وغير مباشرة ، كتشجيع عمل النساء ، وإقرار مشروعية الإجهاض في حالات معينة يحددها الأطباء والسلطات الادارية المحلية ، وتأخير سن الزواج ، والقيام بشكل خاص بدعاية إعلامية لحمل السكان على تخفيض الولادات . وقد ثار كثير من الجدل حول نتائج هذه الجهود المبذولة . غير أنه يبدو من الثابت أن معدلات الولادة قد تدنّت اليوم الى نسبة ٣٥ بالآلاف ، وإذا تذكرنا أن نسبة الوفاة تتراوح بين ١١ و ١٢ بالآلاف فإن الازدياد

الطبيعي يتدنى الى حدود ٢ بالمئة ، وهذا 'يعد' حقاً الحد الأعلى التناسب مع التمويل الذاتي لنمو البلاد .

ولقد اصطدمت الهند بمصاعب مماثلة ، وإنما تتميز بطابع البطء من حيث الأرقام ، مع وسائل أقل أهمية في سبيل تخفيض نسبة الولادة . وتتطوي الهند ، في الواقع ، على إحدى حالات التداخل بين تأثير البيئة والنشاط الحيوي ، وبين الاجراءات التي تقرر لتخفيض نسبة الولادات . فالحالة الصحية 'تعد' ناقصة في معظم أنحاء البلاد ، كما أن نسبة وفاة الأطفال مرتفعة . على أن عدم السماح بزواج الأراامل يسهم في تحديد إمكانية الإنجاب لدى النساء . ومع ذلك فإن نسبة الولادة (العفوية) ظلت مرتفعة ، وقد قدرت بين ٤٠ و ٥٠ بالآلف ، وهي نسبة أعلى من المعدل المسجل والمنشور رسمياً . ولكن نسبة الوفاة ظلت أيضاً قوية إذ تتراوح بين ٢٠ و ٣٣ بالآلف تقريباً . غير أنه من المتوقع أن ينخفض معدل الوفاة ، ولو بشكل قاسٍ ، في حال التغلب على أسبابها ، ولا سيما بالقضاء على الملاريا ، وإرغام السكان بشكل فعال على إجراء التلقيح .

وفي هذه الحالة يمكن أن يتحول الازدياد الطبيعي ، خلال فترة وجيزة جداً ، من ٢ و ٣ بالمئة الى ٣,٥٠ بالمئة ، وهذا 'يعرّض' للخطر جميع ما تقوم به الحكومة الهندية من مشروعات تنمية 'تعد' عسيرة جداً . وفضلاً عن ذلك ، فإنه 'يخشى' عودة شبح المجاعة التي عانتها البلاد حتى مطلع هذا القرن ، رغم المساعدات الأجنبية التي كانت وما زالت لا مندوحة عنها لتأمين غذاء السكان اليومي . وهذه الأوضاع تجعلنا ندرك قيمة الاهتمام الذي تبذله الحكومة الهندية لتوعية السكان حول إنجاب الأطفال وتنميسة الأسر . إن بعض القرى النموذجية قد أفادت من حملات الإعلام المنظمة وحصلت على الوسائل المادية لتحديد الحمل . ولكن ما زالت المهمة المطلوب إنجازها كبيرة بالنسبة لسكان معظمهم ريفيون ، ويبلغ عددهم ٥٠٠ مليون نسمة (وقد كان عددهم ٦٨ مليون نسمة في منتصف عام ١٩٦٤ ، ومن المتوقع أن يبلغوا ٦٦١ مليون نسمة عام ١٩٨٠) .

والموضوع نفسه قيد الأهمية في أفريقيا الشمالية ، وإنما بدرجة أخف . إن الحكومة التونسية قامت وحدها ، حتى الآن ، بحملة رصينة لتحديد الولادات في سبيل تخفيف ضغط الزدياد الطبيعي - ونسبته ٣,٢ بالمائة - على الاقتصاد ، (علماً بأن معدل الولادات هو ٤٣ بالآلف وان معدل الوفيات هو ١١ بالآلف) .

ويبدو ان الزدياد الطبيعي لن يتناقص في المستقبل القريب ، بشكل ملحوظ ، في البلاد التي تتميز حالياً بمعدلات عالية جداً . وحتى في حالات الشروع بتخفيض الولادة ، فإن هذا التدبير يرافقه انخفاض في الوفاة يحول دون تحقيق النتيجة المتوخاة . إن مثال اليابان - التي تعدّ نموذجاً استثنائياً - يؤيد ذلك بشكل واضح ، رغم كونها بلداً صناعياً ومتحضراً لاقت فيه حملات الدعاية في سبيل تخفيض الولادة صدىً ممتازاً . ولم ينخفض معدل الزدياد الطبيعي الذي كان بنسبة ٢ بالمائة قبل الحرب العالمية الثانية (نسبة الولادة ٣٨ بالآلف ونسبة الوفاة ١٨ بالآلف) إلا إلى ١ بالمائة ، لأن نسبة الوفاة انخفضت إلى ٠,٨ بالمائة ، في حين أن الولادة انخفضت من ٣٨ بالآلف عام ١٩٢٦ إلى ١٧ بالآلف عام ١٩٦٠ . ولذلك لا يمكن في أي حال بحث تعديل جذري للتطور الديموغرافي . الاقتصادية التي بثيرها الزدياد الديموغرافي يمكن تبسيطها قليلاً ولكن لا يمكن القضايا إن حلها كلياً .

إن تاريخ البشرية مؤلف من سلسلة طويلة من الهجرات جرت في تواريخ مجهولة من أزمنة ما قبل التاريخ وبداية التاريخ . والذي نعرفه حق الآن أن المركزين الأولين لإسكان البشر هما أفريقيا الوسطى وأندونيسيا مع جنوب شرقي آسيا . وما أكثر الهجرات التي تمت ، والتي لمجمل عنها كل شيء في سبيل نقل الناس إلى القارة الأميركية ، وإلى حدود المناطق الجليدية حيث كانوا يصطادون الأيائل . كم من هجرات فرضتها تغيرات المناخات التي لمحتفظ بأثارها في النقوش المحفورة على الصخور في العصور الحجرية وما بعدها .

وتنحصر مهمة عالم الجغرافيا بدراسة الهجرات المعاصرة ، وليس من السهل تحديد مدى تطبيقها ، تبعاً لاتساع تغير الهجرات واختلاف أشكالها خلال نصف قرن . ولستنا نبالغ إذا قلنا إن احتلال العالم قد تم في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين مع انتقال السكان إلى أميركا الشمالية ، وسيبيريا ومنشوريا . ومن حقنا أن نرى في الهجرات الكبيرة التي قسام بها الأوروبيون نحو الولايات المتحدة وكندا ، والمناطق الجنوبية وسيبيريا ، قبل الحرب العالمية

الاولى، والهجرات الصيفية الى ملشوريا ما بين عام ١٩٣٠ وعام ١٩٤٠ ، ختام سلسلة تُشرع بها لدى الفزوات الهندية - الاوروبية خلال الألف سنة الاولى التي سبقت عصرنا الحاضر . أما الزمن الحاضر ، بمعناه الضيق الذي ينحصر بمدة جيل واحد ، فهو ينطوي على ثلاثة أنواع من الهجرات : فالنوع الأول عَرَضِي لأنه نتيجة تنقلات فرضها قرار سياسي لإثر نشوب حرب بين فئتين وطنيتين . والنوع الثاني يتعلق بتنقلات لمدد متفاوتة تلبية لطلب اليد العاملة غالباً من الفئة غير المتخصصة . والنوع الثالث يُعَدُّ امتداداً لهجرات الإعمار الكبرى التي جرت في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين : أي الهجرات الدولية والقارية والتي تتصف مبدئياً بكونها نهائية .

١ - نقل السكان

تتناول أهم تحركات السكان ، في عصرنا الحديث ، نقل السكان الذي فرضته القرارات السياسية لإثر الحرب العالمية الثانية . ولا نجد له بمعد الحرب العالمية الاولى سوى مثال واحد ، وهو تبادل السكان اليونان والأتراك المقيمين على طرقيّ بحر إيجه . إن المعاهدات التي رسمت الخريطة السياسية لأوروبا الوسطى والشرقية في تلك الحقبة من الزمن ، قد أحدثت تسويات بين سلخ قسم من الأراضي الوطنية ، وإلحاق (أقاليم وطنية) بدول ذات حدود معينة لجمعها قابلية للحياة عسكرياً واقتصادياً . غير أن إخفاق هذه التجربة قد أدّى الى تعميم اسلوب تجميع الفئات الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية . وقد نشأ عن ذلك نقل أعداد كثيفة من السكان تناول ملايين الناس ، منهم عشرة ملايين ألماني ، ومليون ونصف بولوني ، وذلك قبل التمكن من تطبيق المسدأ المقرر بشكل مطلق وجذري . وكذلك فإن عشرة ملايين من الهنود الهندوسيين والهنود المسلمين قد بدلو إقامتهم ، بحيث تجمعت الفئة الاولى في الاتحاد الهندي ، وتجمعت الفئة الثانية في الباكستان (وقد بقي بعض الأقليات في كل من هذين البلدين) . إن نقل عشرين أو خمسة وعشرين مليون شخص ، بعد نفي جماهير غفيرة من السكان بعد الحرب ، وصعوبة توطين الأشخاص المنقولين ، أي جميع

الذين لم يتسن لهم الاستقرار في بلادهم الأصلي بسبب ما حدث فيها من تعديلات سياسية واجتماعية ، بالإضافة الى بضعة ملايين من اللاجئين السياسيين ، جميع هؤلاء يشكلون حركة سكان يفوقون عددياً ما كنا نعهده بمثابة حادثة هجرة فزي حجم أولي ، كانطلاق مليون اوروبي الى اميركا بقسميها الشمالي والجنوبي في مطلع القرن العشرين .

ومع ذلك ، فإن التحركات قد تمت في إطار جغرافي أضيق ، إذ أن إغلاق أبواب شمال اميركا أمام الهجرة الكثيفة ، وهجرة الأشخاص غير المنتخبين ، وقد اقتضى إعادة توزيع معظم الأشخاص المنقولين وتوطينهم في اوروبا . وقد استوعبت جمهورية المانيا الاتحادية بشكل مذهل المواطنين الالمان القادمين من بولونيا والسوديت والنازحين من جمهورية المانيا الديمقراطية ، وقبيل قسم ضئيل من المهاجرين في بلاد ما وراء البحار ، وذلك ، إما بعد إقامة طويلة ، أو بعد جمعهم في معسكرات بغرض إعادة تثقيفهم ومن ثم انتقاء الصالح منهم ، أو بعد قبولهم في أول بلد مضيف . وقد انتهت عام ١٩٥٥ أكبر موجة من تنقلات السكان المنبثقة عن تصفية الحرب ، غير أنها لم تتناول اوسترااليا واميركا الشمالية والجنوبية إلا بقسبة ضئيلة جداً .

وثمة ظاهرة أخرى للهجرة الناشئة عن أسباب سياسية كالتي رافقت تصفية المستعمرات . وهي تشتمل على مرحلتين : أولاً عودة بعض الاوروبيين الى بلادهم ، ومن ثم قيام القسم الآخر منهم بمغامرات فيما وراء البحار ، وخاصة في جنوب اميركا . فأولى حركة من هذا النوع تناولت الهولنديين المقيمين في اندونيسيا ، وقد أدى انسحابهم الى عودة فئة صغيرة من السكان الأصليين الى وطنهم الأول بعد أن أقصتهم الأحداث عنه . وأحدث نقل للسكان الاوروبيين هو الذي تم في افريقيا الشمالية ، وخاصة من الجزائر الى فرنسا (على الغالب) ^(١) ، ويبلغ عددهم أقل من مليون نسمة . وقد استقبلت الأرجنتين

١ - يضاف الى ذلك نقل الابطاليين المقيمين في ليبيا الى وطنهم الأصلي بعد تأميم ممتلكاتهم
عام ١٩٧٠ . (الترجم)

والبرازيل بعض فئات من هؤلاء المستعمرين الجزائريين .

وفي الطرف الثاني من العالم ، قاست اليابان الأحداث نفسها ، إذ رافق انهيار امبراطوريتها ، إثر الحرب العالمية الثانية ، عودة المواطنين اليابانيين الذين كانوا هاجروا الى كوريا ، وجزر المحيط الهادى ، وجزيرة سخالين .

وتبدو مختلف هذه الحركات ، الى حد ما ، بمثابة تجمع الفئات الوطنية في اقليمهم التاريخي ، وختام مغامراتهم الكبيرة التي قاموا بها في القرن التاسع عشر ، والمبينة في آن واحد على غزو اقتصادي وسياسي وعلى هجرة عدد متفاوت من السكان تبعاً لطبيعة الاستعمار ، كان يكون « استثمار إسكان » ، كما كان الأمر في الجزائر ، او « استثمار استثمار » كما كان الأمر في أندونيسيا ، حيث كان يؤلف الهولنديون كياناً يوجه السكان الأصليين في الأعمال المنتجة الحديثة .

٢ - الهجرات الاقتصادية المؤقتة

عندما لا يرغب المستعمر او السلطة التي تتولى الوصاية على المستعمر ، ان تأخذ على عاتقها إقامة مزيد من السكان يتفق مع حاجتهم الى اليد العاملة ، وتأمين مستلزماتهم الاجتماعية ، فإن أبسط حل لمشكلة الاستخدام المباشر ، هو اللجوء الى استخدام مهاجرين مؤقتين من العمال ، وذلك باستدعاء شباب يتمتعون بكامل قوتهم للعمل ، على ألا يظلوا في البلاد أكثر من عدد ضئيل من السنوات ، وأن يستعاض عنهم على أساس تبديل الفئات او الاشخاص . ولا تسمى الهجرة في هذه الحالة ، هجرة إسكان ، وإنما هجرة عمال تتناول أعمارهم بين ١٨ و ٣٠ عاماً . فالبلاد التي تقدم اليد العاملة تجد في هذه الهجرة تخفيفاً لضغط الاستخدام لديها ومورداً للربح الإضافي ، وهي في الغالب بلاد متخلفة اقتصادياً ، دون ان تكون بلاداً نامية بكل معنى الكلمة ، وذات ضغط في السكان الريفيين . إن الاسرة الريفية ، ذات العدد الوفير في الغالب ، توافق على هجرة قسم من أبنائها لمدة بضعة سنوات ، لقاء إرسال كمية من الدرهم من أصل اجورهم لتأمين معيشة بقية الاسرة التي بقيت في القرية . وفي الواقع ، إن المهاجرين هم عمال غير

متخصصين ، ترغب فيهم البلاد ذات الاقتصاد المتقدم التي لا يقبل سكانها القيام بأعمال وضيعة وضيئة الأجر . وعليهم ان يقبلوا أكثر المهام كراهية ، وغالباً غير الصحية او المحفوفة بالخطر ، لقاء اجور قريبة من الحد الأدنى الذي ضمنه القانون . ولكي يتمكنوا من تحويل المبالغ الطائلة الى بلدانهم الأصلي ، فإنهم يضطرون الى تحمل ظروف معيشة بائسة : كالإقامة في مساكن جماعية في أسوأ أوضاع عدم الرفاهية وفقدان الشروط الصحية ، فضلاً عن نقص في التغذية وارتداء ألبسة غير كافية لمواجهة شروط العمل والمناخ المفروضة عليهم . وبالإضافة الى كل ذلك ، فإن هذه الهجرة تعاني كثيراً من شدة الأخطار وقسوة الأمراض .

والهجرة في أوروبا تتناول سكان إيطاليا الجنوبية ، خاصة سكان جزيرتي صقلية وساردينيا الذين يعملون في المناجم الفرنسية والالمانية والإيطالية ، وفي ورشات الأشغال العسامة ، وهجرة الاسبانيين والبرتغاليين الذين يقومون بالعمل ذاته ، او في ورشات الغابات والبناء ، وفي الاستثمارات الزراعية الكبيرة .

وتستقبل أوروبا أيضاً مهاجرين مؤقتين من القارات المجاورة ، وفي مقدمتهم عمال من شمال افريقيا (التي كانت خاضعة للنفوذ الفرنسي) ولا سيما من منطقة القبائل او الأوريس ، للعمل في المناجم ، والصناعة الكيماوية ، ومصانع الكهرباء والغاز ، والخطوط الحديدية ، الخ . . . وهم يفيدون اليوم الى فرنسا بصفة عمال أجانب ، كما يفيدون الى بلجيكا وألمانيا . وقد انضم اليهم بعض الزوج الافريقيين من بلاد السنغال او مالي . وتستخدم انكلترا عمالاً من جامايكا ، ولوحظ منذ عام ١٩٦٠ أسماء عمال أمراك ، في سجلات عمال المؤسسات ، ولا سيما في جمهورية المانيا الاتحادية .

أما في الولايات المتحدة ، حيث يشكل السكان الزوج الاحتياطي التقليدي للعمال الذين يكلفون بشكل خاص بأدنى مستويات العمل ، فقد تبين من الضروري اللجوء الى مصادر أخرى ليد العاملة للقيام بالأعمال التي ترفض (الفئة المتطورة) القيام بها ، والتي يعهد بها في الغالب الى عمال قادمين من بورتوريكو .

وقد جرت هجرات من هذا النوع في المناطق الاستوائية ، ونشأت عن الحاجة الى اليد العاملة في المزارع او الشركات الصناعية او المناجم التي يدير شؤونها الاوروبيون . وأبرز هذه الهجرات هي التي سادت خلال ثلاثين عاماً قوافل الافريقين الشباب على طرق تمتد مئات الكيلومترات وتبلغ أحياناً ألف كيلومتر ، وتؤدي الى مناجم النحاس في كاتانغا وروديسيا . واستخدم الاوستراليون ، قبل الحرب العالمية الثانية ، مهاجرين مؤقتين من الهند في مزارع قصب السكر في المنطقة الاستوائية من قارتهم . وقد كان همهم الأكبر تجنب استقرار الهنود في استراليا والإقامة فيها ، ولذلك حرصوا على إضفاء الطابع المؤقتي الصرف على هذه الهجرة .

وتتميز جميع هذه الهجرات بطابع مشترك ، ذلك أنها عقيمة بالنسبة الى العمال المضطرين للعيش خلال عدة سنوات بشكل غير طبيعي ، معرضين لجميع أنواع الإغرامات والإذلال ، وتعيد الى بلاد المنشأ نسبة عالية من الاشخاص بعد ان يعتريهم الفساد والذل والمخاطات الأخلاق . إن تغير أنواع الاستخدام في سوق العمل ينعكس مباشرة على حركات الهجرة هذه التي أخذت تتباطأ حالياً في اوروبا الغربية .

أما هجرة الفنيين والاختصاصيين فهي تختلف عنها كلياً . وليس من شبه بينها وبين الهجرات الآتفة الذكر سوى قصر مدة الهجرة (بضع سنوات) . وهي تتناول أشخاصاً متخصصوا في مجال معين ، فتستدعيهم الحكومات او الشركات الصناعية ، او الشركات التجارية لممارسة نشاطهم خارج بلدهم الأصلي . وتختلف أشكال هذا الاستدعاء : فهي تارة القيام بمهمة لدى مؤسسة ، وطوراً الوضع تحت تصرف حكومة او مؤسسة تجارية أجنبية ، او أحياناً تقديم المساعدة الفنية ، الخ ... ويشمل حالياً هذا المجال قسماً كبيراً من هجرة الاوروبيين والاميركيين الشماليين ، وهو يقتضي من المعنيين مستوى مرتفعاً ، وأحياناً مرتفعاً جداً من الاختصاص الفني والمهني . ولذلك فهو محصور بالدول المتقدمة

علمياً . وقد اكتسبت بعض الدول شهرة عالمية كبيرة تمكنها من تلبية طلبات
الفنيين والمختصين في مجالات محددة : كهنولندا والدول الاسكندنافية ، وسويسرا ،
وإيطاليا ، فضلاً عن البلاد الصناعية الكبرى^(١) .

٣ - الهجرة الدائمة الكبيرة

لا يمكن التمييز بين الهجرات الدائمة والهجرات المؤقتة إلا بعد حصولها .
وفي الواقع ، إن قسماً من المهاجرين المؤقتين يستقرون في البلد المضيف عندما
تحملهم المصلحة الاقتصادية على ذلك ، ويسمح لهم القانون بالاستيطان . وإنه من
الصعب دائماً ان نميز في فرنسا مثلاً بين مهاجر إيطالي مؤقت وبين مهاجر مستقر ،
ولا سيما أنه يجمل هو نفسه في الغالب ، عند إقدامه على الهجرة ، فيما إذا كان
سيعود الى وطنه او اذا كان سيقم في البلد المضيف فليس يقدم اليه اسرته او يتزوج
فيه . والأمر يختلف في حالات الهجرة الى ما وراء البحار ، إذ أن نفقات السفر
تُدفع من قِبل مكتب الهجرة او من قِبل المستخدم الذي يمنح المهاجر عقداً
للعمل ، وهذا ما يجعل أمر العودة موضع الشك . فإذا نجح المهاجر وحصل
بسهولة على مبلغ نفقات السفر ، فإن نجاحه بالذات يغريه بالبقاء في البلد المضيف .
أما اذا كانت معيشته محاطة بهالة من الصعوبات ، فإن رغبته في العودة تصطدم
دائماً بمشكلة الحصول على ثمن بطاقة السفر ، والدرام التي يحتاج اليها للعيش
والاستقرار في وطنه الأصلي .

ويلتزم المهاجر ، كما هو الأمر في المثال السابق ، الى منطقة ريفية في الغالب ،
تتميز بنسبة عالية من السكان بالنسبة الى الدخل الإقليمي ، وهو فلاح لا يتمتع
بأي تدريب مهني ، ما لم يكن قد مر في بلده وقبل هجرته بمرحلة عمل في
ورشة بناء ، او في مصنع (وهذا وضع سكان جنوب إيطاليا ، الذين يعملون في
الشمال خلال بضع سنوات ، ومن ثم يهاجرون بعد ان يكونوا قد اكتسبوا

١ - يضاف الى هذه البلاد الاتحاد السوفياتي وبعض بلاد أوروبا الشرقية واليابان الخ ...
(المترجم)

شجرة مهنية) . غير أن الحاجة محدودة ، في يومنا الحاضر ، الى اليد العاملة المجردة من الخبرة المهنية . وفي بداية فترة استثمار البوكسيت في غويانا البريطانية ، نقلوا اليها عمالاً من الهنود استقروا فيما بعد في البلاد . ولكن معظم الدول الكبرى تملك اليد العاملة القوية ، حتى تلك التي تولت إيجاد « مناطق جديدة » ، او إحداث قطاع صناعي عن طريق إنشاء المصانع ، او مد خطوط حديدية ، او فتح طرقا كبيرة ، كما فعلت البرازيل مثلا . إن أوضاع النمو والتطور قد حصرت الحاجة الى عمال غير متخصصين ، بالبلاد المتقدمة ، ذات معدل ازدياد معتدل في الولادة ، والتي يرفض سكانها المواطنون القيام بأعمال وضيعة . ولكن هذه البلاد ، وأوروبا بصورة خاصة ، تفضل المهاجرين المؤقتين على المهاجرين الدائمين . ومع ذلك ، فإن فرنسا تحتفظ بفئات عديدة من سكان البحر الأبيض المتوسط ، كالإيطاليين ، والاسبان ، والبرتغاليين . و«تعد» ، لهذا السبب ، مثالا للبلد الذي يتميز فيه التمييز بشكل موضوعي بين الهجرة المؤقتة والهجرة الدائمة .

والبلاد التي كانت «تعد» بلاداً حديثة ، في مطلع هذا القرن ، وكانت بحاجة الى اليد العاملة القوية لزراعة أراضيها ، وإنشاء التجهيزات الأساسية ، أصبحت اليوم تستعمل الآلات الميكانيكية ، ولذلك فقد أغلقت أبوابها أمام المهاجرين المجردين من الخبرة المهنية . فالهجرة بين القارات هي اليوم أقل مما كانت عليه في مطلع هذا القرن ، ومحصورة بالعمال والفنيين وموظفي ادارة المؤسسات التجارية والاقتصادية . وأصبح مصدرها محصوراً بالبلاد المتقدمة التي لا تتردد في تهئية من يرغب في الهجرة مستقبلاً ، وتدريبهم على العمل الذي سيقومون به فيما وراء البحار : كهلندا ، والبلاد الاسكندنافية ، والمانيا ، الخ ...

وما زالت الولايات المتحدة وكندا تقبل عدداً قليلاً من هذه الفئة ذات الأصل الاوروي . وكذلك تستقبل اوستراليا أيضاً العمال المهنيين وموظفي إدارة المؤسسات المختلفة ، مع تفضيلها الانكلوسكسونيين بشكل خاص . وتستقبل

البرازيل والأرجنتين الفيين والمهندسين ورؤساء مؤسسات الاستثمار الزراعي المتصفين بالخبرة اللازمة ، والمزودين برؤوس أموال كافية . وتختلط هذه الفئة من هجرة الفيين بالتنقلات المؤقتة التي يقوم بها الأشخاص الموظفون لدى المؤسسات ذات الطابع الدولي ^(١) او الذين استُغْدِموا للقيام بأعمال فنية مختلفة .

وثمة نوع جديد من الهجرة ذات طابع عالمي ، وهو هجرة التجار . فكثير من البلاد تشجع هجرة تجار الجملة وصغار التجار الى بعض مناطق معينة : فالتجار السوريون واللبنانيون يملأون افريقيا، ويعمل التجار الهنود في مدغشقر . أما التجار الصينيون فإنهم منتشرون في جنوب شرقي آسيا . وفي شمال افريقيا ، يحتل الموزابيط والجربيين مركزاً هاماً في التجارة الثانوية في المدن .

ومهما يكن الأمر، فإن نتيجة هذه الهجرات (أي الفرق في كل بلد بين عدد الوافدين وعدد المهاجرين) 'تعد' اليوم ضئيلة جداً . إن أميركا الشمالية تستقبل سنوياً أقل من ٤٠٠ ألف مهاجر ، وتستقبل أميركا الجنوبية مئة ألف مهاجر ، وتستقبل أستراليا وزيلانده الجديدة ١٥٠ ألف مهاجر ، بحيث يبلغ مجموعهم ٦٥٠ ألف مهاجر ، وهو عدد يمثل أقل من جزء من مئة من الازدياد السنوي لسكان العالم . إذأ ، فإن حركات الهجرة الطارئة - والتي تسمح بها قوانين مختلف الدول - لا يمكن ان 'تعد' اليوم بمثابة حل للمعضلات التي يثيرها ازدياد السكان في البلاد العاجزة عن تأمين معيشتهم ورفع مستوى الأجيال المتزايدة إن الهجرة بين القارات كانت تؤلف في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ، وسيلة لتخفيف زيادة السكان النسبية في مناطق أوروبا الريفية (أوروبا الشرقية والجنوبية) ولكن مهاجري الدول التي تتميز بشدة كثافتها ، كالهند والصين ، كانوا في الوقت نفسه غير مقبولين . وفي يومنا هذا ، 'تعد' الهجرة مغامرة لا تقوم بها إلا أقلية ضئيلة . أما بالنسبة للكثيرين ، فإن الهجرة المنظمة مسبقاً ، لا تنطوي على أي مجازفة .

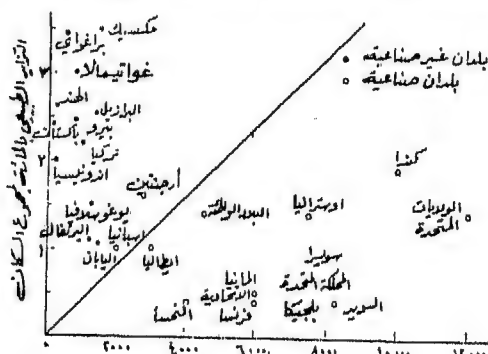
١ - الخبراء الدوليون التابعون لـ 'مختلف مؤسسات منظمة الأمم المتحدة' . (الترجمة)

خلاصة البحث

وفي نهاية هذه الدراسة التي تولينا فيها وصف توزيع سكان العالم ومدى حيويته، لا بد لنا من إبداء بعض الملاحظات وطرح بعض الأسئلة. إن المقارنة بين خريطة توزيع الدخل، الموضوعية بشكل موجز بالاستناد إلى المعطيات التي تنشرها مختلف الدول على أساس دخلها الوطني، تُظهر تناقضاً كبيراً. ومرد ذلك إلى سببين: أولهما الازدياد المستمر في الدخل الوطني للبلاد الصناعية مقابل ضآلة واردات البلاد النامية، وثانيهما عدم المساواة في ازدياد سكان هاتين الفئتين من البلاد خلال النصف الأول من هذا القرن. وإذا انتقلنا من مجرد المقارنة بين المعطيات الإجمالية إلى فحص النتائج النظري للدخل الفردي فإن تنوع العالم الحاضر، ولا سيما ازدياده، يظهر أن بشكل مُفجع: إن التطور خلال العقود الأخيرة ما زال يبعث على القلق، إذ رغم الجهود التي بذلتها البلاد النامية التي تفهمت معضلاتها، ورغم المساعدة الناقصة التي ما زالت تقدمها لها البلاد الصناعية، فإن الهوة بينهما ما زالت تزداد عمقا.

وهذا ما يحملنا على أن ننبني على معطيات دقيقة القضايا النظرية لزيادة السكان، والحد الأعلى للسكان. وإذا كان صحيحاً أنه لا يوجد، ولا يمكن أن يحصل زيادة في السكان على ظهر البسيطة، في مستقبل يمكن أن يتنبأ بها العقل، فما من شك في أن بعض المناطق في العالم قد بلغت أو تجاوزت أيضاً عدد السكان الذين تسمح بإعاشتهم بشكل لائق الظروف الراهنة لاستثمار مواردها الطبيعية واستغلال قوة الإنتاج المتمثلة بسكانها الذين ما زالوا في سن القوة والنشاط. إن

هذه المناطق هي دائماً تلك البلاد التي يتضاعف عدد سكانها خلال جيل واحد أو في أقل من خمسين عاماً . وبالفعل تعاني هذه البلاد وضماً جديداً من زيادة نسبية في السكان تزداد خطورة عاماً بعد عام . غير أنه ، في الوقت الراهن ، لا تتمكن سوى البلاد الصناعية وحدها ذات الطاقة القوية في توظيف الأموال ، وذات المرافق النامية جداً ، من زيادة دخلها الوطني بنسبة تزيد على ٥ بالمئة سنوياً . إن التوظيف الديموغرافي الذي يتفق مع مقتضيات التجهيز الاجتماعي ،



شكل رقم ١١ - الازدياد الطبيعي والسكان

والمدرسي ، واقتناح قطاعات الاستخدام التي تتناسب مع ازدياد طاقة السكان العاملين ، يمتص ، بالنسبة الى ثلاثة بأربعة من الازدياد الطبيعي السنوي ، من ١٥ الى ١٨ بالمئة من مجمل الإنتاج الوطني ، أي أكثر من ١٠ بالمئة من الدخل السنوي على أساس السنة السابقة .

وفي هذه الحالة ، فإن زيادة السكان النسبية تتبلور ، عاماً بعد عام ، باختلال متزايد في التوازن بين احتياجات السكان وعرض المنتجات او الدخل . إن إمكانيات اقتطاع قسم من المبالغ الموظفة من أصل الدخل الوطني أصبحت محدودة

جداً، ويلعب تجميد وسائل الزيادة الديموغرافية دوراً كبيراً في إيقاف الازدياد، إذ أنه يوقف معدل الازدياد للانتاج الإجمالي . ولا يمكن أن يتم الازدياد إلا بالجوء الى المساعدة الخارجية التي يضعف مفعولها اذا 'تجمد' الدخل الذي تستطيع تأمينه ، بسبب زيادة الاستهلاك الوطني . وهكذا نجد أنفسنا أمام حلقة مفرغة لا يُعْلَمُ أين طرفاها . وقد حاولوا القضاء على هذه الحلقة بتحويل السكان الى عامل إنتاج وزيادة الدخل الوطني ، عن طريق تجميد زيادة وسائل إنتاج العمل . ولكن لا توجد زيادة في هذا المجال إلا في بعض قطاعات محدودة من الانتاج وفي مستوى في معين للتنمية والتطوير . وإن نجد ، بعد ذلك ، سوى مكافأة ناقصة للعمل بقصد إنشاء ، أسـ مال وطني الذي لا 'يُعد' سوى شكل من الاقتطاع المزايد لمجمل الانتاج الوطني (غير الموزع) في سبيل التنمية والتطوير . غير أن جميع التجارب أثبتت بأن لتخفيض الاستهلاك حدوداً معينة . ومن حيث النتيجة ، فإن الازدياد الديموغرافي بأعلى المعدلات (أكثر من ٢ أو ٢.٥٠ بالمئة سنوياً) ، 'يُعد' عامل خسارة للبلاد النامية عن طريق وضع شروط الوجود والتقدم تحت رحمة توظيف الأموال الأجنبية . ونشاهد ، في الوقت نفسه ، ظهور تناقض غريب بين المرمى الاقتصادي للعلاقات القائمة بين الانتاج والاستهلاك على المدى القريب او المدى الطويل . ولم يعد قط مستحيلاً ان نتصور بأن بلداً نامياً في الوقت الحاضر ، يستطيع ان يزيد مجمل إنتاجه الوطني أكثر من مئة بالمئة خلال جيل واحد . فالانتاج الزراعي ، المتأخر دائماً ، يستطيع ان يتضاعف خلال ٢٥ او ٣٠ عاماً . إن تجميد موارد المناجم ، وإحداث نشاطات صناعية ، ورفع المستوى الثقافي ، كل ذلك يجعل من الممكن إظهار نشاطات الخدمة في المجال الدولي ، ويستطيع بالتالي ، اذا أُضيف اليه ، ان يضمن تجاوز معدل الازدياد بنسبة مئة بالمئة . فليس ثمة ما يحول مبدئياً دون مضاعفة السكان خلال ٢٥ او ٣٠ عاماً ، ما دام يبدو مسلحاً مع زيادة الناتج الفردي للدخل الوطني . ولكن الفائض الطبيعي الذي يبلغ نسبة ٣ بالمئة ، او أكثر من ٣ بالمئة التي تضمن مضاعفة السكان خلال جيل واحد ، يحمل من

المتعذر القيام بأي عمل خلال فترة قصيرة ، والتوظيف السنوي الذي يتمكن من زيادة الانتاج ، ومن باب أولى ، مضاعفة الدخل الوطني خلال الفترة نفسها .

ونظراً للفرضيات المختلفة المتعلقة بالتنمية ، عن طريق زيادة الانتاج الزراعي ، وإنشاء صناعات تنتج للسوق الداخلية ، او صناعات تعتمد في سبيل السوق الدولية طاقة العمل غير المستخدمة في الظروف الراهنة ، فإنه يمكن إقامة نماذج للحد الأقصى للسكان ، والحد الأقصى للتنمية الديموغرافية ، لمدة عشرين او خمسة وعشرين عاماً . غير أن ممارسة ذلك ، أمر على غاية من الصعوبة ، لأنه يفترض قبول بعض المميزات الكمية والكيفية المتعلقة بمستوى الحياة والمرجو إدراكها او الاحتفاظ بها . وتعدد وسائل العمل متفاوتة في اتساعها ، حسب الظروف ، او أن الحد الأعلى للإسكان قد تم تجاوزه بشكل واسع ، بحيث أنه لا يمكن ان نتوقع من الجهود المبذولة لزيادة بحمل الانتاج الوطني ، سوى زيادة البؤس العام ، دون ان يلوح أي أمل لتحقيق توازن مُرضٍ بين الموارد وعدد السكان .

ويبدو أن أشد المشاكل خطورة ، في الأمد القريب ، هو عجز البلاد ذات الزيادة الطبيعية السريعة ، وذات العدد الكبير من السكان ، عن زيادة إنتاجها للزراعي بالنسبة ذاتها .

وإزاء هذا الوضع ، يظهر مجال آخر للاختيار ، نظراً لعدم كفاية حركات الهجرة كحلٍّ لزيادة السكان في مناطق كاملة . فالعمل الإرادي في سبيل التطور الديموغرافي ، يبدو كمنخرج ممكن نظرياً ، وقابل للتطبيق عملياً ، خاصة لمدة قصيرة . إن المثال التاريخي للتطور الديموغرافي في اوروبا منذ منتصف القرن التاسع عشر يُبين كيف يتمكن هذا العمل الإرادي ، في بعض حالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، من أن يُلشأ عن قرارات فردية متخذة على مستوى كل أسرة مدركة لالتزاماتها المعنوية والاقتصادية تجاه أولادها وأعقابها . وكلما بدا هذا التطور ضاراً بقوة الأمم وسلطتها ، ولا سيما في فرنسا ،

فقد أثار رد فعل لدى المنظمات التي تضغط على الرأي العام ، وتدابير تشريعية تنطوي على مساعدة مالية للأسرة ذات آثار ملموسة ودائمة . ففي الولايات المتحدة ، كان مجرد إقصاء التهديد بنشوب الأزمة ، كافياً كما يزداد قليلاً الحجم الوسطي للأسرة . ولا يتعلق الأمر في يومنا هذا بإحداث زيادة في الإنجاب لدى البلاد القديمة العهد بالصناعة ، وإنما بإيقاف الازدياد الديموغرافي المنبثق ، في البلاد النامية ، عن التخفيض الكبير في الوفيات ، ولا سيما وفاة الأطفال ، منذ أقل من ثلاثين عاماً . إن اليابان هي البلد الوحيد الذي طبّق ، حتى الآن ، بشدة لا هوادة فيها ، سياسة مقاومة الإنجاب ، معتمداً على رأي عام ، متأثراً مسبقاً من الدعاية المتعلقة بتحسين النسل ، والذي أحدثت لديه قبلة هيروشيما صدمة عنيفة . وينتج ذلك هبطت نسبة الولادة اليابانية في أقل من عشر سنوات ، من ٣٦ بالآلاف الى ١٧ بالآلاف ، وهبطت نسبة الزيادة الطبيعية من ٢٠ الى ٨ بالآلاف . والبلاد التي تعاني بشكل خطير الضغط الديموغرافي تدنو من فكرة التحول الدقيق من مبدأ الحرية في التصرف العائلي الى مجال تدخل الدولة ، بنسبة متفاوتة من التردد والاستمرار والفعالية . ولقد اتبعت كل من الهند ، براسلطة التعليم ، والصين ، بتدعيم نتائج التشريع المشجع لرقابة الولادات ، وتحديد وسائل المعيشة الموضوعة تحت تصرف كل أسرة حسب حجمها ، طريفاً لن يمنع كليهما من بلوغ رقم عدد السكان لدى كل منهما ، مليون نسمة ، قبل نهاية هذا القرن ، وإن كان اتجاه خط ازدياد السكان ينحني خلال العقد الحالي^(١) . وقد شرعت الأندية غير الرسمية في أميركا اللاتينية تنطرق الى هذا الموضوع حيث يعتبر ازدياد السكان أكثر لديها من أي مكان آخر .

ويُعدّ التنبؤ في هذا المجال تمريناً خطراً . ومن الثابت أنه ثمة اتجاهات لا يمكن مقاومتها لمدة جيل أو جيلين . إن معظم الأطفال المولودين بين عام ١٩٥٠ وعام ١٩٦٠ أدرّكوا سن الإنجاب قبل عام ١٩٧٠ ، وإذا ظلّ حجم

الأسرة العالمي ، في هذا التاريخ يتراوح بين ثلاثة أو أربعة أولاد ، فإن نسق زيادة السكان في العالم يظل سريعاً . غير أن كل تقدير لحجم الأسرة ، حتى في الأمد القريب ، يدخل في باب الفرضيات . وإذا كان الحصول على وسائل فنية فعالة لتحديد الإنجاب لا يعني تعميمها في جميع أنحاء العالم ، فإنها تستطيع أن تحدث « ثورة ديموغرافية معاكسة » في بعض الظروف النفسانية ، والاجتماعية أو الاقتصادية التي لا فائدة من محاولة تحديدها مسبقاً . ولا يُستبعد أيضاً أن يؤدي ضغط العدد الى الإسراع بتجميد أنواع جديدة للموارد . وفي كلتا الحالتين ، نلاحظ حيوية ديناميكية لدى السكان ، والجغرافيا تسمح باستيعاب مختلف مظاهرها على ظهر البسيطة ، وهنا ينتهي هدفها واختصاصها .

فهرس

الصفحة

٥

مقدمة

القسم الأول توزيع السكان

٩ الفصل الأول . اختلاف احتلال العالم وعدم المساواة فيه

- ٩ ١ - الاستثناءات الكبرى
- ١٤ ٢ - التوزيع الحقيقي للسكان

٣٦ الفصل الثاني . - السكان والنمو غير المتساوي

- ٣٨ ١ - نظرة عامة على توزيع الفئات العمرية
- ٤٤ ٢ - النشاطات المهنية ومستويات الحياة
- ٤٩ ٣ - عدم المساواة في الرفاهة وفي الثقافة

٥٣ الفصل الثالث . - أشكال إقامة السكان

- ٥٣ ١ - الإسكان المتقطع في البلاد الصناعية
- ٦٦ ٢ - عدم استقرار السكان الريفيين
- وغير المدن الغنضة في البلاد النامية

القسم الثاني التوقعات

٧٧	الفصل الأول . - الازدياد الطبيعي
٧٨	١ - المعطيات الديموغرافية
٨٠	٢ - البلاد ذات الازدياد الطبيعي الضئيل
٩٠	٣ - البلاد ذات الازدياد السريع
٩٩	الفصل الثاني . - هجرة السكان
١٠٠	١ - نقل السكان
١٠٢	٢ - الهجرات الاقتصادية المؤقتة
١٠٥	٣ - الهجرات الدائمة الكبيرة
١٠٨	خلاصة البحث

زحني بملما

- ١ - حوار الحضارات.
- ٢ - الميتولوجيا اليونانية.
- ٣ - مبادئ في العلاقات العامة.
- ٤ - الخلدونية.
- ٥ - سوسيولوجيا الأدب.
- ٦ - الأسواق الزراعية.
- ٧ - الجمالية الفوضوية.
- ٨ - تاريخ الفنون العسكرية.
- ٩ - الفكر الفرنسي المعاصر.
- ١٠ - الأدب المقارن.
- ١١ - الإسلام.
- ١٢ - برغسون.
- ١٣ - سيكولوجيا الفن.
- ١٤ - تأملات ميتافيزيقية.
- ١٥ - في الدكتاتورية.
- ١٦ - العقد النفسية.
- ١٧ - دستوفسكي.
- ١٨ - نظرية العفو.
- ١٩ - الإنسان ذلك المعلوم.
- ٢٠ - سوسيولوجيا الفن.
- ٢١ - السيمياء.
- ٢٢ - التخلف المدرسي.
- ٢٣ - علم الأديان الفكر الإسلامي.
- ٢٤ - مدخل إلى علم السياسة.
- ٢٥ - نقد المجتمع المعاصر.
- ٢٦ - روسو.
- ٢٧ - الأدب الرمزي.
- ٢٨ - طريقة الروايز في التربية.
- ٢٩ - مصير لبنان في مشاريع.
- ٣٠ - من ديكارت إلى سارتر.
- ٣١ - الانطباعة.
- ٣٢ - تاريخ قرطاج.
- ٣٣ - باسكال.

- ٣٤ - المؤسسات العامة .
- ٣٥ - المسألة الفلسفية .
- ٣٦ - تاريخ السوسيولوجيا .
- ٣٧ - الفدرالية .
- ٣٨ - أمراض الذاكرة .
- ٣٩ - المذاهب الأخلاقية الكبرى
- ٤٠ - نقد الأيديولوجيات الكبرى ،
- ٤١ - الفلسفات الكبرى .
- ٤٢ - العواطف والحياة الأخلاقية .
- ٤٣ - المكتبات العامة .
- ٤٤ - منظمة الأمم المتحدة .
- ٤٥ - الدستور واليمين الدستورية .
- ٤٦ - هذه هي الحرب .
- ٤٧ - الممارسة الأيديولوجية .
- ٤٨ - المواطن والدولة .
- ٤٩ - فلسفة العمل .
- ٥٠ - موتاني .
- ٥١ - علم الجمال .
- ٥٢ - تدريب الموظف .
- ٥٣ - فلسفة التربية .
- ٥٤ - السوق النقدية .
- ٥٥ - الإنسان المتعدد .
- ٥٦ - تيار دو شاردان .
- ٥٧ - التربية الحديثة .
- ٥٨ - كيركيغارد .
- ٥٩ - تقنية المسرح .
- ٦٠ - المذاهب الأدبية الكبرى .
- ٦١ - النقد الجمالي .
- ٦٢ - الحضارات الإفريقية .
- ٦٣ - ديكرت والعقلانية .
- ٦٤ - العلاقات الثقافية الدولية .
- ٦٥ - الببليوغرافيا .
- ٦٦ - علم السياسة .
- ٦٧ - الاعلاماء .
- ٦٨ - سوسيولوجيا السياسة .
- ٦٩ - الأدب الطبيعي .
- ٧٠ - الجمالية عبر العصور .
- ٧١ - فن تخطيط المدن .
- ٧٢ - علم النفس التجريبي .

- ٧٣- أصول التوثيق.
- ٧٤- دينامية الجماعات.
- ٧٥- تاريخ العرقية.
- ٧٦- قيمة التاريخ.
- ٧٧- سوسيولوجيا الصناعة.
- ٧٨- الماركسية بعد ماركس.
- ٧٩- معرفة الذات.
- ٨٠- تاريخ الطيران.
- ٨١- التعليم المبرمج.
- ٨٢- السلطة السياسية.
- ٨٣- سوسيولوجيا الحقوق.
- ٨٤- الخطوط... لفلسفة ملموسة.
- ٨٥- مدخل إلى التربية.
- ٨٠- معرفة الغير.
- ٨٧- القيمة.
- ٨٨- عظمة الفلسفة.
- ٨٩- الإنسان الأول.
- ٩٠- اللحظة العدمية المتألمة.
- ٩١- الجمالية الماركسية.
- ٩٢- تاريخ بابل.
- ٩٣- الفلسفة والتقنيات.
- ٩٤- جغرافية العالم الصناعية.
- ٩٥- فلاسفة إنسانيون.
- ٩٦- الحرب الأهلية.
- ٩٧- أصل الموحدين الدروز.
- ٩٨- من الرأي إلى الإيمان.
- ٩٩- التسويق.
- ١٠٠- دفاعاً عن الأدب.
- ١٠١- الذين يحضرون غيابهم.
- ١٠٢- الجماعات الضاغطة.
- ١٠٣- الأسطورة.
- ١٠٤- التوفير والتمير.
- ١٠٥- الإحصاء.
- ١٠٦- الوظيفة العامة.
- ١٠٧- الكلام.
- ١٠٨- النظام السياسي والإداري في بريطانيا.
- ١٠٩- الثقافة الفردية وثقافة الجمهور.
- ١١٠- توظيف الأموال.

- ١١١ - الأدب الألماني .
- ١١٢ - المحاسبة التحليلية .
- ١١٣ - النظام السياسي والإداري في فرنسا .
- ١١٤ - الأمومة والبيولوجيا .
- ١١٥ - الحريات العامة .
- ١١٦ - قانون الفضاء .
- ١١٧ - تلوث المياه .
- ١١٨ - النقد الأدبي .
- ١١٩ - النظام السياسي . . . في الاتحاد السوفياتي .
- ١٢٠ - التلوث الجوي .
- ١٢١ - النسبية .
- ١٢٢ - السورالية .
- ١٢٣ - حلول فلسفية .
- ١٢٤ - التلفزيون الملون .
- ١٢٥ - مدخل إلى الاقتصاد .
- ١٢٦ - الأخلاق والحياة الاقتصادية .
- ١٢٧ - مناهج علم الاجتماع .
- ١٢٨ - استطلاع الرأي العام .
- ١٢٩ - وحدة الوجود العقلية .
- ١٣٠ - الأدب الإيطالي .
- ١٣١ - المذاهب الاقتصادية .
- ١٣٢ - الفن التكعيبي .
- ١٣٣ - التربية الجنسية عند الولد .
- ١٣٤ - فلسفة القانون .
- ١٣٥ - الطفولة الجانحة .
- ١٣٦ - الرواية البوليسية .
- ١٣٧ - التحليل البنوي للحكاية .
- ١٣٨ - تاريخ الجزائر المعاصر .
- ١٣٩ - الكوميديا .
- ١٤٠ - تاريخ علم الآثار .
- ١٤١ - السيكلوجيا الصناعية .
- ١٤٢ - الدولة .
- ١٤٣ - البحث العلمي .
- ١٤٤ - المجتمع الصناعي .
- ١٤٥ - التوجيه التربوي .

Pierre GEORGE

GEOGRAPHIE DE LA POPULATION

Texte traduit en arabe

par

Dr. Samouhi FOKELADEH

EDITIONS OUEIDAT
Beyrouth - Paris

زحني علما

- ١٨٢ - حقوق الإنسان
الشخصية والسياسية .
١٨٣ - المحاسبة .
١٨٤ - سيكولوجيا الذكاء .
١٨٥ - الاقتصاد في المغرب
العربي .
١٨٦ - فولتير .
١٨٧ - التاريخ الدبلوماسي .
١٨٨ - الطبقات الاجتماعية .
١٨٩ - من الكندي إلى ابن رشد .
١٩٠ - الاستثمار الدولي .
١٩١ - مدخل إلى السوسيولوجيا .
١٩٢ - الحركة النقابية في العالم .
١٩٣ - المحاسبة في النظرية
والتطبيق .
١٩٤ - الأدب اليوناني .
١٩٥ - تاريخ علم النفس .
١٩٦ - الفوضوية .
١٩٧ - المورفولوجيا الاجتماعية
١٩٨ - الآليات الزراعية الحديثة .
١٩٩ - التسويق السياسي .
٢٠٠ - الفلسفة الشريفة .
٢٠١ - الاسترخاء .
٢٠٢ - بحوث في الرواية الجديدة
٢٠٣ - المواقف الأخلاقية .
٢٠٤ - مع الفلسفة اليونانية .
٢٠٥ - أضواء عربية على أوروبا
في القرون الوسطى .
٢٠٦ - الجريمة .
٢٠٧ - الأسواق المال
٢٠٨ - المراهقة .
٢٠٩ - الكندي .
٢١٠ - الصحة العمة
٢١١ - ميزان المدفوع
٢١٢ - الوسائل
والبصرية .

Bibliotheca Alexandrina



0351233

